جـــــامعة الجزائـــــر

كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير تخصص: نقود ومالية

قياس الكفاءة الإقتصادية في المؤسسات المصرفية
دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية
خلال الفترة 1994-2003

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية

(ملخص الرســـالة)

إعداد المترشح: **إشراف أستاذ التعليم العالي:**

قريشي محمد الجموعي **قدي عبد المجيد**

لجنة المناقشة:

أ. **بن** حمودة محبوب	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر	**رئيسا**
أ. قـــدي عبد المجيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر	مقررا
أ. ناصر دادي عدون	أستاذ التعليم العالي	م. العليا للتجارة	ممتحنا
أ. بلعزوز بن علي	أستاذ محاضر	جامعة الشلف	ممتحنا
أ. شيحة خميسي	أستاذ محاضر	جامعة الجزائر	ممتحنا

السنة الجامعية: 2006/2005

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾

الآية رقم: (21)

سورة الذاريات

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

يسعدني أن أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور محمد حميدات الذي وافق وأشرف على هذا الموضوع في بداية مشواره.

وأثني بآي الشكر والامتنان على الأستاذ الدكتور قدي عبد المجيد لتوجيهاته ونصائحه، طيلة إشرافه على هذه الرسالـــة.

وأشكر اللجنة المناقشة على موافقتها لمناقشة هذا البحث

كما أتقدم بجزيل الشكر لكآفة زملائي الأساتذة والأصدقاء الذين ساهموا في إنجاز هذا العمل، وأخص بالذكر الأستاذ محمود فوزي شعوبي الذي ساهم في إثراء ومناقشة المسائل الرياضية والقياسية.

ولا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر والتقدير لمسؤولي وموظفي الوكالات البنكية على مساعدتهم في تجميع وتحصيل بيانات الدراسة.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

شكـــر و تقديـــر

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

يسعدني أن تقدم بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور محمود حميدات الذي وافق وأشرف على هذا الموضوع في بداية مشواره.

وأثني بآي الشكر والإمتنان على الأستاذ الدكتور قدي عبد المجيد لتوجيهاته ونصائحه، طيلة إشرافه على هذه الرسالة.

وأتقدم بأسمى معاني التقدير للأساتذة الأفاضل الذين تحملوا عبء قراءة ومناقشة هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بجزيل الشكر لكافة زملائي الأساتذة والأصدقاء الذين ساهمو في إنجاز هذا العمل، واخص بالذكر الأستاذ محمود فوزي الشعوبي الذي ساهم في إثراء ومناقشة المسائل الرياضية والقياسية.

ولا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر والتقدير لمسؤولي وموظفي الوكالات البنكية على مساعدتهم في تجميع وتحصيل بيانات الدراسة.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

محتويات البحث

شكر وتقدير ..... أ

محتويات البحث ..... ب

قائمة الجداول ..... ز

قائمة الأشكال البيانية ..... ح

مقدمة البحث ..... ط

القسم الأول

الدراسة النظرية: الكفاءة المصرفية وطرق قياسها

الفصل الأول: مفاهيم و مبادئ عامة 02

تمهيد 03

1.I مصطلح الكفاءة 04

1.1.I مفهوم الكفاءة 04

2.1.I تعريف الكفاءة 07

2.I أنواع الكفاءة 09

1.2.I الكفاءة الإقتصادية 09

2.2.I الكفاءة الهيكلية 13

3.2.I الكفاءة التخصيصية 14

3.I الكفاءة ومفاهيم إقتصادية أخرى 18

1.3.I الكفاءة و الإنتاجية 18

2.3.I الكفاءة و الفعالية 20

3.3.I الكفاءة و الأداء 22

ملخص الفصل الأول 24

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الفصل الثاني: التحولات العامة في مجال العمل المصرفي 25
تمهيد 26
1.II ما الجدوى من وجود المصارف؟ 27
1.1.II نشأة وتطور المؤسسات المصرفية 27
2.1.II المؤسسات المصرفية و الوساطة المالية 34
3.1.II المؤسسات المصرفية و الأعمال المصرفية 37
2.II التوجه نحو المصارف الشاملة 40
1.2.II التطورات الإقتصادية و المصرفية الحديثة 40
2.2.II تحرير المعاملات المالية 42
3.2.II المصارف الشاملة 44
3.II الصيرفة الإلكترونية 46
1.3.II وسائل الدفع الإلكتروني 46
2.3.II أنظمة المعلومات الإلكترونية 50
3.3.II المصارف الإلكترونية 53
ملخص الفصل الثاني 56

الفصل الثالث: الكفاءة المصرفية 57
تمهيد 58
1.III مدخلات و مخرجات المؤسسة المصرفية 59
1.1.III المصرف مؤسسة متعددة المنتجات 59
2.1.III صعوبة تحديد مدخلات ومخرجات المؤسسة المصرفية 61
2.III المؤسسة المصرفية و وفورات الحجم و وفورات النطاق 65
1.2.III المؤسسة المصرفية و وفورات الحجم 65
2.2.III المؤسسة المصرفية و وفورات النطاق 70

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

3.III معايير لجنة بازل و الكفاءة المصرفية 72
1.3.III ممعايير لجنة بازل 72
2.3.III علاقة معايير لجنة بازل بالكفاءة المصرفية..... 80
4.III الكفاءة المصرفية 83
1.4.III مفهوم الكفاءة المصرفية 83
2.4.III أنواع الكفاءة المصرفية 84
ملخص الفصل الثالث 90

الفصل الرابع: قياس الكفاءة المصرفية 91
تمهيد 92
1.IV صعوبة قياس الكفاءة في المؤسسات المصرفية 93
1.1.IV معدد مدخلات ومخرجات المؤسسة المصرفية 93
2.1.IV تعدد مقاييس الكفاءة المصرفية 94
2.IV قياس الكفاءة المصرفية من خلال مؤشر العائد على حقوق الملكية 96
1.2.IV العائد على حقوق الملكية نموذج متكامل لتقييم الأداء 96
2.2.IV هامش الربح كمؤشر لقياس الكفاءة المصرفية 101
3.IV قياس الكفاءة المصرفية باستخدام الطرق الكمية 103
1.3.IV طريقة " تحليل المعطيات المغلفة " 103
2.3.IV طريقة " حد التكلفة العشوائية "..... 104
3.3.IV طريقة " الحد السميك "..... 105
4.3.IV طريقة " التوزيع الحر "..... 106
ملخص الفصل الرابع 107

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

القسم الثاني

الدراسة التطبيقية: دراسة حالة المؤسسات المصرفية الجزائرية

خلال الفترة: (1994 _ 2003)

مدخل 109

الفصل الخامس: نشأة وتطور المؤسسات المصرفية الجزائرية 111

تمهيد 112

1.V المؤسسات المصرفية الجزائرية قبل الإستقلال 113

1.1.V المؤسسات المصرفية والمالية في ظل الإحتلال 113

2.1.V خصائص المؤسسات المصرفية والمالية في ظل الإحتلال. 114

2.V المؤسسات المصرفية الجزائرية بعد الإستقلال 116

1.2.V المؤسسات المصرفية والمالية منذ الإستقلال إلى

بداية الإصلاحات(62 – 85) 116

2.2.V خصائص المؤسسات المصرفية والمالية خلال الفترة 119

3.V المؤسسات المصرفية الجزائرية أثناء الإصلاحات 120

1.3.V القوانين التمهيدية للإصلاحات 120

2.3.V قانون النقد والقرض وآثاره على المؤسسات المصرفية

في الجزائر 121

3.3.V الأمر (03 – 11) الخاص بالنقد والقرض 124

ملخص الفصل الخامس 127

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الفصل السادس: نموذج التقديرالإحصائي وتحليل بيانات الدراسة 129
تمهيد 130
1.VI نموذج التقدير الإحصائي 131
1.1.VI تحديد النموذج 131
2.1.VI متغيرات النموذج 136
3.1.VI مكونات متغيرات النموذج 137
2.VI المعالجة الإحصائية للبيانات 139
1.2.VI التحليل الإحصائي لمتغيرات النموذج 139
2.2.VI تحليل التباين 142
3.2.VI المقارنات المتعددة 147
3.VI تقدير النموذج 151
1.3.VI طريقة تقدير النموذج 151
2.3.VI تقدير وتحسين النموذج 153
ملخص الفصل السادس 159
الفصل السابع: تحليل نتائج الدراسة التطبيقية 160
تمهيد 161
1.VII نتائج تقدير النموذج الإحصائي 162
1.1.VII قياس مرونات الاحلال ومرونات الطلب السعرية 162
2.1.VII قياس وفورات الحجم و وفورات النطاق 168
2.VII نتائج تطبيق مؤشر هامش الربح 171
1.2.VII قياس هامش الربح 171
2.2.VII قياس تكاليف الاستغلال وتكاليف خارج الاستغلال 173
3.VII مقاربة النتائج بفرضيات البحث 177
خاتمة 179
قائمة الملاحق 186
قائمة المراجع 206

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

قائمة الجداول

الرقم	رقم الجداول	عنـــــوان	صفحة
01	1.4	نسب المخاطرة	99
02	5.6	المؤشرات الإحصائية لدالة التكاليف الكلية	154
03	6.6	المؤشرات الإحصائية لدالة مشاركة العمل	155
04	7.6	المؤشرات الإحصائية لدالة مشاركة رأس المال الثابت	156
05	8.6	المعاملات المقدرة للنموذج	157
06	1.7	مرونة الإحلال	162
07	2.7	مرونة الطلب السعرية	166
08	3.7	وفورات الحجم	168
09	4.7	وفورات النطاق	170
10	5.7	هامش الربح	172
11	6.7	مكونات هامش الربح	174
12	1.6.1	الإحصائيات الوصفية	191
13	2.6.1	تحليل التباين	192
14	3.6.1	المقارنات المتعددة	193
15	4.6.2	نتائج عملية التقدير الإحصائي	197
16	5.6.3	بيانات الدراسة الإحصائية	204
17	6.7.4	بيانات الدراسة المالية	207

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

قائمـــة الأشكال البيانية

الرقم	رقم الشكل	عنـــــــوان	صفحة
01	1.1	الكفاءة التقنية	10
02	2.1	الكفاءة الإقتصادية	12
03	3.1	الكفاءة والانتاجية	19
04	4.1	الكفاءة والفعالية	21
05	1.3	منحنى التكلفة المتوسطة في المدى الطويل	67
06	2.3	منحنى التكلفة المتوسطة في المدى الطويل	67
07	3.3	الحجم الأدنى الكفء	68
08	4.3	الكفاءة التقنية والتخصصية والكلية	85
09	5.3	غلة الحجم ووفورات الحجم	88

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

مقدمـــــــــة البحــث

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

مقدمة البحث

1. أهمية موضوع البحث

إهتم الإقتصاديون قديما وحديثا بموضوع الكفاءة لما له من أهمية كبيرة بالنسبة للفرد والمؤسسة والمجتمع. فالإنسان، ومنذ نشأته على هذا الكون، يحاول تغيير نمط حياته ومستوى معيشته ليصبح أفضل حالا مما هو عليه. وقد تركزت محاولات الإنسان ومجهوداته فيما عرف إقتصاديا بـــ: " زيادة الانتاجية " أو " تحقيق أقصى المخرجات الممكنة من الموارد المتاحة لديه".

ومع تطور الحياة الإقتصادية والإجتماعية وتطور الأداء التكنولوجي، إستخدم المنتجون والصناع والمسيرون مختلف الطرق والتقنيات لاستغلال مواردهم ولتحقيق أقصى المخرجات الممكنة منها.
إن عملية إثبات وتبيين أي الطرق وأي التقنيات أفضل أو أسوء في إستغلال الموارد تعني بما يعرف بـــ: " قياس الكفاءة " والذي سيكون محور موضوع هذه الرسالة.

ولا شك أن الكفاءة، وعبر مراحل التطور الاقتصادي، أصبحت هدفا للمسيرين والساسة وصناع القرار في شتى مناحي الحياة الاقتصادية والإدارية والاجتماعية، وتعد الصناعة المصرفية أكثر المجالات والقطاعات حيوية وأهمية لأي مجتمع؛ فهي للإقتصاد بمثابة الجهاز الدوري (الدموي) للإنسان، وبقليل من تركيز النظر في المقاربة بين الجهازين – الجهاز الدوري للانسان والجهاز المصرفي للاقتصاد – يمكن إثارة الكثير من الأسئلة والملاحظات حول مدى تطابق مكونات كلا من الجهازين وآليات عملهما ونتائجهما مما يستدعي التوقف عنده، وتكون نتيجة المقاربة هي:
" إن توفر جهاز دوري سليم للإنسان يمنحه جسما قويا معافى من الأمراض، ووجود جهاز مصرفي كفء ينتج اقتصادا قويا قادرا على التطور والنمو".

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

2. مشكلة البحث

شهد العالم خلال العشريتين الأخيرتين من القرن العشرين، تغيرات وتحولات سياسية واقتصادية كبيرة، إبتدأت بانهيار الإتحاد السوفياتي، الذي كان يشكل قطبا سياسيا واقتصاديا في العلاقات الدولية، ثم تعديل الإتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية (*GATT*)، ومرورا بجولة الأرغواي إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة (*WTO*) والتوجه أخيرا نحو تطبيق ما يعرف بـ: "العولمة الاقتصادية" (*ECONOMIC GLOBALIZATION*). خلال الفترة نفسها، شهد قطاع الصناعة المصرفية في العالم، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وكثير من الدول المتقدمة، تغيرات جوهرية تمثلت أساسا في إلغاء الحواجز وإنهيار الجدران –كما يقال– بين البنوك ومؤسسات الأوراق المالية، وذلك بإلغاء قانون (*GLASS_STEAGLER ACT*) لسنة 1993، الذي يفرق بين البنوك ومؤسسات الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، وصدور قوانين وتشريعات مصرفية جديدة تبيح للبنوك ممارسة مزيدا من النشاطات المالية والاستثمارية، وتسمح للمؤسسات غير المصرفية بممارسة الأعمال المصرفية، وذلك بغرض زيادة المنافسة بين هذه المؤسسات والبنوك، وبالتالي تحسين ***كفاءة وأداء*** كلا من البنوك والمؤسسات على حد سواء.

وقد إنعكست هذه التطورات على ما يعرف باقتصاديات الدول النامية والتي دخلت هي الأخرى في إصلاحات إقتصادية وسياسية بغرض مواكبة التحولات العالمية والاندماج بشكل أو بآخر في الاقتصاد العالمي الجديد. ومعظم هذه الدول – ومن بينها الجزائر– تواجه مشكلة تأهيل مؤسساتها الاقتصادية والمصرفية لمنافسة مثيلاتها العالمية.

وفي هذا البحث سنتناول جانبا من جوانب تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية والمتمثل في:

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ما مدى كفاءة البنوك الجزائرية في إدارة تكلفة نشاطها ؟

ويمكن طرح الأسئلة الجزئية التالية:

هل إدارة التكلفة في البنوك الجزائرية تسمح بمراقبة كل من:

تكاليف الإستغلال المصرفي؟ والتكاليف العامة؟ والضرائب؟

هل تتمتع البنوك الجزائرية بوفورات حجم تتيح لها إمكانية التوسع والرفع من حجم نشاطها؟

هل تتمتع البنوك الجزائرية بوفورت نطاق تتيح لها إمكانية تنويع منتجاتها؟

3. فرضيات البحث

من خلال نشأة وتطور المؤششات المصرفية الجزائرية، وواقعها الإقتصادي الذي يتشم بقلة المنافشة ودعم الدولة لها، يمكننا صياغة فرضيات البحث التالية:

1) تستطيع البنوك الجزائرية التحكم في تكلفة نشاطها وبالتالي مراقبة تكاليف الإستغلال وتكاليف وتكاليف خارج الاستغلال.

2) تتمتع البنوك الجزائرية بوفورات حجم تتيح لها مزيدا من التوسع في نشاطها.

3) تتمتع البنوك الجزائرية بوفورات نطاق تتيح لها إمكانية التنويع في منتجاتها.

4. الهدف من البحث:

أُستُخدِم التحليل المالي وسيلة لتقييم أداء المؤسسات المصرفية بشكل واسع، وفي هذه الدراسة نحاول الجمع بين أدوات التحليل المالي وأدوات التحليل الاقتصادي وذلك من خلال تحليل مؤشر هامش الربح كنسبة مالية لقياس كفاءة إدارة التكاليف، وتقدير وفورات الحجم والنطاق للمؤسسات المصرفية الجزائرية. والنتائج المتوقعة للبحث هي:

ـــ ما مدى تحكم المؤسسات المصرفية الجزائرية في إدارة تكاليفها.

ـــ ما مدى توسيع المؤسسات المصرفية الجزائرية في نشاطها.

ـــ ما مدى قدرتها على التنويع في منتجاتها.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

5. منهج البحث

تم إعتماد منهج دراسة حالة، أسلوبا علميًا تطبيقيًا، لأنه يوافق طبيعة موضوع البحث وكذا البيانات المحاسبية المتوفرة عن نشاط مجموعة من المؤسسات المصرفية الجزائرية.

ومن خلال هذا النموذج سيتم تقدير دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية للبنوك محل الدراسة، باستخدام بيانات سلسلة زمنية وبيانات مقطعية (*Cross Section & Time Series Data*) وحساب مرونات الطلب ومرونات الإحلال وتقدير وفورات الحجم و وفورات النطاق للبنوك محل الدراسة. كما سيتم تحليل تكاليف البنوك محل الدراسة من خلال تحليل ومقارنة مكونات هامش الربح كمؤشر لقياس كفاءة التكاليف.

6. حدود البحث

تتمثل حدود البحث في:

أ) مجموعة البنوك الجزائرية التي تمكنا من الحصول على بياناتها وهي:

البنك الوطني الجزائري (*BNA*)، والقرض الشعبي الجزائري (*CPA*)، و بنك التنمية المحلية (*BDL*)، و بنك الفلاحة والتنمية الريفية (*BADR*)، وبنك الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط (*CNEP.BANK*) وهي بنوك ملكيتها تابعة للقطاع العام، بالإضافة إلى بنك البركة الجزائري (*ELBARAKA*) وهو بنك مشترك من حيث الملكية بين القطاع العام الجزائري والقطاع الخاص السعودي، ويمارس نشاطاته وفقا لمبادئ الشريعة الاسلامية.

ب) الفترة الزمنية التى تغطيها الدراسة، وهي الممتدة من سنة 1994 إلى سنة 2003.

7. الدراسات السابقة

تعددت وتنوعت الدراسات في موضوع الكفاءة المصرفية وتقدير وفورات الحجم و وفورات النطاق في اقتصاديات الدول المتقدمة، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وقلت هذه الدراسات على مستوى اقتصاديات الدول النامية والعربية، وندرت على مستوى الاقتصاد الجزائري.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ولا يتسع المجال لسرد جميع الدراسات التطبيقية للدول المتقدمة ولكن يمكن تلخيص ***أهم النتائج*** المتوصل إليها في معظم الدراسات الأمريكية وهي على النحو التالي:[1]

1. معظم الدراسات إنتهت إلى إجابات متشابهة رغم إختلافها في إستخدام طرق قياس مخرجات البنك.
2. أنه لا يوجد حجم أو حد أدنى كفء واحد للقطاع المصرفي، وعليه فإن الصناعة المصرفية يمكن أن تتوفر على أحجام كفأة متعددة للمصارف.
3. إن القطاع المصرفي أبعد مايكون عن حالة الإحتكار الطبيعي، وعليه فإن هناك عدد معتبر من المصارف قد لا يشتغل بشكل كفء في ظل بيئة مصرفية غير منظمة.

وعلى مستوى الدول النامية والعربية هناك القليل من الدراسات، ولكن يمكن إدراج وتلخيص نتائج دراستين في المجال: الأولى وهي رسالة دكتوراه بعنوان:

" وفورات الحجم والنطاق في الصناعة المصرفية التركية: أثار برنامج التحرير المالي".[2]

كان هدف الدراسة إختبار مدى استجابة البنوك التركية للقوانين والتشريعات المصرفية التي صدرت في بداية الثمانينات. وتم إختبار الصناعة المصرفية التركية في مرحلتين، قبل وبعد تطبيق برنامج التحرير المالي، أي: (1981- 1985) و (1989- 1993).

واستخدمت في هذه الدراسة أدوات التقدير الإحصائية المتمثلة في تقدير دالة التكاليف المتسامية اللوغارتمية وفق نموذج حد التكلفة العشوائي.

---

1. Roger. L. M & David. D. V , Modern money and banking.
3rd edition, McGrawHill: NewYork, 1993, P: 256.

2. Emine Nur. O. G , Economies of scale and scope in the Turkish banking industry:
The effects of the Financial lieralization programe.
PHD, Vanderbilt University, Nov 1995, (abstract).

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وتتلخص أهم النتائج المتوصل إليها في ما يلي:

1. وجود وفورات حجم بنكية في كلتى المرحلتين.
2. هناك أدلة أو دلالات لوجود وفورات نطاق في المدى القصير.
3. لا تتميز الصناعة المصرفية التركية بميزة الإحتكار الطبيعي.
4. مستوى اللاكفاءة مرتفع في البنوك الحكومية مقارنة بالبنوك الأخرى والبنوك الأجنبية.
5. لا توجد علاقة بين الاتجاه في الكفاءة في التكاليف وحجم البنك.

أما الدراسة الثانية فكانت بعنوان:

" تقدير دالة تكاليف البنوك الاسلامية والبنوك التجارية: دراسة مقارنة "

إعتمدت الدراسة تقدير دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية، كأداة لقياس الكفاءة المصرفية، لمجموعتين من البنوك الإسلامية والتجارية، وتوصلت إلى النتائج التالية:[1]

1. إن مجموعة البنوك الاسلامية محل الدراسة تتمتع بوفورات حجم موجبة، وأنها تستطيع التوسع في حجم نشاطها إلى مستوى نشاط قدره 556 مليون دولار كإجمالي الأصول.
2. مجموعة البنوك التجارية أظهرت وفورات حجم سالبة باستثناء بنك قطر وبنك عمان اللذان أظهرا وفورات حجم موجبة.
3. لا تتوفر جميع بنوك الدراسة، إسلامية وتجارية، على وفورات نطاق.
4. إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج في جميع البنوك الإسلامية والتجارية باستثناء بنك عنان التجاري وبنك القاهرة السعودي.

---

1. عبد الرحيم الساعاتي ومحمود العصيمي. تقدير دالة تكاليف البنوك الإسلامية والبنوك التجارية: دراسة مقارنة. مجلة الإقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 07، 1995، ص: 3.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

أما على مستوى الإقتصاد الجزائري فندرت الدراسات التطبيقية على البنوك الجزائرية الخاصة بالكفاءة و وفورات الحجم والنطاق؛ وفيما يتعلق بأداء البنوك بشكل عام، فالدراسة الوحيدة التي إطلعنا عليها هي ضمن رسالة ماجستير بعنوان:
" *Les condition de la Rentabilité bancaire* " وكانت أهم نتائجها هي:[1]

1. رغم اختلال الهيكل المالي للبنوك الجزائرية إلا أنها تحقق ربحية مالية جيدة مقارنة بالمؤسسات العمومية، وتحققت هذه الربحية من خلال: إعادة هيكلة ديونها على المؤسسات العمومية مما دعم أموالها الخاصة وجعلها تحقق نتائج مربحة.
(بلغت الديون المهيكلة خلال الفترة 1991- 1994، 226.8 مليار دينار).

2. إمكانية البنوك لوضع مؤونات للديون المشكوك فيها دون حد أو سقف معين، (حسب اللوائح الضريبية).

3. بداية تحول البنوك الجزائرية عن خاصيتها الأساسية المتمثلة في الإعتماد على منتوجات الفوائد (إيرادات الفوائد) والتوجه نحو توسيع المنتجات والخدمات خاصة تقديم الإستشارات للمؤسسات.

8. خطة البحث

يتضمن البحث بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، قسمين رئيسيين، يتناول القسم الأول الدراسة النظرية التي تمثل الإطار المرجعي لمفهوم الكفاءة وأنواعها وطرق قياسها. ويتناول القسم الثاني دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة (1994-2003). يحتوي القسم الأول على أربعة فصول هي:

---

1. Djamel-Eddine GH, Les conditions de la Rentabilité bancaire.
Thèse de magister , Université d'Oran, 1997, p: 69.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الفصل الأول: يتم فيه عرض عام لنشأة وتطور مفهوم الكفاءة، ومدى استخدامه على مستوى المؤسسة أو الصناعة أو الاقتصاد، ومدى اختلافه عن الإنتاجية والفعالية والأداء.

الفصل الثاني: يتناول التطورات والتحولات العامة للمؤسسات المصرفية والعمل المصرفي ككل، منذ نشأة العمل المصرفي وحاجة الإنسان للبنوك، ودور الوساطة المالية وأهميتها للمؤسسات المصرفية، وتعدد وتنوع الأعمال المصرفية، ثم تأثير العولمة الإقتصادية على العمل المصرفي وظهور ما يعرف بالبنوك الشاملة، وأخيرا تأثير التطورات التكنولوجية على البنوك وبروز الصيرفة الإلكترونية.

الفصل الثالث: يتعرض لمدى اختلاف مفهوم الكفاءة وأنواعها في المؤسسة المصرفية عنه في المؤسسة الاقتصادية الأخرى، وعلاقة الكفاءة بوفورات الحجم و وفورات النطاق.

الفصل الرابع: يتناول أهم الطرق لقياس الكفاءة، منها هامش الربح كمؤشر مالي ضمن نموذج متكامل لتقييم الأداء وهو نظام العائد على حقوق الملكية؛ وأهم طرق التقدير الإحصائية والكمية.

أما القسم الثاني المتعلق بالدراسة التطبيقية فيتضمن ثلاثة فصول هي:

الفصل الخامس: يتم فيه عرض لنشأة وتطور المؤششات المصرفية عبر ثلاث مراحل رئيسية هي: مرحلة الإستعمار ومرحلة الإستقلال ومرحلة الإصلاحات.

الفصل السادس: يتم فيه تحديد متغيرات ومكونات نموذج التقدير الإحصائي المتمثل في دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية، والمعالجة الإحصائية لبيانات عينات الدراسة (البنوك) ومدى الاختلاف بينها، ثم تحسين وتقدير النموذج الإحصائي.

الفصل السابع: يتم فيه عرض وتحليل ومحاولة تفسير نتائج الدراستين الإحصائية والمالية وذلك من خلال حساب مرونات الطلب ومرونات الإحلال لعناصر الإنتاج، وتقدير

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وفورات الجم و وفورات النطاق، وحساب مؤشر هامش الربح وتحليل أثر التكاليف على هذا المؤشر؛ كما سيتم مقاربة نتائج الدراسة التطبيقية مع فرضيات البحث.

9. الصعوبات:

واجهت عملية إنجاز البحث صعوبات عديدة، سواء على المستوى النظري أو على المستوى التطبيقي، ففي الجانب النظري هناك ندرة في المراجع باللغة العربية التي تتناول موضوع قياس الكفاءة بشكل عام والكفاءة المصرفية بشكل خاص، ونتج عن هذه المشكلة صعوبات في التعامل مع كثير من المصطلحات الأجنبية.

أما على المستوى التطبيقي فالصعوبات كثيرة، نذكر منها على سبيل المثال:

- صعوبة تحصيل وتجميع البيانات المالية والمحاسبية للبنوك الجزائرية، خاصة لفترة (10سنوات) ويعود ذلك لغياب مصدر موحد للمعلومات والبيانات المصرفية.
- التناقض والاختلاف في البيانات بين إصدارات البنك المركزي وإصدارات البنوك الأخرى، وبالتحديد فيما يتعلق بعدد العمال، وعدد الفروع وبيانات أخرى.
- الإختلاف والتباين في مسميات الكثير من بنود الوثائق المحاسبية في كثير من ميزانيات البنوك.
- وجود أخطاء حسابية في بعض الميزانيات لبعض البنوك.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الفصل الأول

مفاهيم ومبادئ عامة

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

تمهيـــد

نتناول في هذا الفصل شرح وتوضيح وتحديد المفاهيم والمبادئ الأساسية للكفاءة من خلال ثلاث مباحث رئيسية: نتطرق في المبحث الأول إلى مصطلح الكفاءة من حيث النشأة والتطور والتعريف.

ونتناول في المبحث الثاني إستخدامات مصطلح الكفاءة عبر مستويات التحليل الإقتصادي الثلاث وهي: المؤسسة والصناعة و الإقتصاد، ومن خلالها يتم تحديد أنواع المقاييس المعبرة عن الكفاءة في كل مستوى من المستويات.

وفي المبحث الثالث نحاول توضيح العلاقة المتداخلة بين مصطلح الكفاءة و المصطلحات الإقتصادية القريبة المعنى وهي: الإنتاجية والفعالية و الأداء.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

1.I مصطلح الكفاءة

نتطرق في هذا المبحث إلى نشأة و تطور مصطلح الكفاءة في المطلب الأول، ثم إلى تعريف مصطلح الكفاءة في المطلب الثاني.

1.1.I مفهوم الكفاءة

إرتبط مفهوم الكفاءة في الفكر الاقتصادي الرأسمالـــي بالمشكلة الاقتصادية الأساسية، والمتمثلة في كيفية تخصيص الموارد المحدودة و المتاحة للمجتمع، من أجل تلبية حاجيات ورغبات الأفراد المتجددة و المتكررة.

وتعني ببساطة، مسألة الموارد المحدودة أو " الندرة " كما في الأدبيات الاقتصادية، أن تخصيص أي مورد لجهة ما أو قطاع ما، ينتج عنه بالمقابل تكلفة فرصة بديلة في جهات أو قطاعات أخرى؛ فإذا خصصنا موارد كبيرة لقطاع الصناعة مثلا، فسيكون ذلك على حساب قطاعات أخرى، كالصحة و التعليم .. وغيرها من القطاعات التي لا تبقى لها موارد كافية.

وتختلف المجتمعات والسياسات الاقتصادية الحكومية في كيفية استخدام وتخصيص الموارد النادرة، ولكن يتفق الجميع على أن الموارد المحدودة عزيزة وغالية ولا يمكن هدرها أو تضييعها. وعليه فالكفاءة من هذا المنظور تعني" عدم هدر الموارد العزيزة والنادرة ".

ويعود مفهوم الكفاءة تاريخيا، إلى الاقتصادي الإيطالي "فلفريدو باريتو" (1848 ــ1923) الذي طور صياغة هذا المفهوم وأصبح يعرف " بأمثلية باريتو". وحسب باريتو فإن أي تخصيص ممكن للموارد فهو إما تخصيص كفء أو تخصيص غير كفء، وأي تخصيص غير كفء للموارد فهو يعبر عن اللاكفاءة (*inefficiency*).[1]

والتخصيص الكفء للموارد هو الذي يؤدي إلى تحسين حال الفرد أي جعل حاله أفضل مما كان، أو جعله أكثر غنى، دون جعل فرد آخر أسوأ حالا، أو أكثر فقرا.[2]

---

1. *Lee S.Fredman The Microeconomics of Public Policy Analysis. Part 1, Chapter 2 , p 26.*
2. *Dominick S. Microeconomique (cours et problemes) , p 246.*

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وينسحب هذا المفهوم عند دراسة الكفاءة لدى المستهلك أو لدى المنتج أو للإقتصاد ككل. فيطلق على عملية توزيع السلع على المستهلكين على أنها مثلى وفقا لأمثلية باريتو إذا كان من الممكن إعادة تنظيم هذا التوزيع من أجل زيادة إشباع مستهلك (أوعدة مستهلكين)، دون أن ينخفض إشباع مستهلك آخر.

كما يطلق على عملية توزيع عوامل الإنتاج على السلع والخدمات المنتجة أنها مثلى وفقا لأمثلية باريتو إذا كان من غير الممكن إعادة تنظيم الإنتاج من أجل زيادة إنتاج سلعة ما أو (عدة سلع) دون أن ينخفض إنتاج سلعة أخرى. ويكون الاقتصاد ككل في توازن عام وفي وضع أمثل إذا تم توزيع عوامل الإنتاج بشكل أمثل على السلع والخدمات المنتجة، وتوزيع السلع والخدمات(توزيع الدخل) بشكل أمثل على المستهلكين.[1]

ويستثنى عند تطبيق هذا المفهوم واقعيا مسألة الإنفاق العسكري المخصص للدفاع الوطني لأي مجتمع نتيجة لعدم ثقة أي دولة في الدول الأخرى ، والشعور المتزايد بالخطر لكل دولة يؤدي إلى زيادة الإنفاق على الدفاع الوطني الذي بدوره يغذي التهديد بالخطر وهكذا دواليك، وهنا نجد المجتمع الدولي أمام معضلة كالتي تعرف بـــ: " مأزق السجين " (*Prisoner's Dilemma*).[2]

وترى النظرية الاقتصادية الرأسمالية(*) أن نظرية السعر جديرة بحل الإشكالية وتحقيق الحل الأمثل والتوزيع الأمثل للموارد؛ في حين أن مسائل الإنفاق العسكري لا تحل إلا عن طريق المحادثات أو الحوار كما هو الحال في محادثات (*SALT 1&2*) بين الإتحاد السوفياتي ــ سابقا ــ والولايات المتحدة الأمريكية.[3]

(*) على النقيض من ذلك، عالجت النظرية الإقتصادية الإشتراكية في القرن الماضي مسألة تخصيص الموارد وفق مبادئ الملكية العامة و التخطيط ومركزية القرار، وقد فشلت فشلا ذريعا أدى إلى سقوط الإتحاد السوفياتي كقطب فكري وسياسي وإقتصادي. في حين قدم الفكر الإقتصادي الإسلامي منهجا مختلفا عن النظريتين الرأسمالية والإشتراكية في مسألة تخصيص الموارد، يعتمد هذا المنهج على مبدأ التعدد و التنوع في الملكية، ومبدأ العدل في توزيع الثروة، ومبدأ الضوابط الشرعية و الأخلاقية للسلوك الإقتصادي لدى الفرد والمجتمع والدولة.

1. *Dominick S. Microeconomique (cours et problemes) , p 246.*
2. *Lee, S, Fredman. Ibid P:46.*
3. *Lee, S, Fredman. Ibid P :46.*

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

تعليق للباحث:

قد يحد الحوار و المحادثات من الإنفاق العسكري بشكل مؤقت ولكنه لا يقدم حلا للمشكلة، فالإنفاق العسكري يتأثر بعوامل ومتغيرات عديدة أهمها توازن القوى العسكرية الإقتصادية بين الدول، وكذا التحالفات الإستراتيجية الإقليمية والدولية للدول. ولعل الحرب الأخيرة على العراق تعتبر مثالا حيا على عدم نجاح الحوار و المحادثات في حل مسائل الحرب والإنفاق العسكري.

كما أن حل النظرية الرأسمالية لتخصيص الموارد، والمتمثل في نظرية السعر، كثيرا ما تشوبه نقائص عند التطبيق. إذ يرى الكثير من الإقتصاديين أن المنافسة الكاملة هي التي تؤدي إلى تحقيق السعر الأمثل وبالتالي تحقيق التوزيع الأمثل للموارد. و لكن هياكل السوق لا تتمثل في المنافسة الكاملة فقط، فهناك المنافسة الإحتكارية، وإحتكار القلة، والإحتكار التام.

كما أنه كثيرا ما تتدخل الدول والحكومات لسن القوانين التنظيمية والتشريعية لمنع الإحتكار، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية (تشريع *Sherman* لسنة *1890* ثم تعديله في *1974*، و تشريعي *Clayton* ولجنة التجارة الفيدرالية لسنة *1914* .. وغيرها من التشريعات).[1]

كما أن هناك مجالات إقتصادية لا تتناسب وسوق المنافسة التامة بل يكون الإحتكار التام أو إحتكار القلة الهيكل السوقي الأنسب لها مثل قطاع الكهرباء والغاز والمياه وغيرها من الموارد الرئيسة في المجتمع. وقد يكون إحتكار هذه الموارد من طرف االدولة، أو من القطاع الخاص مع مراقبة الدولة.

---

1. *Mansfield, E. Managerial Economics, Theory, Applications and Cases.* ترجمة جورج فهمي رزق، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر 1999، ص: 457 و458.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

2.1.I تعريف الكفاءة

تعرف الكفاءة لغة على أنها: " الحالة التي يكون فيها الشيء مساوي لشيء آخر". [1]

أما اصطلاحا: فتعرف الكفاءة على أنها: " الطريقة المثلى لاستعمال الموارد ". [2]

ويُعرِف(*SHONE*) الكفاءة على أنها: " الكيفية المثلى في استخدام الموارد لإنتاج شيء ما ". [3]

وتعرف الكفاءة على أنها: " الوصول إلى أفضل علاقة بين المدخلات والمخرجات ". [4]

والكفاءة هي: " إنجاز الكثير بأقل ما يمكن، أي العمل على تقليل الموارد المستخدمة، سواء كانت بشرية أم مادية أم مالية، كذلك العمل على تقليل الهدر و العطل في الطاقة الإنتاجية ". [5]

والكفاءة هي: " القدرة على تحقيق أقصى المخرجات من مدخلات محددة، أو القدرة على تحقيق الحجم نفسه باستخدام أدنى قدر من المدخلات". [6]

ويطلق على العملية الإنتاجية أنها غير كفأة إذا كانت تستخدم كمية أكبر من عناصر الإنتاج أو من عنصر واحد على الأقل ولكن ليس أقل من بقية العناصر لإنتاج نفس الكمية من المخرجات التي تنتجها عملية إنتاجية أخرى أو توفيقه من العمليات.

واللا كفاءة تعني أن المؤسسات تنتج أقل من المستوى الممكن من المخرجات باستخدام موارد معينة، أو أنها تستخدم توفيقه مكلفة من المواد لإنتاج مجموعة معينة من المنتوجات أو الخدمات. [7]

---

1. إبن منظور. موسوعة لسان العرب (قرص مكثف)
2. الباحث رسالة ماجدستير بعنوان:
   " Measuring Economic Efficiency in Manufacturing Industry ".
   A case study of electricity generating industry in Algeria qnd some other countries (1974 - 1983) , University of Leicester, 1988, p:1
3. *Shone, R. Applications in intermediate macro-eoconomic. Oxford, 1981, P :32.*
4. فلاح حسن الحسني و ... إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، ص: 227.
5. المرجع السابق، ص:227.
6. المرجع السابق، ص:227.
7. *Sher, W. and Pinola, R. Macro-economic theory a synthesis of classicall theory and the modern approach. Elevier, North Holland, 1981, p*

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

من خلال التعاريف السابقة نخلص إلى القول أن الكفاءة هي العمل على تحقيق الندية في الشيء أو العمل المراد إنجازه، ويتجسد ذلك إما بتحقيق أقصى المخرجات من مدخلات محددة، أو بتحقيق أدنى المدخلات لمخرجات محددة.

أي يمكن النظر للكفاءة من مدخلين أو جانبين:

جانب المخرجات حيث تعبر الكفاءة عن مقياس للمقارنة بين المخرجات الفعلية و المخرجات القصوى الممكن تحقيقها من مدخلات محددة.

جانب المدخلات حيث تعبر الكفاءة عن مقياس للمقارنة بين المدخلات الفعلية و المدخلات الدنيا التي يمكنها إنتاج مستوى معين من المخرجات.

والملاحظ أن هذين المدخلين يعبران عن مقياس للكفاءة التقنية الذي يهمل الأهداف السلوكية للمؤسسة، وسنتناول أنواع مقاييس الكفاءة بشيء من التفصيل في المطلب اللاحق.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

2.I أنواع الكفاءة

يمكن شرح وتوضيح مفهوم الكفاءة بشكل تفصيلي ودقيق من خلال دراسة هذا المفهوم وفق مستويات التحليل الاقتصادي الثلاث وهي مستوى المؤسسة والمشروع، ومستوى الصناعة، ومستوى الاقتصاد ككل. وعليه نجدنا أمام ثلاثة أنواع رئيسية من الكفاءة: الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة أو المشروع، والكفاءة الهيكلية للصناعة، وكفاءة تخصيص الموارد للاقتصاد ككل؛ بالإضافة إلى مفاهيم أخرى للكفاءة كـــ:" كفاءة إكس" و" الكفاءة النسبية". وسنتناول هذه المفاهيم بشيء من التفصيل.

1.2.I الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة

تتمثل الكفاءة الاقتصادية للمشروع في مجالات الإنتاج والتوزيع وتخصيص الموارد. ولا يختلف مفهوم الكفاءة في التوزيع وتخصيص الموارد هنا عن مفهوم باريتو الذي أشرنا إليه في المبحث السابق بينما الكفاءة في مجال الانتاج تحتاج إلى مزيد من التوضيح و التفسير.

1.1.2.I الكفاءة الإنتاجية

تتضمن العملية الإنتاجية جانبين: الجانب الأول تقني يتمثل في كمية المخرجات الناتجة عن استخدام كمية من المدخلات، والجانب الثاني تكاليفي يتمثل في أسعار المدخلات. وعليه فالكفاءة الإنتاجية هي محصلة الكفاءة التقنية والكفاءة السعرية أو ما يعرف بـــ: كفاءة التكلفة.

وتعرف الكفاءة التقنية بأنها:

" إنتاج أقصى كمية ممكنة من المخرجات نتيجة استخدام كمية معينة من المدخلات، أو تحقيق أقصى إنتاج ممكن من عوامل الإنتاج المتاحة ".[1]

و تعرف الكفاءة السعرية بأنها:

" إنتاج كمية معينة من المخرجات بأقل تكلفة ممكنة لمدخلات الإنتاج ".[2]

---

1. *Bo Carlsson. The measurement of efficiency in production: an application to Swedish manufacturing Industry, SJE, 1982, p: 467.*
2. *Bo Carlsson. Ibid, p: 468.*

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ويعتبر(*Stigler*) الكفاءة الإنتاجية أو الكفاءة الاقتصادية بأنها علاقة بين المدخلات و المخرجات، وتقاس بالنسبة التالية:

(المخرجات الفعلية / المخرجات القصوى من الموارد المتاحة).

ويرى بأن الكفاءة المثلى تتحقق عندما تكون هذه النسبة تساوي الواحد. ويتحقق ذلك عندما يتساوى الناتج الحدي لعوامل الإنتاج بتكلفة كل عامل.[1]

ويمكن شرح مكونات الكفاءة الإنتاجية من خلال البيانات التوضيحية التالية:

الشكل 1.1: الكفاءة التقنية

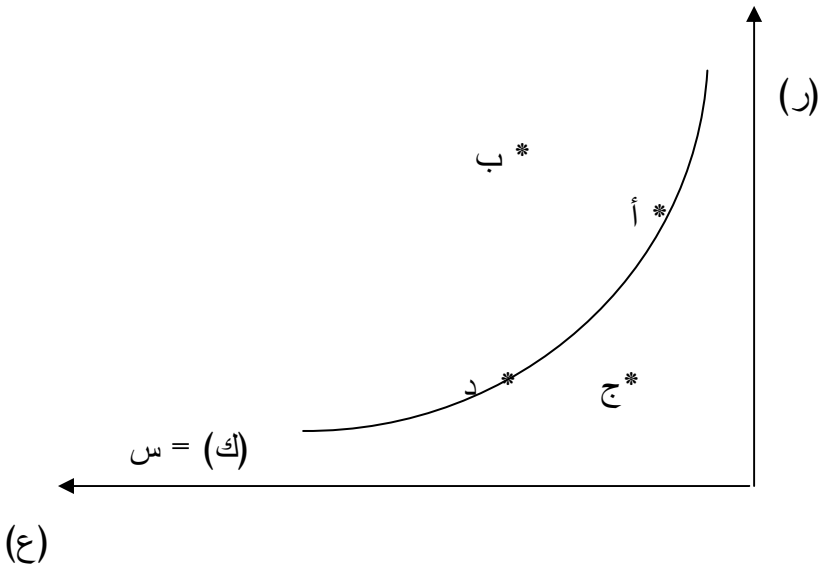

المصدر: Pyle, D.J. p: 4.

للتبسيط نفترض أن لمؤسسة ما موردين فقط هما: رأس المال(ر) و العمل(ع) وتهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج(ك=س) وأن زيادة الموردين أو أحدهما تؤدي إلي زيادة الوحدات المنتجة، وهذا يؤدي إلى إمكانية إحلال مورد بدل الآخر لتحقيق نفس المستوى من الإنتاج؛ كما نفترض أن عملية الإحلال بن الموردين ليست كاملة (*not perfect*) أي أن الوحدة من رأس المال لا تساوى الوحدة من العمل.

---

1. *Stigler, G.J. The Theory of Price. p: 102.*

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ومن خلال هذه الفرضيات يمكن رسم منحنى الشكل 1.1 الذي يمثل منحنى الإنتاج، أي أن الكمية المنتجة ثابتة خلال المنحنى.

إن الفرضيات السابقة تطابق ما يعرف بقانون: تناقص المعدل الحدي للإحلال الفني بين الموردين أو العنصرين (ر) و (ع)، وأي نقطة على المنحنى (ك=س) تمثل نفس العدد من الوحدات المنتجة.

كل نقطة على المنحنى تبين المستوى الأدنى لأحد الموارد التي يجب توفيرها لإنتاج الكمية المحددة من الإنتاج مع تحديد مستوى المورد الثاني؛ بهذا المعنى فإن كل التوفيقات المبينة على المنحنى (ك)=س تعتبر كفأة.

المنحنى (ك)=س يمثل كل الطرق الكفأة تقنيا لإنتاج الحجم (س) من المخرجات، وكل التوفيقات على يسار المنحنى(المنطقة المظللة) يمكن استخدامها لإنتاج نفس الكمية (س) ولكنها تقنيا ليست كفأة لأن نفس المستوى من الإنتاج يمكن تحقيقه بأقل مستوى من المدخلة أو المدخلتين.[1]

مثلا: نقارن النقطتين (أ) و(ب) في الشكل 1.1 النقطة (ب) تتطلب مزيدا من المدخلات بالمقارنة بما تتطلبه النقطة (أ)، وعليه فإن النقطة (ب) ليست كفأة، ولكن ماذا عن النقطة (د)؟ ألآ تتطلب مزيدا من المدخلة (ع) وأقل من المدخلة (ر) مقارنة بالنقطة (أ)؟ لكن النقطتان (أ) و(د) تقعان على نفس المنحنى (ك=س) وكلتاهما كفأتان تقنيا.

هل ستختلف الإدارة في اختيار أحدهما ؟

نقول إن النقاط كلهاعلى المنحنى (ك=س) غير كفءة اقتصاديا باستثناء نقطة واحدة هي الكفأة من الناحيتين التقنية و الإقتصادية، ويمكن تحديدها من خلال رسم خط الميزانية مع منحنى الإنتاج في الشكل السابق ويكون لدينا الشكل التالي:

---

1. *Pyle, D.J. Efficiency and effectiveness in the criminal justice system. (unpublished paper) p:4.*

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الشكل 2.1: الكفاءة الإقتصادية

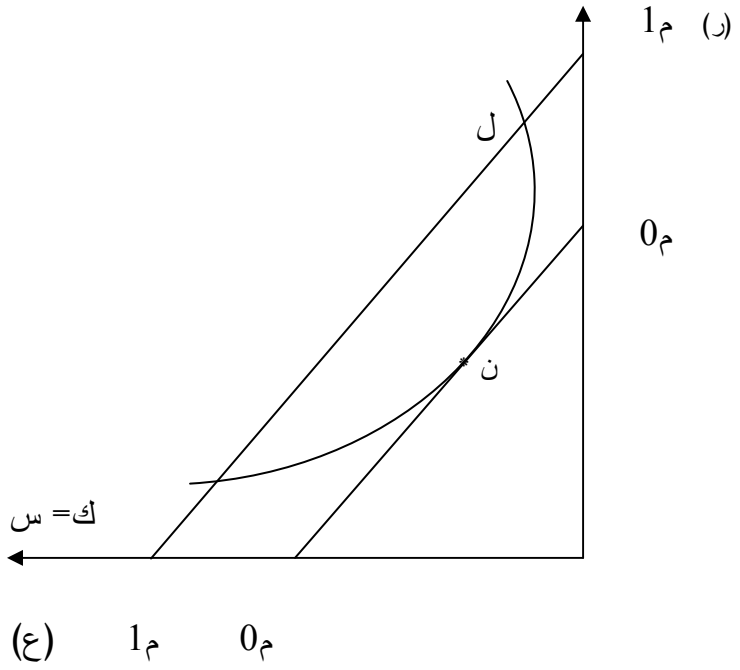

المصدر: *Pyle, D.J. Ibid, p: 7.*

إذا كان خط الميزانية هو "م0م0" فإن هناك توفيقة واحدة للمدخلتين (ر) و (ع) وهي المحددة بالنقطة "ن" التي تحقق مستوى الهدف من الإنتاج، في حين إذا كان خط الميزانية أوسع "م1م1" فإن أي توفيقة بين النقطتين "ي" و "ل" على الخط "م1م1" يمكنها تحقيق الهدف، ولكن جميع النقاط بين "ل" و"ي" بما فيهما "ل" و"ي" هي طرق مكلفة لتحقيق الهدف مقارنة بالنقطة "ن" لأن (م1 >م0).

من خلال هذا التحليل، تظهر مقارنة مهمة تتمثل في أن هناك عددا لا نهائيا من الطرق لتحقيق مستوى الإنتاج المطلوب (ك) = س؛ و هناك طريقة واحدة تعتبر اقتصاديا كفأة، بمعنى أن عندها تكون تكلفة تحقيق مستوى الإنتاج المطلوب في مستواها الأدنى، وهي النقطة "ن" في الشكل 2.1

هناك نقاط مثل "ي" و"ل" تعتبر تقنيا كفأة ولكنها تمثل حلولا مرتفعة التكاليف وعليه فإنها اقتصاديا غير كفأة، و النقاط التي تقع بين "ي" و"ل" تعتبر كذلك لا تقنيا ولا اقتصاديا.[1]

1. *Pyle, D.J. Ibid, p: 7.*

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

I.2.2 الكفاءة الهيكلية

يعبر مفهوم الكفاءة الهيكلية (*Structural Efficiency*) عن الكفاءة التقنية للصناعة، وقد قدمه الأمريكي *Farrell* سنة 1957 وطوره كلا من *Forsund* و *Hjalmarsson* في دراستيهما سنتي 1974 و1978.

و يهدف هذا النوع من الكفاءة إلى قياس مدى استمرار تطور الصناعة وتحسنها بالاعتماد على أفضل مؤسساتها.

وتقاس الكفاءة الهيكلية لصناعة ما حسب *Farrell* بحساب المعدل المرجح أو المعدل الموزون (*weighted average*) للكفاءة التقنية للمؤسسات التي تشكل الصناعة؛ ويكون الترجيح بمعامل الكمية لكل مؤسسة داخل الصناعة، والذي يمثل الكمية المنتجة للمؤسسة إلى الكمية المنتجة للصناعة. وعليه تكون الكفاءة الهيكلية للصناعة هي محصلة الكفاءة التقنية للمؤسسات مضروبة في معاملاتها الكمية على عدد المؤسسات.[1]

بينما يرى *Forsund* و *Hjalmarsson* أن حساب الكفاءة الهيكلية للصناعة يتم بأخذ المتوسط الحسابي للمدخلات والمخرجات بدلا من المعدل المرجح، الذي قد يكون كفء من الناحية التقنية ولكنه ليس كفء من الناحية الاقتصادية، وذلك اعتمادا على فرضية عدم تجانس دوال الإنتاج للمؤسسات داخل الصناعة.[2]

---

1. *Farrell, M .J. The measurement of productive efficiency. JRSS, Series A, 1957, 120, p:258.*
2. *Forsund, F.R. & Hjalmarsson, L. Frontier production function and technical progress. A study of general milk processing in Swedish dairy plant. Econometrica, 1979, 47 (4), p:*

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وقد أثمرت دراستهما سنة 1978 على نوعين أو مقياسين للكفاءة الهيكلية للصناعة هما:

الكفاءة الهيكلية التقنية (*Structural Technical Efficiency*)

والكفاءة الهيكلية للحجم (*Structural Scale Efficiency*)

حيث تقيس الأولى مستوى الإدخار في المدخلات، وتقيس الثانية مستوى الزيادة في الإنتاج وذلك بالنسبة للمؤسسة و للصناعة.

I.2. 3 كفاءة تخصيص الموارد

كما رأينا في المبحث الأول فإن هذا النوع من الكفاءة يهدف إلى قياس خسارة الرفاهية الاجتماعية للمجتمع الناتجة عن عدم استخدام أو تخصيص الموارد بشكل أمثل.

يرى معظم الاقتصاديون أن اللاكفاءة في تخصيص الموارد ينتج عنها خسارة في رفاهية المجتمع ، غير أن أدلة الدراسات التطبيقية تبين أن الخسارة في الرفاه الاجتماعي الناتجة عن عدم التخصيص الكفء للموارد تمثل أقل من (1%) من الناتج الوطني الإجمالي، بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.[1]

ويعتمد في تحليل كفاءة تخصيص الموارد على عملية تقدير الخسارة الاجتماعية عن طريق مقارنة حالة الاحتكار التام بحالة المنافسة التامة. وذلك من أجل قياس فائض المستهلك و فائض المنتج الناتج عن التحول من حالة الاحتكار إلى حالة المنافسة التامة.[2]

وتقاس خسارة الرفاه الإجتماعي بالمعادلة التالية:

$$\text{خ ر} = \frac{1}{2} (\Delta \text{س}) (\Delta \text{ك}) \qquad (1)$$

حيث: Δ س = (س ح – س م)، و Δ ك = (ك ح – ك م)

و س ح : السعر الإحتكاري، و س م : سعر المنافسة

و ك ح : الكمية الا حتكارية، و ك م : كمية المنافسة.

---

1. *Leibenstein, H.(1) Allocative efficiency vs X- efficiency. AER, 1966, 56, p: 394, 395.*

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وعند تحليل المعادلة (1) نجد أن خسارة الرفاه الإجتماعي تتحدد بعوامل رئيسية ثلاث هي:

1. قيمة المبيعات في القطاع الإحتكاري، وتمثل الكمية المباعة مضروبة في سعر البيع، ويرمز إليها بـــ (س ح x ك ح).
2. نسبة الزيادة في الأسعار نتيجة الإحتكار، ويرمز لها بـــ: (α) وتحسب قيمتها كالتالي:

$$\alpha = (\text{س ح} - \text{س م}) / \text{س ح}$$

$$\alpha = \Delta \text{س} / \text{س ح} \quad \Leftarrow \quad \Delta \text{س} = \alpha \text{ س ح}. \qquad (2)$$

2. مرونة الطلب السعرية التي تمثل التغير النسبي في الكميات إلى التغير النسبي في الأسعار، وتحسب كالتالي:

$$\xi = (\Delta \text{ك} / \text{ك ح}) / (\Delta \text{س} / \text{س ح})$$

وبتعويض قيمة Δ س من المعادلة 2 في معادلة مرونة الطلب نحصل على:

$$\Delta \text{ك} = \text{ك ح}. \alpha . \xi \qquad (3)$$

وبتعويض المعادلتين (2) و(3) في المعادلة (1) نحصل على معادلة خسارة الرفاه الإجتماعي التالية:

$$\text{خ ر} = ½ (\alpha \text{ س ح}) (\alpha \xi \text{ ك ح}), \qquad \text{و منه}$$

$$\text{خ ر} = ½ (\text{س ح})(\text{ك ح}) \alpha \xi$$

ولا يقتصر استعمال مصطلح كفاءة تخصيص الموارد (*Allocative Efficiency*) على خسارة الرفاه الإجتماعي فقط، بل يستخدم أيضا كمقياس لتخصيص الموارد على مستوى المؤسسة، وهو ما سنوضحه في الفصل الرابع.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

I .4.2 كفاءة إكس

كفاءة إكس هي مقياس إضافي لتخصيص الموارد على مستوى المؤسسة وعلى مستوى الصناعة وعلى مستوى الاقتصاد ككل، وقد تم اقتراحها من طرف الاقتصادي (*Leibenstein*) في سنة 1966، والفرضية الأساسية التي اعتمد عليها – هي أن:

"لا الأفراد ولا المؤسسات ولا الصناعات هي منتجة كما ينبغي ".[1]

وعليه فإن مسألة الكفاءة في هذا المجال تعود إلى نظام الحوافز والنظام الإداري في المؤسسة.

ويرى أنه بالإمكان في ظل حوافز للمسيرين والعمال فإنهم يحرصون على تحقيق مستوى إنتاجي قريب من المستوى الأمثل؛ وفي ظل ظروف أخرى (محفزات أكثر) قد ينتجون أكثرمن المستوى الأمثل. ويرى أن كفاءة إكس مثل كفاءة تخصيص الموارد تعود إلى الفرق بين الكفاءة القصوى لاستخدام الموارد والاستخدام الحقيقي(الفعلي) للموارد ، و هو ما يمثل درجة كفاءة إكس.[2]

وبشكل عام فإن الكثير من الدراسات تثبت وجود كفاءة إكس وأنها خاصية مميزة للقطاع العام.[3]

---

1. Leibenstein , H. (2) X- efficiency Xists - reply to an Xorast American Economie Review 1978 , 68 , pp 203 – 211

2. Leibenstein , H. (1) Ibid, p:392 – 413

3. Shone , R. Ibid, p:

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

I.5.2 الكفاءة النسبية

الكفاءة النسبية هي مقياس للكفاءة – سواء كفاءة تقنية أو كفاءة سعرية أو كفاءة إقتصادية– لمؤسستين أو أكثر، أي مقارنة درجة الكفاءة بين المؤسسات داخل الصناعة الواحدة، وتتم هذه العملية في ظل فرضية توحيد العملية الإنتاجية للمؤسسات أو للمؤسسات محل الدراسة بمقارنة نفس النسبة في استخدام مراحل الإنتاج.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

I .3 الكفاءة و مفاهيم إقتصادية أخرى

نتناول في هذا المبحث شرح العلاقة و الاختلاف بين مصطلح الكفاءة ومصطلحات: الإنتاجية والفعالية والأداء.

I.3.1 الكفاءة والإنتاجية

كثيرا ما يستخدم مصطلح الإنتاجية كمفردة لمصطلح الكفاءة ولكن هناك اختلاف بين المصطلحين نوضحه فيما يلي:

يمكن تعريف الإنتاجية بأنها:

" المخرجات الحاصلة أو الناتجة عن مجموعة من المدخلات".

أو هي: " نسبة المخرجات إلى المدخلات "، كما تعرفها المنظمة العالمية للعمل.[1]

ومن خلال هذا التعريف يمكن اشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تعبر عن الإنتاجية الجزئية لكل عنصر من عناصر المدخلات كإنتاجية رأس المال ، وإنتاجية العمل وغيرها من العناصر، في حين أن الكفاءة كما عرفت سابقا تهتم بطريقة أو كيفية استغلال الموارد بهدف تحقيق أقصى مستوى ممكنا من المخرجات من هذه الموارد.

ولتوضيح الفرق المادي أو المحسوس بين المصطلحين نفترض أنه لدينا دالة الإنتاج المعبر عنها بالشكل: ك = تا(ر،ع)

حيث: ك: الإنتاج وهو دالة لعنصرين من عناصر الانتاج هما:

(ر) رأس المال و(ع) العمل.

إنتاجية رأس المال تعطى بـــ: (ر/ك) وإنتاجية العمل بـــ: (ع/ك)

ويعرف هذين المقياسين بالناتج المتوسط لرأس المال (ن.م.ر) والناتج المتوسط للعمل (ن.م.ع).

---

1. الباحث. مرجع سابق، ص: 2.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

واعتمادا على نظرية الإنتاج فإن منحنى النتائج المتوسط للعمل يأخذ (بافتراض ثبات عنصر رأس المال (ر) الشكل التالي:

الشكل 3.1: الكفاءة والإنتاجية

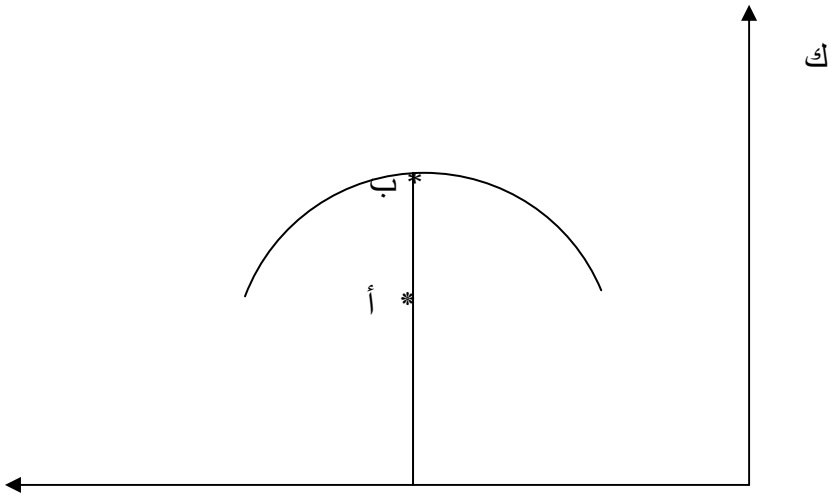

المصدر: الباحث. مرجع سابق، ص: 2.

وتماشيا مع قانون تناقص الغلة فإن منحنى الناتج المتوسط للعمل يبدأ في الصعود إلى نقطة التشبع ثم يبدأ في الإنخفاض.وعليه إذا كانت النقطة (أ) تمثل الإنتاجية الحالية لمؤسسة ما، ولكن لنفس المستوى من العمل يمكن أن تكون له إنتاجية متوسطة ممثلة في النقطة ب، هذه النقطة هي المستوى الكفء لمستوى العمل(ع) وواضح أنه أكبر من مستوى النقطة (أ) وهي إنتاجية العمل الحالية.

وعليه نخلص إلي القول أن الإنتاجية هي الإنتاجية الحالية(الحقيقية) أي ما أنتجه عنصر الإنتاج فعلا بينما الكفاءة هي ما يجب أن ينتجه ذلك العنصر.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

I.2.3. الكفاءة و الفعالية

يكتسي مصطلح الفعالية أو " فعالية التكلفة " أهمية كبيرة عند مناقشة المشاريع، وكثيرا ما يتداخل مع مصطلح الكفاءة عند تقييم المشاريع، فما المقصود بتحليل فعالية التكلفة؟ وما علاقته بالكفاءة الإقتصادية؟

" يمكن اعتبار تحليل فعالية التكلفة بأنه الوسيلة أو الطريقة لتقرير إمكانية تحقيق هدف معين بأفضل الطرق وباستخدام مجموعة محدودة من الإمكانيات ".[1]

فإذا أرادت مؤسسة ما تحقيق زيادة في حجم مخرجاتها مثلا، ولديها مجموعة من الطرق لتحقيق ذلك، فما هي الطريقة الأقل تكلفة؟ أو هل الطريقة المستعملة لتحقيق الهدف هي الأقل تكلفة؟

إن تحقيق الهدف المنشود قد يكون فعالا من حيث التكلفة ولكن في الواقع قد يؤدي إلى مستوى غير كفء أو أقل كفاءة من حيث تخصيص الموارد. ولتوضيح ذلك نعود للشكل (1. 2) في المبحث الثاني.

يتحقق المستوى الكفء لتخصيص الموارد مع خط الميزانية (م م) ولتحقيق (س1) من المخرجات وتوفيقه بين (ر1) و(ع1) من الموردين أي عند النقطة(ن).

إذا أردنا تحقيق مستوى أعلى من المخرجات، حيث (ك=س2) أي بإضافة (س1_س2)ك.

و يمكن تحقيق ذلك بطريقتين: إما زيادة عنصر العمل، أو زيادة عنصر رأس المال؛ أي نقارن بين النقطتين (ل) و(ي)، أي من هذين الخيارين يمكنه تحقيق الهدف " وهو الزيادة في المخرجات من س1 إلى س2 " بأقل تكلفة؟

---

1. Pyle, D.J. Ibid, p: 14.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

تكون الإجابة واضحة من خلال رسم خطوط الميزانية، التي تمر على أو تلاقي النقطتين (ل) و(ي) وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 4.1: الكفاءة والفعالية

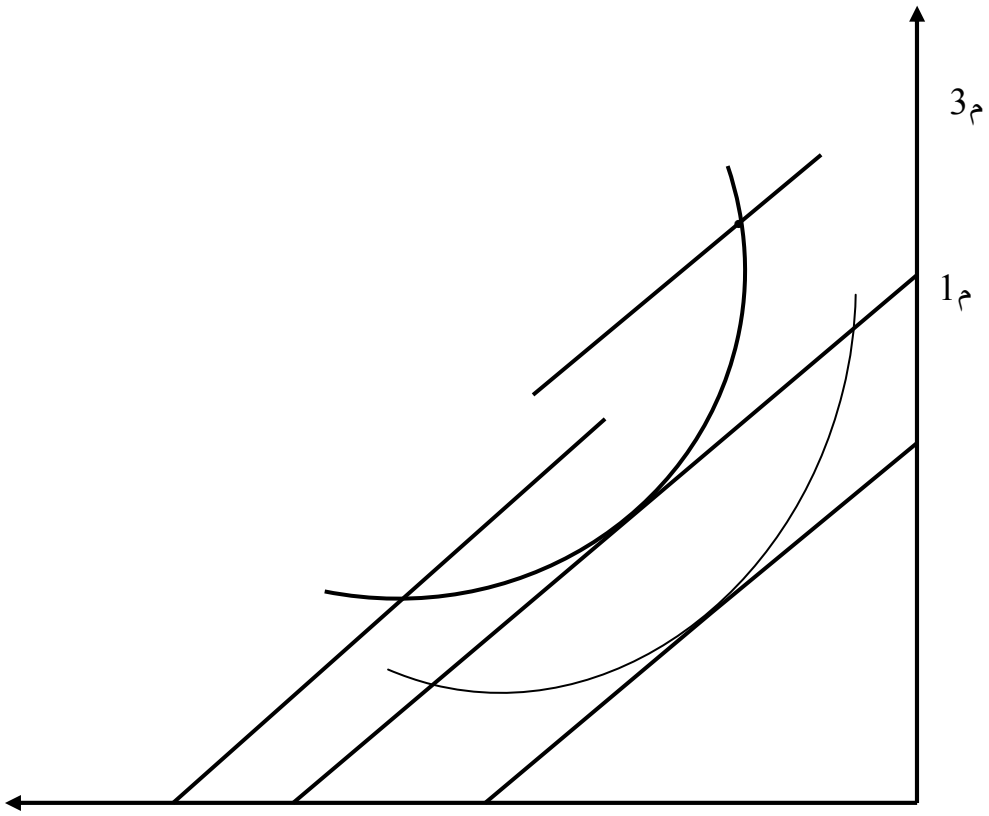

المصدر: بالإعتماد على: *Pyle, D.J.p :7.*

في هذه الحالة زيادة عنصر العمل سيكون أكثر فعالية من حيث التكلفة لزيادة حجم المخرجات لأن النقطة (ي) تقع على خط ميزانية (م2) أدنى من النقطة (ل) التي تقع على خط ميزانية (م3)، أي أن زيادة عنصر العمل من (ع1) إلى (ع2) سيحقق نفس النتيجة التي تحققها زيادة رأس المال من (ر1) إلى (ر2) ولكن بأقل تكلفة. مع ذلك فإن الطريقة (و) ليست الطريقة الأكثر كفاءة لتحقيق الزيادة من المخرجات والتي تتحدد بالنقطة(ن) حيث يكون خط الميزانية (م1م1) مماس لمنحنى لإنتاج (ك=س2).

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وعليه فالطريقة الأكثر كفاءة لتحقيق الزيادة في المخرجات هي زيادة الموردين: العمل ورأس المال ليس بمقدار (ع2 – ع1) و(ر2 – ر1) ولكن بمقدار(ع – ع1) و(ر – ر1).

ونخلص إلى القول أن مصطلحي الكفاءة والفعالية ليسا بالضرورة بديلين لشيء واحد، وأن الكفاءة لا يمكن تحديدها أو تقريرها إلا إذا تم التحديد الدقيق لأهداف النظام والقيود التي تخضع لها هذه الأهداف.

I. 3.3 الكفاءة و الأداء

لاشك أن مفهوم الكفاءة من حيث المبدأ يختلف عن مفهوم الأداء وإن كان لا يوجد مفهوم محدد للأداء ويعتبر تحديد مفهوم الأداء أساسي وضروري في المؤسسة أو المنشأة، لما يتمتع به من خصائص تنظيمية ومؤشرات ومعايير تمكن المسؤولين والمديرين من تقييمه من ميزة إلى أخرى. كما أن لمخرجات الأداء آثار مباشرة على أرباح المنشأة وعلى بقائها واستمرارها وبذلك أصبح الأداء أيضا مؤشر لنجاح المنشأة وفعاليتها في استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة لها.

وقد عُرِّف الأداء بعدة تعاريف نذكر منها:[1]

" الأداء هو انعكاس للطريقة التي يتم فيها استخدام المنشأة لمواردها البشرية والمادية بالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها "

" الأداء هو دالة للمؤشرات والخصائص المنظمة إضافة إلى خيارات قادة المنظمة "

" وقد عرف الأداء من خلال معايير الفاعلية والكفاءة الاقتصادية حيث تبين أن هذه المعايير قد لا يمكن تحقيقها معا، لأن من المحتمل أن يؤدي تعظيم الجانب الاقتصادي إلى التقليل من الفاعلية لتحقيق الكفاءة الأعلى فالمحتمل أن يكون هناك إنفاق أكثر."

1. د. فلاح الحسن الحسيني و د. مؤيد عبد الرحمن الدوري " إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر" الطبعة الثانية ، ص: 221 ، 222.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وقد عرف الأداء من وجهة نظر القانون بأنه أداء الفعل المطلوب المحدد بموجب العقد وأن تأثر الأداء الناجح هو إلزام الشخص المكلف بأداء الفعل لأي مسؤولية تعاقدية مستقبلية، وأن كل طرف من أطراف العقد ملزم بأداء التزامه استنادا للبنود المنصوص عليها.

أما مفهوم الكفاءة فعرف أنه الوصول إلى أفضل علاقة بين المدخلات والمخرجات أو إنجاز الكثير بأقل ما يمكن، أي العمل على تقليل الموارد المستخدمة سواء كانت بشرية أم مادية أم مالية، وكذلك العمل على تقليل الهدر والعطل في الطاقة الإنتاجية.
الكفاءة هي القدرة على تحقيق أقصى المخرجات من مدخلات محددة أي القدرة على تحقيق الحجم نفسه باستخدام أدنى قدر من المدخلات.

من خلال هذه التعاريف يمكننا أن نخلص إلى أن مفهوم الأداء أشمل وأوسع من مفهوم الكفاءة وأن الكفاءة تعبر عن مقياس أو مؤشر للأداء مثلها مثل بقية المقاييس الإنتاجية أو مقاييس الفعالية وغيرها من المؤشرات والمقاييس. لأن عملية قياس الكفاءة للمنشأة هي عملية جزئية في تقييم أداء هذه المنشأة أو المؤسسة.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ملخص الفصل الأول

ارتبط مفهوم الكفاءة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي بالمشكلة الاقتصادية التي تشكل موضوع علم الاقتصاد وهي مشكلة ندرة الموارد مقابل الحاجيات والرغبات المتعددة للأفراد والمجتمعات.

وقد طوّر الاقتصادي الإيطالي (فلفريدو بريتو) مفهوم الكفاءة ليعرف وسط الاقتصاديين بمصطلح أمثلية باريتو التي يعني بتخصيص موارد المجتمع أو المؤسسة أو الصناعة تخصيصا كفءا، لا يسمح بوجود هدر أو تضييع في استغلال الموارد، وأي استخدام للموارد مصحوبا بهدر أو تضييع أو ضرر فهو استغلال غير كفء ويعبر عن اللاكفاءة.

عند قياس وتحليل الكفاءة على مستويات التحليل الاقتصادي الثلاث: المؤسسة والصناعة والاقتصاد ، تستخدم أنواع من مقاييس الكفاءة وهي الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة والكفاءة الهيكلية للصناعية والكفاءة التخصيصية للاقتصاد، بالإضافة إلى مقاييس أخرى كالكفاءة النسبية عند مقارنة مقاييس الكفاءة فيما بينها وكفاءة إكس وغيرها من أنواع مقاييس الكفاءة.

كما يتداخل مصطلح الكفاءة مع كثير من المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية القريبة المعنى مثل الانتاجية والفعالية والمردودية والاداء ، إلا أنه رغم تداخل هذه المفاهيم إلا أن لكل مصطلح مدلوله الاقتصادي الذي يعبر عن سلوك وأداء معين في المؤسسة.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الفصل الثاني

التحولات العامة في مجال العمل المصرفي

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى عرض وتقديم ــ بشكل موجز ــ أهم المراحل والتطورات التي عرفها العمل المصرفي منذ نشأته قديما إلى يومنا هذا، وذلك من خلال ثلاث مباحث رئيسية.

يتناول المبحث الأول سبب و غايــة وجود المصارف، مبرزا نشأة العمل المصرفي وتطوره في شكل مؤسسات مصرفية في المطلب الأول، وموضحا دور هذه المؤسسات في القيام بالوساطة المالية في المطلب الثاني، ثم عرض لأهم الأعمال المصرفية التي تقدمها المصارف في المطلب الثالث.

أما المبحث الثاني فيتناول تأثير التطورات السياسية و الإقتصادية الحديثة على المؤسسات والأعمال المصرفية، وَتَوَجُّهَ هذه المؤسسات نحو ما يعرف بالمصارف الشاملة، وذلك بعرض أهم التطورات الإقتصادية والمصرفية في المطلب الأول؛ وتوضيح مفهوم تحرير المعاملات المالية في المطلب الثاني؛ ثم المصارف الشاملة في المطلب الثالث.

ويتناول المبحث الثالث تأثير التطورات التكنولوجية الحديثة في مجال المعلوماتية وأجهزة الإتصالات على المؤسسات والأعمال المصرفية وظهور ما يعرف بالصيرفة الإلكترونية، وذلك من خلال التطرق إلى وسائل الدفع الإلكترونية في المطلب الأول؛ وأنظمة المعلومات الإلكترونية في المطلب الثاني؛ والمصارف أو الصيرفة الإلكترونية في المطلب الأخير.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

1.II ما الجدوى من وجود المصارف؟

لماذا أُنشِأت المصارف؟ وما هو دورها الرئيسي في الحياة الإقتصادية والإجتماعية للأفراد والمجتمعات؟ وما هي الأعمال التي تقوم بها؟

سنحاول الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال المطالب الثلاث التالية:

1.1.II نشأة و تطور المؤسسات المصرفية

إرتبط العمل المصرفي في العصور التاريخية القديمة بحاجة الإنسان لاستخدام النقود كوسيط للتبادل، فقد عَرَفَ السومريون النشاط المصرفي من خلال ما عُرِفَ بـــ: "المعبد الأحمر".[1]

وقامت معابد الإغريق بقبول الودائع وإعطاء القروض و فحص العملة واستبدالها، وإجراء الحوالات بين المدن لتجنب نقل النقود.[2]

ونقل الرومان هذه الأنشطة عن الإغريق ونشروها في معظم أرجاء العالم القديم تبعا لاتساع دائرة نفوذهم، وتُبَيِّنُ النصوص الرومانية معلومات دقيقة عن نشاط من كان يطلق عليهم إسم: "ارجانتريوس" (***Argentarius***) أي تجار الفضة أو بمعنى أوسع تجار النقود الذين يقومون بدور الصراف والوديع المقرض....الخ.[3]

وقد تميزت هذه الأعمال بأن غلب عليها الطابع الخدمي وليس الإستثماري، وأنها لا تخضع لتنظيم قانوني أو تشريع تجاري ، كما أنها ازدهرت في مجتمعات آمنة وفَّرت لها الحماية والاستقرار.

---

1. حسين النوري بحوث قانونية في البنوك، القاهرة مكتبة عين شمس، 1974 . ص: 8 و9 .
2. علاء الدين زعترى، الخدمات المصرفية وموقف الشريعة الإسلامية منها، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، 2000 م. ص: 40 .
3. المرجع السابق، ص:40

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ويوجز بعض الاقتصاديين دور المصرف في العصور القديمة أنه: " ....بمثابة خزانة آمنة لإيداع النقود والأشياء الثمينة والمحصولات الزراعية، فنشأ عن ذلك استخدام العملاء للأمر بالتسليم، و أوامر التحويل المصرفي، وعمليات المقاصة ".[1]

وقد عَرَفَ المسلمون الأوائل كثيرا من الأعمال و الأنشطة المصرفية كالحوالة، والإئتمان، واستعمال الصكوك لأغراض التجارة، خاصة في مدينة البصرة بالعراق، وأصبح لهذه الأعمال قواعد وأصول معروفة من حيث طريقة الختم والشهود.

"وعن عطاء رحمه الله، أن إبن الزبير رضي الله عنه، كان يأخذ بمكة الورق من التجار فيكتب لهم بها إلى البصرة و إلى الكوفة فيأخذون أجود من ورقهم... وعن إبن عباس رضي الله عنهما، أنه كان يأخذ الورق بمكة على أن يكتب لهم إلى الكوفة بها ".[2]

ولم تظهر المصارف في شكلها الأولي البسيط إلا في القرون الوسطى، و بالتحديد القرن الخامس عشر الميلادي، حيث تعددت الإقطاعيات والزعامات والإمارات وبالتالي تعددت العملات وأصبح الصيرفي يُتاجِر في مختلف العملات، يبيع النقود ويشتريها عوضا عن التعامل بغيرها من أنواع البضائع والسلع الأخرى دون القيام بأعمال الاقتراض وفتح الاعتماد وقبول الودائع وغيرها من الأعمال المصرفية وفق المفهوم المعاصر.[3]

كما كان للصاغة في تلك العصور دورا هاما في تطوير العمل المصرفي عن طريق قبول الأموال و الذهب والمعادن الثمينة كودائع لديهم مقابل أجرة أو عمولة يحصلون عليها نظير المحافظة على هذه الودائع من السرقة والضياع.

---

1. سعيد سيف النصر، دور البنوك التجارية في إستثمار أموال العملاء دراسة تطبيقية وتحليلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000م، ص: 35.
2. يوسف كمال محمد، فقه الإقتاد النقدي، دار الصابوني، طبعة أولى، 1414هـ،1993م، ص: 44.
3. غريب الجمال، المصارف و الأعمال المصرفية في الشريعة الإسلامية و القانون. دار الشروق، القاهرة 1972م، ص: 8.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وبذلك نشأت أولى وظائف المصرف الأساسية وهي: " قبول وجلب الودائع "، ثم تلتها عملية إصدار سندات و إيصالات من الصاغة لأصحاب هذه الودائع.

ومع انتشار استعمال السندات في المبادلات التجارية بدلا من الذهب، و إمكانية خصم هذه السندات من قبل الدائنين لدى أحد المقترضين، وتسوية الديون عن طريق المقاصة التي تجري في السوق بين الديون، والحقوق التي نشأت عن العمليات التجارية التي تمت فيها.

إكتشف الصاغة أو الصيارفة أن ما يطلبه المودعون من ذهب خلال العام لا يتجاوز عُشْرَ(10/1) ما يودعونه لديهم وتبقى تسعة أعشار من الذهب في خزائنهم، لذا فكروا في إقراض هذا الذهب بفائدة يحددونها وفق حاجة المقترض ومع توفر الضمانات الكفيلة بسداد القروض عند حلول آجالها، وبذلك نشأت الوظيفة الأساسية الثانية للمصرف وهي:
" عملية الإقراض".[1]

وتعتبر عملية قبول الودائع الذهبية وعملية الإقراض الناشئة عنها القاعدة الأساسية للعمل المصرفي، والتي على أساسها تَبلوَر العمل المصرفي للمصارف وتَطوَّر فيما بعد، خاصة بعد الاكتشافات الجغرافية والثورة الصناعية.

ويعتبر المؤرخون القرن السادس عشر البداية الفعلية لنشأة البنوك الحديثة، حيث أنشأ في البندقية عام 1587 م البنك المسمى (*Banco Della Pizza Dirialto*)، ثم أنشأ بنك (أمستردام الهولندي) عام 1609 م، والذي كان بمثابة النموذج للبنوك الأوروبية التي أسست بعده.

---

1. سعيد سيف النصر، مرجع سابق، ص: 38.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وأنشأ أول بنك في العالم العربي و الإسلامي في مصر، وهو البنك (الأهلي المصري) وذلك عام 1898 م.[1]

ولقد ساهمت النهضة الصناعية الكبرى في القرن التاسع عشر في تشكيل المصارف كمؤسسات اقتصادية لها كيانها القانوني، يأخذ معظمها طابع شركات مساهمة، يكتتب في رأس مالها المؤسسون والمساهمون، وتعمل على جلب الودائع بكل الطرق مقابل فائدة للمودعين ثم تقرض حصيلة هذه الودائع بفائدة أعلى وتستفيد من الفرق بين الفائدتين (فائدة الاقتراض وفائدة الإقراض) ويمثل هذا الفرق المصدر الأساسي لدخل المصارف.[2]

ومع تطور الدولة، تطورت المصارف وتَكَوَّنَ ما يُعرف بالجهاز المصرفي الذي يتكون من المؤسسات المصرفية التالية:

1. المصارف المركزية أو مصارف الدولة

وهي المصارف التي تكون على رأس النظام المصرفي، ويطلق عليها إسم "بنك البنوك" ومهمتها الرئيسية هي تقديم الخدمات المصرفية للدولة من مثل: إصدار أوراق النقد أو البنكنوت، وذلك حسب حاجة المعاملات الاقتصادية في الدولة وفي ظل إحتياطي نقدي معين من الذهب أو العملات الأجنبية، والاحتفاظ بودائع وإيرادات الدولة، ودفع مصاريفها، ومنح القروض للدولة عند الضرورة، وإدارة الدين العام.

من مهامها أيضا المساهمة في وضع السياسات النقدية والإئتمانية والإشراف على تنفيذها، والقيام بالرقابة على المصارف والمؤسسات المالية الأخرى في النظام المصرفي، من خلال ما يعرف بأدوات السياسة النقدية، وبشكل عام العمل على تحقيق ما يكفل الإستقرار النقدي والإئتماني ويساعد على تنمية إقتصاد الدولة.[3]

---

1. محمد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، الأردن، 2001، ص: 252.
2. غريب الجمال، مرجع سابق، ص: 10.
3. عصام فهد العربيد، دراسات معاصرة في محاسبة البنوك التجارية والبورصات. دار الرضا للنشر 2001، ص: 12.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

2. المصارف التجارية

تعرف المصارف التجارية باسم " بنوك الودائع " وهي ذات أهمية كبيرة لأي اقتصاد، وذلك من خلال دورها في تجميع مُدَخَّرات وودائع الأفراد و الهيئات، القابلة للسحب عند الطلب أو لأجل، وإعادة استثمارها في شكل قروض وتسهيلات إئتمانية قصيرة الأجل، لمختلف المؤسسات التجارية والصناعية والزراعية وغيرها، سواء كانت عمومية أو خاصة، وذلك بما يحقق أهداف التنمية وسياسة الدولة.

وتتميز المصارف التجارية عن المصارف الأخرى عادة بأنها:[2]

- أكثر المصارف مخاطرة في عملياتها وبالتالي تتحمل مسؤولية جسيمة في إدارة أموال المودعين.
- تعتمد على رؤوس أموال قليلة مقارنة بحجم الأموال التي تتعامل بها.
- متطلبات السيولة لديها أكبر من البنوك الأخرى نتيجة تعاملها بالودائع الجارية بشكل كبير، ومنحها للقروض القصيرة الأجل.
- تتعامل مع عدد أكبر من الجمهور و المؤسسات وذلك لقدم تعاملها بالصكوك و الحسابات الجارية.

3. مصارف التوفير

وهي مؤسسات مالية تتولى عملية تجميع المُدَخَّرات الفردية من الأفراد والمؤسسات الخاصة والحكومية في شكل ودائع غير قابلة للسحب الفوري، ثم إعادة إقراضها أو إستثمارها في شراء أسهم وسندات وفق الإلتزامات القانونية و التشريعات المصرفية التي يُصْدِرها المصرف المركزي.[2]

---

1. سعيد سيف النصر، مرجع سابق، ص:45.
2. غريب الجمال، نفس المرجع السابق، ص: 12.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

4. المصارف المتخصصة

وهي المصارف التي تقوم بتمويل نشاط معين أو قطاع معين كالصناعة أو الزراعة أو قطاع العقارات. ولا تعتمد المصارف المتخصصة في مواردها على قبول الودائع بل تعتمد على رؤوس أموالها والقروض التي تحصل عليها من المؤسسات المصرفية الأخرى والسندات التي تصدرها، وتقوم هذه المصارف بمنح قروض متوسطة الأجل أو طويلة في مجالات تخصصها كمصارف عقارية أو مصارف صناعية أو مصارف زراعية.[1]

5. مصارف الأعمال والإستثمار

وهي المصارف التي تقوم بالأعمال المالية كتأسيس الشركات والمؤسسات الصناعية وشركات الإستثمار وتقوم هذه المصارف بإصدار الأوراق المالية الأولية وتوزيعها في ما يعرف بالسوق الأولى، حيث تتطلب هذه العملية دراية متخصصة ورأس مال ومخاطرة لا تتوفر لدى الشركات. ولِمصارف الإستثمار والأعمال دورا هاما في دفع عملية التنمية الإقتصادية من خلال:[2]

- العمل على تجميع المدخرات والأموال من الأسواق المالية.
- توفير التمويل اللازم للمشروعات الاستثمارية.
- البحث عن فرص الإستثمار المتاحة في المجتمع والقيام بدراسات الجدوى لها.
- تأسيس مشاريع الإستثمار والمساهمة في رؤوس أموالها والترويج لها.

6. المصارف الإسلامية

وهي مصارف حديثة النشأة نسبيا، حيث عرفت أول تجربة للمصارف الإسلامية سنة 1963م فيما عُرِفَ ببنوك الإدِّخار في منطقة (ميت غمر) بمصر، وكانت النواة الأولى لقيام بنك ناصر الإجتماعي سنة 1971م.

---

1. عصام فهد العربيد، مرجع سابق، ص: 13.
2. يوسف كمال محمد. مرجع سابق، ص: 243.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وفي سنة 1974م أنشأ أول مصرف إسلامي حكومي بجدة وهو البنك الإسلامي للتنمية (*ISDB*)*، وقد ساهمت في إنشائه مجموعة من الدول العربية و الإسلامية من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي؛ ثم تلاه إنشاء بنوك فيصل الإسلامية الخاصة في العديد من الدول العربية والإسلامية و الأجنبية، وتوالت عملية إقامة المصارف الإسلامية في جميع أنحاء العالم حتى بلغ تعدادها ما يزيد عن 240 مصرف حسب إحصاء لسنة 2000 م.[1]

تسعى المصارف الإسلامية إلى تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية ورفض استخدام معدل الفائدة كأساس للتعامل المصرفي بين المصرف وعملائه، ويمكن تلخيص أهداف المصرف الإسلامي في النقاط التالية:[2]

1. تقديم كافة الخدمات المصرفية مثل: فتح الحسابات، إصدار خطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية والقيام بعمليات الصرف الأجنبي في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.
2. توفير التمويل الإستثماري وتشجيع المستثمرين بالمشاركة معهم في إقامة المشروعات المختلفة.
3. القيام بعمليات المضاربة والمشاركة الشرعية بهدف تحقيق الربح.
4. المساهمة في توفير السلع الضرورية في الاسواق عن طريق المشاركة في الأعمال التجارية.
5. إعانة صغار المستثمرين.
6. تجميع أموال الزكاة من المودعين وصرفها وفقا للمصارف الشرعية تحقيقا للتنمية الإجتماعية.

---

*(ISDB): Islamic Development Bank.

1.علاء الدين زعترى ، مرجع سابق، ص: 47.

2.عصام فهد العربيد، مرجع سابق، ص: 14.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

2.1.II المؤسسات المصرفية والوساطة المالية

إن السبب الرئيسي لوجود المصارف هو القيام بوظيفة الوساطة المالية بين المودع والمقترض أو بين المُدَخِّر والمستثمر، وقد تبدوا فكرة الوساطة المالية واضحة وبسيطة ولكن كثيرا ما يُثار نقاش حولها من أجل تحديد الدور الأساسي الذي تلعبه المصارف وبنية السوق المالي الذي تتعامل معه، والأعمال الأساسية لمثل هذه المؤسسات المصرفية.

إنقسمت الأدبيات الاقتصادية في نقاشها لهذه النقاط حول الوساطة المالية للمصارف إلى ثلاث أراء:[1]

الرأي الأول

يعتمد هذا الرأي على دور المصارف كمحول للأصول (***Asset transformers***) ويركز هذا الجانب على أن البنوك تحقق أرباحها من خلال عملية بيع الالتزامات وشراء الأصول، فمثلا: قبول المصرف وديعة إدِّخارية من شخص ما، يمكنه من تقديم قرض عقاري لشخص آخر، هي في الواقع تحويل لأصل يمتلكه المودع (الوديعة الإدخارية) إلى أصل يمتلكه البنك (القرض العقاري).[2]

كما يرى أصحاب هذا الرأي الذي يلقى إهتماما كبيرا، أن البنك من خلال عملية تحويل الأصول يُعتبر مقيِّما لخطر الإئتمان بالنسبة للمودعين غير المبادرين، وبالتالي فالمصرف هو مصفاة أو غربالا لتقييم مؤشرات البيئة المالية في ظل محدودية المعلومات؛ وهنا تبرز مشكلة صدقية أو عدم صدقية الوكالات المالية بشكل واضح، إذ يجد المشاركون في هذه البيئة صعوبة في تقييم نوعية المؤشرات ومدى صدقية الوكالات، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة الوساطة المالية التي تجعل للمؤسسة المصرفية دورا أساسيا في عملية تقييم المؤشرات.[3]

---

1. Anthony M. Santomero, Money, Credit, and Banking p:577.
2. Fredric S. Mishkin, The economics of Money, Banking, and Financial Markets. Fifth edition, Longman, Inc. NewYork , p:232.
3. Anthony M. Santomero, Ibid P: 578.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الرأي الثاني

ويركز هذا الرأي على الالتزامات في جانب خصوم المصرف كسبب مفسر لوجود المؤسسات المصرفية، ويعتمد أصحاب هذا الرأي على دور النقود كوسيط للتبادل وبالتالي الدور المركزي الذي تلعبه الودائع بشكل عام والودائع تحت الطلب (الودائع الجارية) بشكل خاص كوسيط للتبادل.

وانطلاقا من أن الميزة الأساسية للوحدة النقدية هي قدرتها على تدنية عملية تحويل الدخل إلى مزيج استهلاكي أمثل. أي أن احتفاظ الأفراد بالنقود هو جزء من محاولتهم لتعظيم دالة المنفعة لديهم في اللحظات الأولى والثانية للاستهلاك، وأن الاحتفاظ الإيجابي للنقود يُعتبر دالة في كل من: تكلفة المضاربات، وعدم التأكد، ومعدَّلات العائد النسبية.

إن الآلية النقدية المتعلقة بقرارات التسعير المصرفية هي العامل الذي يوفر للمؤسسات المصرفية فرص جذب الودائع، إن قدرة المصارف على جذب الودائع وما تبتكره من أدوات حديثة لزيادة مواردها كشهادات الإيداع دعَّمَ دور هذه المؤسسات في القيام بنشاطاتها الاقتصادية.[1]

الرأي الثالث

يركز الرأي الثالث في تفسير سبب وجود المصارف أو المؤسسات المصرفية على جانبي الأصول و الخصوم للمصرف وتحديد الشروط الضرورية لوجود المصارف كمؤسسات مالية داخلية (*Internal Financial Firm*).

لقد طور(*Pyle*) سنة1971 نموذجا لتعظيم المؤشر المصرفي في السوق المالي في ظل معدلات عائد احتمالية (غير أكيدة)، وتوصل إلى أن الاختلاف أو التباين بين العائد على القروض والعائد على الودائع الذي يمنحه المصرف للمودعين يعزز الوساطة المالية، وذلك عن طريق تشجيع وتعظيم مقابل الخطر لتحويل الودائع إلى قروض.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

1. Anthony M. Satomero, Ibid P: 579.

وقد وسع (*Sealy*) سنة 1980 هذه الفكرة ليعتبر أن معدلات العائد تتحدد عن طريق الوساطة أكثر من أنها تتحدد أو تعطى من السوق المفتوحة، وهناك ارتباط بين الأرباح ومستوى العوائد الذي يعتبر كمفسر مهم للوساطة المالية.

في كلا الحالتين، التباين والاختلاف (بين عائد القروض وعائد الإيداع) خفض عدم التأكد حول الأرباح المتوقعة، اعتمادا على الإرتباط أو التحدب يشجع نشاط الوساطة، وعليه فإن الوساطة تصبح ممكنة لأن المؤسسة المصرفية تستطيع التعامل مع (مخاطر تحكيمية) تحكيم خطر عبر الأسواق التي لها معدلات فائدة مختلفة و غير أكيدة. يمكن تحقيق قيمة المؤسسة المصرفية عن طريق توقع مدى إيجابي للأسواق وتباين صغير (بسيط) كاف حول هذه القيمة.[1]

1. Anthony M. Satomero, Ibid P: 580

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

3.1.II المؤسسات المصرفية والأعمال المصرفية

لا شك أن دور المؤسسات المصرفية لا يقتصر على الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين، بل يتعداه إلى مجالات وأعمال أخرى تطورت عبر مسيرة المؤسسات المصرفية في علاقتها مع المتعاملين معها. وبشكل عام يمكن تقسيم الأعمال التي تقدمها المؤسسات المصرفية إلى ثلاث مجموعات رئيسية: [1]

1. القروض والتسهيلات الإئتمانية والمصرفية:

تعرف هذه المجموعة من الأعمال المصرفية بـــ: " الإعتمادات المصرفية "، وهي تشكل النشاط الرئيسي الذي تعتمد عليه المؤسسة المصرفية في تحقيق أرباحها، ومن خلاله تجسد الشق الثاني من عملية الوساطة المالية بين عارضي النقود وطالبيها، أو الوظيفة الأساسية الثانية للمصارف بعد قبول وجلب الودائع كوظيفة أولى. وتتمثل الإعتمادات المصرفية أساسا في:

أ) عمليات منح التسهيلات الإئتمانية أو القروض بجميع أشكالها، سواء كانت قروضا قصيرة كقروض الإستغلال أو الخزينة، أو قروض متوسطة كقروض الاستهلاك، أو طويلة كقروض الإستثمار؛ وبشتى الصيغ المعروفة كالإقراض المباشر والسحب على المكشوف، وسندات الصندوق، والتسبيقات، وخصم الأوراق التجارية...الخ.

ب) عمليات منح التسهيلات المصرفية كإصدار خطابات الضمان وفتح الإعتمادات المستندية وكافة الكفالات الممكنة. وقد تكون هذه التسهيلات بغطاء كلي أو بغطاء جزئي أو بدون غطاء. وقد تتداخل وتتلاقى هذه الأنواع من التسهيلات، إذا كانت بغطاء كلي،

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

مع مجموعة الخدمات المصرفية، أي تعتبر خدمة مصرفية؛ وقد تتحول إلى تسهيلات إئتمانية أو قروض إذا كانت بغطاء جزئي أو بدون غطاء.

---

1. غريب الجمال، مرجع سابق، ص: 32.

2. الخدمات المصرفية:

تتنوع وتتعدد الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف لعملائها، وتختلف هذه الخدمات من مصرف لآخر، ومن دولة إلى أخرى، حسب مستوى تطور العمل المصرفي ونوجز أهم هذه الخدمات على النحو التالي:[1]

- قبول الودائع بشتى أنواعها: كالودائع تحت الطلب، والودائع لأجل (الودائع الثابتة) والودائع بإخطار سابق والودائع الإدخارية.
- فتح الحسابات الجارية وتقديم الخدمات المتعلقة بها من إصدار الشيكات الشخصية، وخدمات السحب الآلي، والصيرفة الشخصية... وفتح الحسابات الجارية بالمعادن الثمينة.
- إصدار الضمانات المصرفية و الإعتمادات المستندية المغطاة كليا، ومختلف الكفالات.
- قبول وتحصيل الأوراق التجارية مع حفظ وتداول شهادات الأسهم.
- شراء وبيع الأوراق المالية لحساب العملاء، وتحصيل أرباحها لصالح العملاء .
- تقديم الاستشارات والخدمات في عمليات الإندماج والحيازة (شركات أو مصارف).
- قبول الأمانات وتنفيذ الوصايا وإدارة شركات العملاء.
- تقديم الإستشارات القانونية والضريبية، والإستحقاقات التجارية للعملاء.
- القيام بالترتيبات التأمينية.
- تأجير الخزائن الحديدية، والخزائن الليلية.

وغيرها من الخدمات المتجددة والمبتكرة وفقا للمبدأ المعمول به في المصارف المتطورة وهو مبدأ الخدمة المتكاملة " *Full Service* ".

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

1 جمال الدين عطية، البنوك الإسلامية بين الحرية و التنظيم ....، كتاب الأمة، ط1، مطابع الدوحة الحديثة، 1986م، ص: 150 و 151 و 152.

3. الإستثمارات المصرفية

تتمثل في مجموعة الأعمال الإستثمارية التي يقوم بها المصرف من خلال توظيف جزء من موارده في شراء الأسهم و السندات وغالبا ما يركز على السندات التي تصدرها الحكومة توخيا للربح والمحافظة على درجة السيولة لما تتمتع به تلك الأوراق من قدرة على تحويلها إلى سيولة.

وتأخذ الأعمال الاستثمارية عدة أشكال مثل شراء أسهم الشركات سواء كانت صناعية أو تجارية أو عقارية أو مالية أو الإشتراك في تأسيس شركات أو الإكتتاب في جزء من رأس مالها.[1]

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

1. غريب الجمال، مرجع سابق، ص: 33.

2.II التوجه نحو المصارف الشاملة

نتناول في هذا المبحث أهم التطورات الاقتصادية و المصرفية وتأثيرها على ظهور مفهوم تحرير المعاملات المالية وعلى توجه المصارف نحو ما يعرف بالمصارف الشاملة، وذلك من خلال المطالب الثلاث التالية:

1.2.II التطورات الإقتصادية و المصرفية الحديثة

شهد العالم خلال الثلاثة عقود الأخيرة، تغيرات وتحولات سياسية واقتصادية كبيرة، إبتدأت بسقوط النظام الإقتصادى الإشتراكي في الإتحاد السوفياتي سابقا، والذي كان يشكل قطبا إقتصاديا وسياسيا في العلاقات الدولية، ثم تعديل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية (*GATT*)، ومرورا بجولة الاورغواي سنة 1993 م إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة (*WTO*) في سنة 1995، وأخيرا التوجه نحو تطبيق العولمة الإقتصادية أو ما يعرف بـــ: (*ECONOMIC GLOBALISATION*).

خلال نفس الفترة شهد قطاع الصناعة المصرفية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا وكثيرا من الدول المتقدمة تغيرات جوهرية، تمثلت أساسا في إلغاء الحواجز وانهيار الجدران، كما يقال، بين المصارف ومؤسسات الأوراق المالية، وذلك بإلغاء قانون (*GLASS STEAGEALL. ACT*)* الذي يفرق بين البنوك والمؤسسات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، وصدور قوانين وتشريعات مصرفية جديدة كقانون (*Riegle – Neal Interstate Branching and Efficiency Act*) ** للفروع المصرفية عبر الولايات الأمريكية و الكفاءة، لعام 1997 م، وغيره من القوانين التي تبيح للبنوك ممارسة مزيدا من النشاطات المالية والإستثمارية وتسمح للمؤسسات غير المصرفية كشركات التأمين وغيرها للقيام بالأعمال المصرفية، قصد زيادة المنافسة وتحسين كفاءة وأداء هذه المؤسسات والمصارف على حد سواء.[1]

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

* يفصل هذا القانون بشكل واضح بين العمليات المصرفية التقليدية التي تقوم بها المصارف التجارية، وبين أنشطتها الأخرى في سوق الأوراق المالية كأمناء إستثمار.

** يهدف هذا القانون إلى إلغاء القيود على فتح الفروع المصرفية عبر الولايات الأمريكية.

1.Michael Blender, "U S Banking: the walls come down"

ترجمة مجلة الدراسات المالية و المصرفية العدد

وقد نتج عن هذه التطورات منافسة شديدة بين المصارف و المؤسسات المالية الأخرى، وازدادت عمليات أو ما يعرف بسياسات الحيازة أو الإندماج بين البنوك، فقد تقلص عدد المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية، مثلا: من 14451 مصرف عام 1982 إلى 8080 مصرف عام 2001، وارتفع عدد الفروع المصرفية خلال نفس الفترة من 34791 فرع إلى 64087 فرع.[1]

بالإضافة إلى ذلك فقدت المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية، إثر هذه التطورات الكثير من مساهمتها في أصول و موجودات الصناعة المالية، وتقلص نشاطها الرئيسي المتمثل في الإقراض و الإقتراض، وانخفض دخل الفائدة الصافي لديها بشكل حاد؛ فعلى سبيل المثال: إنخفضت الودائع تحت الطلب لدى المصارف الأمريكية من 85 % في سنة 1980 إلى 55 % في سنة 1998، في حين نمت الودائع تحت الطلب و الحسابات الجارية بـــ:41 % في الأسواق النقدية؛ وانخفضت مساهمة المصارف في البطاقات الإئتمانية من 95 % سنة 1986 إلى 25 % سنة 1998، وبالمقابل وخلال نفس الفترة إزدادت شركات البطاقات الإئتمانية غير المصرفية، ونمت الأوراق المالية العقارية من 10 % إلى 41 % من السوق المالي العقاري.[2]

ولقد استطاعت المصارف الأمريكية تعويض خسائرها في دخل الفائدة الصافي عن طريق زيادة تقديم الخدمات وتوسع أنشطتها بدخولها مجالات السمسرة و قبول الأمانات والمعاشات وصناديق الإستثمار المشتركة و التجارة والصيرفة في قطاع البناء وعمليات التأمين وبذلك أوجدت مجالا جديدا في مفهوم الوساطة المالية لنشاطات يحتاجها الزبائن بشكل بسيط وملائم وكفء من حيث التكلفة.[3]

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

لم تقتصر هذه التغيرات في الصناعة المالية على الولايات المتحدة بل انعكست على باقي الدول المتقدمة في أوروبا وآسيا.

---

1. خليل الشماع، اندماجات و حيازات المصارف، مجلة الدراسات المالية و المصرفية، المجلد 12، العدد 3، 2004، ص: 12.

2. & 3. Franklin Allen, & Anthony M. Santomro, What do financial Intermediaries do? Journal of banking and finance, Vol. 25, n 2, 2001, p: 271 _ 294.

2.2.II تحرير المعاملات المالية

يقصد بمصطلح تحرير المعاملات المالية بين الدول، او العولمة المالية:

" فتح الأسواق المحلية لحركة رؤوس الأموال، ورفع القيود في مجال تجارة الخدمات المالية ".

لا شك أن التطورات المالية الحاصلة و عولمة الأنشطة الإقتصادية، من خلال التجارة والتدفقات الإستثمارية المتزايدة، قد أبرزت أهمية المعاملات المالية وحاجة التجارة الخارجية للخدمات المالية، بالإضافة إلى التطورات التكنولوجية وتأثيرها على التجارة و الخدمات المالية، جعل من موضوع تحرير المعاملات المالية عاملا مهما و مكملا لتطبيق العولمة الإقتصادية.

ويرى كثير من المحللين، خاصة محللي البنك الدولي، أن لرفع القيود عن حركة رؤوس الأموال والخدمات المالية مزايا عديدة، خاصة بالنسبة للدول النامية، ويذكرون من هذه المزايا: [1]

- زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة
- جلب التقنية والخبرة الأجنبية بتكلفة منخفضة
- تعزيز العمق المالي وتطوير الاسواق المالية على المدى البعيد
- تعزيز العلاقة بين الأسواق المالية والنمو الاقتصادي للدولة
- تعزيز تكامل الأسواق المالية لهذه الدول مع الاقتصاد الدولي
- زيادة المنافسة تؤدي إلى تقديم الخدمات المالية الأفضل
- إرتباط الخدمات المالية بالاقتصاد الكلي والتنظيم والرقابة المالية والنظام التجاري
- تدعيم هذه الدول بأنظمة مناسبة للرقابة والتنظيم على المستوى الوطني

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

1. طارق علي عمر، الدول النامية وعولمة الإستثمار، م.د.م.م ،مجلد 8، العدد 1، 2000 م، ص:16.

رغم هذه المزايا تتحفظ الكثير من الدول النامية في فتح أسواقها لحركة رؤوس الأموال. وبشكل عام يمكن تلخيص أسباب التحفظ والقيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال أساسا في النقاط التالية:

- مدى قابلية الدول النامية للإستثمارات الأجنبية.
- التخوف من عدم الأستقرار المالي والإقتصادي والسياسي (حالة المكسيك ودول شرق آسيا وروسيا).
- تأثير البنوك الأجنبية على السياسات الإقتصادية الوطنية.
- غياب أو ضعف المؤسسات المالية والإدارية في كثير من الدول النامية.
- قلة الإطارات المصرفية المؤهلة والماهرة.
- المنافسة غير المتكافئة بين البنوك المحلية والبنوك الأجنبية.

أما القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال فتتعدد و تختلف من دولة إلى أخرى، من هذه القيود:

- فرض إحتياطي قانوني على الإستثمارات الأجنبية (مثلما فعلت الشيلي، بفرض إحتياطي إجباري قدره 30 % على جميع الإستثمارات الأجنبية، يتم إيداعه لدى البنك المركزي لمدة عام).[1]
- وضع سقوف لقروض المصارف والعملات الأجنبية.
- الحد من تحويلات الأرباح.
- فرض معدلات ضرائب مرتفعة.
- منع بيع الأوراق المالية قصيرة الأجل للمستثمرين الأجانب.
- القيود الإجرائية المتعلقة بمنح التراخيص و الإقامة ...وغيرها من القيود.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

1. طارق علي عمر، مرجع سابق، ص: 17.

وتعتبر الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات (*GATS*) المنبثقة عن جولة الأرغواي سنة 1993، المحطة الأولى للمناقشات المتعددة الأطراف بغرض تحديد أو وضع القواعد المنظمة لتجارة الخدمات المالية بين الدول، ورغم فشلها وعدم التوصل إلى إتفاق كامل حول فتح الأسواق في مجال الخدمات المالية، تلتها محاولة التوصل إلى إتفاقية دائمة للإمتناع عن التفرقة بين الشركاء التجاريين والتي إنتهت في ديسمبر 1997.

3.2.II المصارف الشاملة

تعرف المصارف الشاملة على أنها:

" تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظف مواردها وتمنح الإئتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة و بنوك الإستثمار والأعمال".[1]

و يطلق على المصارف الشاملة في إنجلترا " بنوك كل الخدمات" (*All Purpose Banks*)، كما يطلق عليها في الولايات المتحدة الأمريكية مصطلح "السوبر ماركت المصرفي" (*The Banking Supermarket*) وفي هذا الإطار، ينتهي (د.هانسون) ــ في معهد البنوك الإنجليزي ــ إلى القول:

" قد آن الأوان للعميل أن يدخل البنك ليس لأن له حساب جارى يريد أن يسحب منه أو يودع فيه بعض الأموال، بل لأن عنده مشكلة مالية وأن البنك عنده حل لمشكلته مثلما يفعل مع السوبرماركت".[2]

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

1. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر 2000، ص:19.
2. نفس المرجع السابق، ص:20

من خلال ما سبق يتضح تنوع وتوسع دور المصارف الشاملة وعدم إقتصار دورها في النشاط التقليدي للمصارف التجارية المتمثل عادة في قبول الودائع بمختلف أشكالها، ومنح القروض، وفتح الإعتمادات المستندية، وإصدار خطابات الضمان، وتحصيل الشيكات، وإجراء التحويلات و التحصيلات وغيرها من الأعمال التقليدية.

لقد أصبح بإمكان المصرف القيام بأعمال التأمين وممارسة جميع الأعمال الاستثمارية فيها المبادلات، و المستقبليات، والخيارات، والعقود الآجلة، والتأجير التمويلي، وتقديم الخدمات الشخصية، وأنشطة أمناء الإستثمار، وإعداد دراسات الجدوى، وأداء عناصر الترويج اللازمة للمشروعات، والقيام بعمليات الدمج، والتوريق، وإدارة الإكتتاب في الشركات وصناديق الإستثمار، وأعمال الوساطة في مجالات التأمين و الشحن.[1]

كما تقوم المصارف الشاملة بالوظائف التنموية للدولة كإنشاء الشركات القابضة، والمساهمة في إقامة المشروعات الإستثمارية في مختلف الأنشطة والقطاعات، وتمويلها و الإشراف عليها بمتابعتها إداريا وضمانها لدى الغير؛ ومن وظائف البنوك الشاملة أيضا المساهمة في الشركات المالية التي تتعامل بالأوراق المالية وإدارة المحافظ الإستثمارية للعملاء، وتوفير الأدوات ونظم المعلومات اللازمة لربط الأسواق المالية المحلية بالإقليمية والدولية.

1. عزت عبد الله " نحو نظام للمصارف الشاملة : إطار وظوابط الاندماج المصرفي" مجلة الدراسات المالية

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

والمصرفية، المجلد الثامن، العدد الأول، مارس2000 ، ص: 40 –41.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

3.II الصيرفة الإلكترونية

نتناول في هذا المبحث أهم مظاهر الصيرفة الإلكترونية و المتمثلة في: وسائل الدفع الإلكتروني، و نظم المعلومات الإلكترونية، والمصارف الإلكترونية.

1.3.II وسائل الدفع الإلكترونية

يمكن حصر وسائل الدفع الإلكترونية التي عرفتها (طبقتها) المؤسسات المصرفية في ثلاث وسائل رئيسية هي: البطاقات المصرفية و أجهزة الصرافة الإلكترونية وشبكات الحاسبات الآلية. نقدم في هذا المطلب ملخصاً يوضح كل وسيلة من هذه الوسائل.

1.1.3.II البطاقات المصرفية

ظهرت أولى وسائل الدفع الإلكتروني المتمثلة في البطاقات المصرفية أو ما عرف ببطاقات المعاملات المالية في نهاية الستينات في الولايات المتحدة الأمريكية. تميزت هذه البطاقات بالتنوع والتعدد في تقديم الخدمات المصرفية، و تنقسم بطاقات المعاملات المالية إلى نوعين: بطاقات إئتمانية وبطاقات غير إئتمانية.[1]

1. **البطاقات الإئتمانية:** وهي البطاقة التي يستفيد صاحبها من تسهيلات إئتمانية من المؤسسة المصرفية التي أصدرتها. وتنقسم بدورها إلى بطاقات إئتمانية متجددة تصدرها منظمات عالمية، كبطاقة فيزا كارد (*VISA CARD*) وماستر كارد (*MASTER CARD*)؛ وبطاقات إئتمانية غير متجددة تصدرها المؤسسات المصرفية العالمية، كبطاقة أمريكان أكسبرس (*AMERICAN EXPRESS*) وبطاقة نادي داينرز (*DINERS CLUB*). وتجدر الإشارة إلى أن المنظمات العالمية لا تصدر البطاقة الإئتمانية مباشرة، بل تصدر تراخيص للمؤسسات المصرفية لإصدار بطاقتها.

---

1. نواف عبد الله أحمد، أنواع بطاقات الإئتمان وأشهر مصدريها، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد 6، العدد 4، 1998، ص: 46_47.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ولقد انتشر استعمال هذه البطاقات في جميع أنحاء العالم حيث أصبحت بطاقات إئتمانية دولية، وظهرت على غرارها بطاقات مماثلة كالبطاقة الزرقاء (*BLUE CARD*) الواسعة الإستخدام في فرنسا وأوروبا، (*ACCESS CARD*) في ابريطانيا، وغيرها من البطاقات.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن هناك بطاقات إئتمانية غير مصرفية تصدرها محلات ومؤسسات تجارية كبيرة لصالح عملائها المتميزين، بغرض المحافظة عليهم وتسهيل معاملاتهم، والإستفادة من الأرباح الكبيرة التي تحققها المؤسسات مصدرة البطاقات الإئتمانية؛ أي أنها تنافس المؤسسات المصرفية في نشاط البطاقات الإئتمانية.

وتتعدد أشكال وتسميات هذا النوع من البطاقات.منها:
بطاقة بائع التجزئة (*Retailer Card*)، وبطاقة المحل التجاري (*Store Card*)، وبطاقة الشراء الداخلي (*In-House Card*)، وإتفاقية البطاقة الإئتمانية ذات الطرفين(*Two Party Credit Card Agreement*).[2]

3. البطاقات غير الإئتمانية:

وهي بطاقات خدمية متعددة، تصدرها المؤسسات المصرفية كبطاقة الصراف الآلي، وبطاقة الشيك، وبطاقة الدفع المقدم التي تصدرها شركات الإتصالات، والبطاقة المدينة وغيرها من البطاقات.

---

1. روجركريتمان، " التمويل التجاري الجديد "، مجلة الدراسات المالية والمصرفية المجلد العاشر ، العدد الأول، 2002 م، ص: 4 و 5.

2. علاء الدين زعترى، الخدمات المصرفية وموقف الشريعة الإسلامية منها، دارالكلم الطيب، دمشق، بيروت2000 م.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

II.1.3.2 أجهزة الصرافة الإلكترونية

إستخدمت أجهزة الصرافة الإلكترونية في أوروبا وأمريكا في بداية السبعينات، وهي عبارة عن أجهزة آلية تقام بجانب المصرف وفي الأماكن التي يتواجد بها عدد كبير من العملاء كالأسواق والمجمعات التجارية والمطارات والجامعات وغيرها من الأماكن العامة. يتعامل الزبون مع هذه الأجهزة من خلال بطاقة الصراف الآلي التي يصدرها له المصرف.

وبشكل عام فإن أهمية استخدام هذه الأجهزة تتمثل في تحقيق الأغراض التالية:[1]

- ــ تقديم الخدمات المصرفية للعملاء خلال وخارج أوقات الدوام الرسمي.
- ــ تقديم الخدمات المصرفية بشكل سريع ومستمر(24 ساعة/24 ساعة).
- ــ تقليل حجم التعامل بالشيكات.
- ــ تقليل الأعمال المكتبية في المصرف.
- ــ تفادي فترات تأخير تحصيل الشيكات.
- ــ تخفيض التكاليف نتيجة استبدال العمليات اليدوية بالعمليات الآلية.

وقد واجهت هذه الأجهزة الإلكترونية خلال التسعينات عمليات لتزوير واختلاس كبيرة سواء على مستوى الأرقام الشخصية (*PIN*) أو أرقام البطاقات المستخدمة أو عن طريق التخريب المتعمد للآلات ...وغيرها.

وقد تبنت الهيئة الوطنية للمعايير في أمريكا(*NBS*) عدة وسائل وأنظمة للحد من التزويرمنها على سبيل المثال نظام حماية البيانات في سنة 1978 م.

II.1.3.3 شبكات الحاسبات الآلية

بدأ استخدام شبكات الحاسبات الآلية في المعاملات المالية نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، وتم عبر هذه الشبكات تبادل البيانات والمعلومات وفق معايير متفق عليها من حاسب إلى حاسب آخر دون استخدام الوسائل الورقية.

---

1. عصام فهد العربيد، مرجع سابق، ص:161.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ولقد تنوعت صناعة الشبكات وتم الانتقال من الحاسبات الشخصية إلى الحاسبات الكبيرة التي تستطيع إنجاز عمليات كبيرة بسرعة فائقة ودقة متناهية . وتم توحيد معايير التشغيل فيما يطلق عليه: تداخلات الأنظمة المفتوحة (*OSI*).[1]

ومع دمج الحاسبات الإلكترونية مع أجهزة الإتصالات المتطورة حصل تطور كبير في مجال تبادل المعلومات إلكترونيا على المستوى العالمي. وتجدر الإشارة إلى أن استخدام شبكات الحاسبات الآلية تم بالتدرج باستخدام الشبكات المحلية (*LAN*) ثم شبكات المناطق الواسعة (*WAN*) ثم الشبكة العالمية بإستخدام في الإنترنت.

1. روجركريتمان: " التمويل التجاري الجديد "، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد العاشر، العدد الأول، 2002 م.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

II.2.3 أنظمة المعلومات الإلكترونية

إن تنوع النشاط المصرفي وتعدد خدماته يتطلب استخدام نظام للمعلومات يتماشى و حاجة المؤسسة المصرفية إلى البيانات والمعلومات الضرورية والفورية لتقديم مثل هذه الخدمات.

لا شك أن التطورات الكبيرة في استخدام الحاسبات الآلية و أجهزة الإتصالات جعلت من أنظمة المعلومات التقليدية غير قادرة على مواكبة النشاطات المصرفية الحديثة. ويمكن تلخيص مراحل تطور استخدام النظم الآلية للمعلومات في المؤسسات المصرفية في أربعة مراحل رئيسية هي:[1]

المرحلة الأولى

تميزت هذه المرحلة باستعمال المصارف للآلات التقليدية مثل أدوات تسطير وجدولة الشيكات، وآلآت قراءة الحبر الممغنط ، وآلآت تجهيز وإعداد المخرجات وقواعد البيانات. واستخدمت هذه الآلات في حسابات الفوائد وقيود اليومية وغيرها من العمليات المصرفية.

المرحلة الثانية

تميزت هذه المرحلة باستخدام الحاسب الآلي في ترشيد القرارات في المؤسسات المصرفية وذلك عن طريق تطوير عملية تدفق المعلومات من خلال العمليات التالية:

- توسيع مجال نظام المعلومات ليصل إلى كافة أقسام البنك.
- تحقيق الترابط و التكامل بين نظم المعلومات الفرعية وقاعدة البيانات الأساسية
- تقديم التقارير المالية عن نشاط المصرف.
- تصميم أنظمة للتكاليف لتحديد ربحية الأقسام والبنك.
- تنميط مدخلات النظم المحاسبية في المصارف.

---

1. عصام فهد العربيد. مرجع سابق، ص:23.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

طبقت المصارف في هذه المرحلة ما عرف بالأنظمة المباشرة (*On line systems*) وأنظمة الوقت الحقيقي(*Real Time Systems*) والتي يقوم فيها الحاسب الرئيسي بمعالجة فورية للبيانات ويعيد إرسالها على شكل معلومات إلى الفرع باستخدام المحطات الطرفية وذلك للاستفادة منها في خدمة العملاء.[1]

ويعود إستخدام الحاسبات الآلية في المصارف في هذه المرحلة إلى عدة أسباب منها:

1. ازدياد حجم المعاملات المصرفية والتي لا يمكن توفيرها بالأساليب اليدوية والتقليدية.
2. الإبقاء على الوضعية التنافسية للمصارف.
3. زيادة تكلفة العمالة في حالة عدم استخدام الحاسبات الآلية.
4. مزايا النظام المباشر في تقليل عدد و وقت العمليات الحسابية المتعلقة بالعملاء، والقوائم المالية والرقابة على الأموال وإعداد الإحصائيات..... وغيرها

المرحلة الثالثة

وتمتد من 1975 حتى بداية التسعينات، وتميزت هذه المرحلة باستخدام الحاسبات الآلية في نظم المعلومات المصرفية، وذلك نتيجة التطور السريع في تكنولوجيا الحاسبات الآلية، حيث سهلت عملية تصميم أنظمة معلوماتية أساسية تساعد في تقليل الأعباء اليدوية والتكاليف المرتبطة بالنظام المعلوماتي، ولم تعد وظيفة الإدارة العليا مقتصرة فقط على تشغيل البيانات، وإنما يجب التأكد من أن التقارير المالية الدورية كافية ومرضية.[2]

ساهمت النظم المالية في استخدام أساليب التحليل الكمية لإدارة نشاطات المؤسسات المصرفية؛ ومن بين هذه الأساليب على سبيل المثال: التنبؤ بحجم الودائع والطلب على الإئتمان باستخدام تحليل الانحدار، وتكوين محافظ الأوراق المالية واختيار السياسة المثلى

---

1. عصام فهد العربيد. مرجع سابق، ص:24.

2. *Nelson, C.G, Managing the Data processing for banks, the Bankers Handbook, Baughn, W, H & Walkers, C.E, Homewood, Illinois, 1978, p: 230.*

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

للإقراض باستخدام البرمجة الخطية، واستخدام نظام المحاكاة وصفوف الانتظار في إدارة التوزيعات الإحتمالية لعمليات السحب والإيداع، وغيرها من التقنيات الكمية الحديثة.[1]

المرحلة الرابعة

وتمتد هذه المرحلة من بداية التسعينات إلى وقتنا الحالي حيث تميزت هذه المرحلة باستخدام نظم شبكات الحاسبات الآلية ونظم التحويل الآلي للمعلومات المحاسبية والأموال، واستخدام نظم تبادل البيانات إلكترونيا (*EDI*)* كنظام بوليرو (*Bolero*) للإعتمادات المستندية الإلكترونية المتعلقة بالتجارة الخارجية، ونظام مشروع الإتحاد الدولي لجمعيات القانون البحري الدولية 1990 المتعلقة ببوليصة الشحن الإلكترونية.[2]

وتطور استخدام الحاسبات الإلكترونية من حيث الطاقة الكبيرة لإنجاز العمليات، ومع تطور نظم المعلومات والاتصالات الدولية واستغلال أجهزة التلفزيون والأقمار الصناعية، تم دمج هذه التقنيات مع شبكة الحاسبات الإلكترونية العاملة في مناطق جغرافية متعددة وفي البنوك وفي الشركات العاملة في كل أنحاء العالم.[3]

وقد قامت المصارف التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1996 بتطوير ما يعرف بـــ: نموذج المدير المالي الفعلي (*VFM*)**.

---

* *(EDI) : Electronic Data Interchange.*
***(VFM) : Vertual Financial Manger.*

1.عصام فهد العربيد، مرجع سابق، ص:27.

2. Roger Creitman. "The new trade finance" : Business Credit, Nov/ Dec 2001, p: 58-60.
ترجمة مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 10، العدد 1، 2002، ص: 5.

3. Roger Clarke. Electronic Data Interchnge (EDI): An Introduction.
Business Credit, Oct 2001, p: 23-25.
ترجمة مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 9، العدد 4، ص:12.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

II.3.3 الصيرفة الإلكترونية

يقصد بالصيرفة الإلكترونية بشكل عام، إستفادة المؤسسات المصرفية من التطورات التكنولوجية الحديثة في مجال الأجهزة والبرمجيات والاتصالات واستخداماتها في إعادة هندسة عملياتها الإدارية وتقديم خدماتها المصرفية.

وأهم هذه الاستخدامات هو تقديم الخدمات المصرفية من خلال شبكة الإنترنت وتقديم الدعم المصرفي للتجارة الإلكترونية، والاستفادة من موارد المعلومات النهائية التي تنتجها تقنية التنقيب عن البيانات عبر الإنترنت، حيث يستطيع العملاء الحصول على الخدمة المصرفية من خلال مدخل على الإنترنت، هذا المدخل يمكن أن يكون جهاز حاسوب متصل بالإنترنت أو جهاز هاتف خلوي مدعم ببرتوكول ويب " *WEB* ".

وتتصف الصيرفة الإلكترونية بما يلي:

1. تتم الخدمة فيها عن بعد أي دون إتصال مباشر بين أطراف الخدمة.
2. خدمات عابرة للحدود ولا تحدها القيود الجغرافية.
3. يتم التعاقد فيها بدون مستندات ورقية أصلية موقعة يدويا. (وهذا ما يطرح مشكلة الأدلة الثبوتية في العالم المصرفي الإلكتروني)

إن تقديم الخدمة المصرفية عن طريق الإنترنت له مزايا وإيجابيات منها:

- المحافظة على العملاء من خلال إيصال الخدمة المصرفية لهم بدلا من وصولهم لها.
- اجتذاب عملاء جدد بسبب زيادة مستخدمي الإنترنت.
- زيادة الكفاءة والتقليل من التكاليف، (قد تنخفض تكلفة إتمام الصفقة التجارية من 70 دولار يدويا إلى 1 دولار وفق نظام التبادل الإلكتروني).
- انتشار وتوسع في تقديم الخدمات دون فتح فروع جديدة أو موظفين إضافيين من خلال تحويل فروع إلى فروع إلكترونية بدون موظفين وإلغاء فروع قائمة.
- التنويع في الخدمات المصرفية وآلية تقديمها مثل: صيرفة التجزئة، و بطاقات الائتمان، الصراف الآلي ، الكومبيوتر الشخصي، والمصرف المنزلي، وصيرفة الهاتف.. بالإضافة إلى تداول الأسهم عن طريق الكومبيوتر الشخصي.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

– التطورات التكنولوجية وظهور المصطلحات الجديدة مثل إدارة الأعمال الإلكترونية والمركب الإفتراضي والتجارة الإلكترونية وما نتج عن ثورة الإنترنت من مفاهيم مثل: القرية العالمية والعولمة...

قد اضطرت المؤسسات المصرفية إلى إعادة النظر في استراتيجياتها وخططها وفرضت عليها الكثير من التحديات التي يتوجب التعامل معها كي تستطيع هذه المؤسسات القدرة عل المنافسة والمحافظة على البقاء.

آثار الإنترنت على المؤسسات المصرفية:

1. زيادة حدة المنافسة الناتجة عن عولمة الاقتصاد وانفتاح الأسواق عن بعضها، فقد أتاحت الإنترنت للمصارف تقديم خدماتها في جميع أنحاء العالم، والمنافسة في أنواع الخدمات المقدمة من هذه المؤسسات.
2. دخول منافسين جدد من خارج القطاع المصرفي في تقديم الخدمات المصرفية.
3. إيجاد بدائل للمستندات الورقية وهي المستندات الإلكترونية والتي تتضمن الشيك الإلكتروني والكمبيالة الإلكترونية وأوامر الشراء والفواتير الإلكترونية ...وغيرها.
4. مخاطر التنقيب عن البيانات والتي إزدادت نتيجة تمكين العملاء من الوصول لموارد البيانات بالمصرف من خلال شبكة الإنترنت، هذا التحدي الجديد زاد من تكلفة إدارة البيانات.

وقد يتم الدفع عن طرق النقود الإلكترونية أو النقود الرقمية بحثا عن أمان أكثر لوسائل الدفع.وترتكز فكرة النقود الإلكترونية على تجميع وحدات القيمة على شكل بايتات (***BYTES***) مخزنة في ذاكرة الكومبيوتر، ويمكن تحميل النقود من حساب إلى آخر، أو شراؤها ببطاقة ائتمانية ويتم تجميعها في حافظة نقود إلكترونية أو حافظة افتراضية تشحن مسبقا برصيد مالي، ويتم تسجيل الرصيد المالي في بطاقة خاصة في حالة حافظة النقود الإلكترونية أو على القرص الصلب للكمبيوتر في حالة الحافظة الافتراضية.[1]

.1

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

إذا رغب العميل في التعامل بهذه النقود فإنه يحصل عليها من أحد البنوك أو المؤسسات المالية مسبقا وفق المقابل الذي يتفق عليه، ويعطي العميل مفتاحين أحدهما عام والآخر خاص وذلك لتأمين المعاملات والتحقق منها، إلا أن النقود الإلكترونية تتوفر على مخاطر مرتبطة بذاكرة الجهاز مما قد يؤدي إلى فقدان كآفة النقود، بالإضافة إلى مخاطر إفلاس المصرف أو المؤسسة التي أصدرت النقود.

وقد يتم الدفع عن طريق البطاقة التي تشبه الكمبيوتر المتنقل أو عن طريق النقود البلاستيكية التي تضم بطاقات الدفع وبطاقة الإئتمان.

* المجالات التي يغطيها النظام:

- المعاملات التجارية الخاصة بالصفات التجارية وعمليات الانتاج والتصميم.
- المعاملات المالية والمصرفية بين مؤسسات الأعمال والمؤسسات المالية أو بين مؤسسات الأعمال فيما بينها.
- معاملات الخدمات بين الأفراد والمؤسسات والجهات الحكومية.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ملخص الفصل الثاني

خلق الله الانسان وغرس فيه روح التواصل والإلتقاء بالانسان وباقي الكائنات من حوله. ولعل المقايضة تعتبر بالنسبة للانسان القديم، مظهرا من مظاهر التتواصل يتبادل من خلالها الناس المنافع والمصالح؛ ومع اكتشاف المعادن إستخدمها الانسان كوسيط للتبادل تلبي له مالم تحققه المقايضة. وجاءت النقود كبديل عن المعادن لتحقق مستوى أعلى من التواصل وتبادل المنافع، فهي وسيط ممتاز للتبادل يتصف بخفة الوزن (سهولة الحمل) وقابلية للتجزئة، بالاضافة إلى ذلك فهي مخزن للقيمة يستطيع الانسان الإحتفاظ بها لوقت الحاجة.

ومع تطور ممتلكات الأفراد وازديادها من حاجياتهم كانت الحاجة إلى من يحتفظ بالفائض خوفا من الضياع أو السرقة، وبذلك ظهرت أولى وظائف العمل المصرفي المتمثل في الإدخار أو جلب المدخرات.

ومع تطور وازدياد الأعمال التجارية، إزدادت حاجة التجار ‘لى الأموال، وبذلك ظهرت ثاني وظيفة رئيسية في العمل المصرفي وهي وظيفة الإقراض.

ومع تطور المجتمعات تجاريا وصناعيا تبلورت الوظيفتان السابقتان فيما يعرف بالوساطة المالية، التي تعتبر السند هو القاعدة الأساسية لنشأة المؤسسات المصرفية، ظهرت البنوك بشتى أشكالها تجارية ومتخصصة ومركزية وغيرها لتلبي حاجيات الأفراد والمجتمعات.

وفي نفس السياق، والمتمثل في التواصل وتبادل المنافع وتلبية حاجيات الإنسان، طورت البنوك، زيادة عن الوساطة المالية، العديد من الخدمات المصرفية التيي توفرها المؤسسات المصرفية، وبذلك تنوعت وتعددت المهام التي تقوم بها المؤسسات المصرفية والمالية بشكل عام.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وفي العصر الحديث تسارعت التغيرات على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية مما أثر تأثيرا مباشرا على دور المؤسسات المصرفية والمالية وغيرها، وبذلك توقجهت هذه الأخيرة إلى مايعرف بالبنوك الشاملة مستفيدة من التكورات الكنولوجية الكبيرة وآخرها إستخدام شبكة المعلوماتية العالمية.

ولا شك أن للمؤسسات المصرفية دورا هاما في تحقيق التواصل وتبادل المنافع والعمل على تحقيق الاشباع أو الرفاهية لأفراد المجتمع وقد يكون هذا الدور كفء أو غير ذلك.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الفصل الثالث

الكفاءة المصرفية

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

تمهيد

تكتسي الكفاءة المصرفية حاليا أهمية كبيرة لدى الإقتصاديين وذلك لسببين رئيسيين على الأقل: يتمثل الأول في أن مقاييس الكفاءة تعتبر مؤشرات لنجاح واستمرار البنك أوفشله وإعلان إفلاسه، وعن طريقها يتم تقييم أداء المؤسسات المصرفية الفردية، وأداء الصناعة المصرفية ككل.

أما السبب الثاني لإهتمام الاقتصاديين بالكفاءة المصرفية فيتمثل في مدى تأثير السياسات الحكومية والتغييرات القانونية والتشريعية في المجال المصرفي على كفاءة المؤسسات المصرفية.

وسنتناول في هذا الفصل موضوع الكفاءة المصرفية من خلال أربع مباحث، نتناول في المبحث الأول طبيعة نشاط المؤسسة المصرفية ومدى اختلافه عن نشاط المؤسسات الاقتصادية الأخرى، ومدى تأثير ذلك على تحديد مدخلات ومخرجات المؤسسة المصرفية، كما نتناول اختلاف الاقتصاديين في تحديد وقياس مدخلات ومخرجات المؤسسة المصرفية، ومدى ارتباط وتأثير ذلك على تحديد وقياس الكفاءة المصرفية.

أما المبحث الثاني فيهدف إلى شرح وتوضيح تأثير حجم نشاط المؤسسة المصرفية وتنوع منتجاتها على إدارة تكاليفها وبالتالي على كفاءتها، وذلك من خلال دراسة اقتصاديات الحجم أو وفورات الحجم، ودراسة إقتصاديات أو وفورات السلم أوالنطاق.

ويتناول المبحث الثالث علاقة معايير لجنة بازل بالكفاءة المصرفية، وذلك من خلال توضيح أثر مقررات بازل (1) و مقررات بازل (2) على نشاط البنوك و الكفاءة المصرفية بشكل عام.

أما المبحث الأخير فيتم من خلاله استخلاص مفهوم الكفاءة المصرفية ومدى اختلافه عن مفهوم الكفاءة في المؤسسات الاقتصادية الأخرى وكذا أنواع الكفاءة المصرفية.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

1.III مدخلات و مخرجات المؤسسة المصرفية

تتميز المؤسسة المصرفية عن غيرها من المؤسسات الإقتصادية بتعدد وتنوع منتجاتها، مما يصعب تحديد وقياس مدخلاتها و مخرجاتها، ويبرز إختلاف بين الإقتصاديين حول ذلك، وهو ما سنتناوله في المطلبين التاليين:

1.1.III المصرف مؤسسة متعددة المنتجات

يعرف المصرف بأنه مؤسسة متعددة المنتجات (*MULTI_PRODUCT FIRM*) وذلك لأن أنشطته وأعماله كثيرا ما تتصف بالتعدد و التنوع والتداخل.
كما يتميز مجال نشاط المصارف بشكل عام بالتغير و التجدد المستمر، سواء على مستوى آليات العمل الداخلي، وذلك بإبتكار صيغ تمويل جديدة أو تقديم خدمات جديدة أو استخدام تكنولوجيا جديدة....إلخ ؛ أو على مستوى البيئة و المحيط الخارجي، كاستقطاب متعاملين جدد أو ظهور أسواق مالية ناشئة أو منافسين جدد...إلخ.

ويظهر تعدد الأعمال المصرفية من خلال توضيح الأصناف الثلاثة التي أشرنا لها في المطلب الثالث من المبحث الأول في الفصل الثاني، وهي: القروض والتسهيلات الإئتمانية و المصرفية، والتسهيلات الخدمية، و الأعمال الإستثمارية.

تتنوع هذه الأصناف وتتعدد حسب طاقة وقدرات وتعاملات المصرف مع عملائه، فالقروض والتسهيلات الإئتمانية تتنوع من حيث الأجل إلى تسهيلات إئتمانية قصيرة، ومتوسطة، وطويلة؛ ومن حيث الغرض إلى تمويل الإستغلال، وتمويل الإستهلاك، و تمويل الإستثمار؛ ومن حيث الشكل إلى تمويل مباشر، أو سحب على المكشوف، أو خصم على الحساب، أو شراء الديون (*FACTORING*)، أو تمويل تأجيري ... أو غير ذلك من صيغ الإئتمان المعروفة.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وتتنوع التسهيلات الخدمية المصرفية في تقديم العديد من الخدمات للعملاء، إبتداءً من كفالة العميل وضمانه، وفتح الإعتمادات المستندية، إلى خدمات أمناء الإستثمار، إلى تأجير الخزائن الحديدية كأبسط خدمة يقدمها المصرف لعملائه.

كما تتنوع الأعمال الإستثمارية للمصرف في شراء الأسهم و السندات والمساهمة في إنشاء الشركات و الإستثمار فيما يعرف بالمشتقات و الخيارات والعقود المستقبلية وغيرها من الأدوات الإستثمارية الحديثة، والقيام بالأعمال التجارية المباشرة، كما هو الحال في المصارف الإسلامية و المصارف الشاملة.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

III.1.2 صعوبة تحديد مدخلات ومخرجات المؤسسة المصرفية

تبرز مشكلة تحديد مدخلات ومخرجات المصرف من خلال صعوبة تحديد ما ينتجه المصرف بدقة، أي ماذا تنتج المصارف بالضبط؟

لاشك أن الإجابة على هذا السؤال بالنسبة للمؤسسات الإقتصادية، غير المصرفية، تتم بشكل سهل وواضح، حيث أن مخرجات أي مؤسسة هي ما تقوم ببيعه من منتجات، بينما المؤسسات المصرفية، ونظرا لتعدد أنشطتها وتداخلها، فإنه يصعب تحديد ما يمكن اعتباره مدخلة وما يمكن إعتباره مخرجة.

فهل تعتبر الوديعة مدخلة للعملية الإنتاجية في المصرف أم مخرجة ؟ وهل تقاس المخرجات بعدد الحسابات المصرفية أم بعدد العمليات والصفقات التي يجريها البنك، أم بمبالغ القروض أم بمبالغ الودائع؟

ليست هناك إجابة واضحة وقطعية في هذا الأمر، حيث يرى بعض الباحثين الاقتصاديين أن البنوك هي منتجة للقروض وحسابات الودائع وعليه فإن مخرجاتها تقاس إما بعدد الصفقات (عدد القروض) أو عدد الحسابات، ويعرف هذا الرأي بمقاربة أو طريقة الإنتاج (*Production Approach*)؛ في حين، يرى آخرون أن مخرجات البنك يجب أن تقاس بحجم الوحدات النقدية، من دولارات أو دنانير، للقروض الممنوحة أو الودائع المحصلة، ويعرف هذا الرأي بمقاربة أو طريقة الوساطة (*Intermediation Approach*).[1]

David, C. W. & Paul, W. W. Evaluating the efficiency of commercial bank: Does our view of what banks do matter? FRBSLR, Jul/Aug 1995, Vol 77, p: 3-4.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

تعتبر الطريقة الأخيرة الأكثر استخداما في معظم دراسات الكفاءة، لأن طريقة الإنتاج تركز على التكاليف التشغيلية أي المصاريف العامة وتهمل مصاريف الفوائد؛ بالمقابل تهتم طريقة الوساطة بالتكلفتين، أي مصاريف الفوائد والمصاريف العامة، وبذلك تكون لها أهمية دراسة مدى نجاح واستمرارية البنك.

بالإضافة إلى ذلك، إنقسم الباحثون الذين يستخدمون طريقة الوساطة في الدراسات التطبيقية إلى ثلاث أراء، يمكن التعبير عنها بطرق قياس مخرجات البنك هي الأخرى، وهي: [1]

الطريقة الأولى: طريقة الأصول أو الموجودات (*Asset approach*)

تعتبر هذه الطريقة التزامات المصرف اتجاه الغير، كالودائع مثلا، مواد أولية أو مدخلات من الدولارات من أجل إنتاج قروض أو أصول تؤمن فوائد دخلية للمصرف؛ أي أن البنوك تنتج قروضا متعددة، واستثمارات متنوعة، من خلال استخدام الودائع، والموارد الأخرى، والعمل والمواد. إذا فبالنسبة لهذه الطريقة تعتبر القروض أو الأصول المحملة للفوائد المقاييس المناسبة لمخرجات المصرف.

تبدو هذه الطريقة أكثر عقلانية من الناحية النظرية، حيث لا يمكن للبنك منح قروض أو تقديم تسهيلات مصرفية إلا من خلال الحصول على موارد في شكل ودائع بشتى أنواعها أو التزامات اتجاه المساهمين أو الدائنين، ولكن هذه الطريقة تهمل كثيرا من الخدمات المصرفية التي تتميز بخصائص المخرجة أو شبه المخرجة المصرفية "*Output like*". [2]

---

1. Hiller, R.L. & Vanhtoose D.D. Modern Money and Banking. 3rd ed, Newyork, McGrawhil, 1993 , p: 264

2.Hiller, R L. & Vanhtoose D.D. Ibid . P: 264.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الطريقة الثانية: طريقة التكلفة المستعملة (*User-cost approach*)

وفق هذه الطريقة يتم تصنيف أي " منتج مالي" للمصرف على أنه مخرجة إذا كانت مساهمته الصافية في دخل البنك موجبة أي أكبر من الصفر؛ ويصنف على أنه مدخلة إذا كانت مساهمته في دخل البنك سالبة أي أقل من الصفر؛ أي يتم وفق هذه الطريقة، تصنيف أصول البنك كمخرجات، إذا كان العائد المالي على الأصل يفوق تكلفة الفرصة البديلة للإستثمار، ويتم تصنيف الإلتزامات كمخرجات إذا كانت التكلفة المالية للإلتزام أقل من تكلفة فرصتها البديلة.

تسمح هذه الطريقة بإمكانية اعتبار بعض خدمات الودائع مخرجات يقدمها المصرف، ولكن يصعب بناء أو إيجاد مقاييس دقيقة للتكلفة المستعملة، في ظل صناعة مصرفية منظمة ودقيقة.[1]

الطريقة الثالثة: طريقة القيمة المضافة (*Value-Added Approach*)

هذه الطريقة تعتبر مخرجات البنك أصناف المنتجات المالية التي تشارك أو تساهم في قيمة عمليات البنك، حيث يتم على سبيل المثال تصنيف النشاطات التي يحقق من خلالها البنك قيمة مضافة عالية، مثل القروض، وودائع الطلب، والودائع لأجل، والودائع الإدخارية على أنها المخرجات الأساسية (الهامة)، مع اعتبار العمل ورأس المال العيني ورأس المال النقدي مدخلات.

رغم الإختلاف في التفاصيل، فإن الطريقتين الأخيرتين (القيمة المضافة–التكلفة المستعملة) عمليا، تتجهان لتقديم نفس التصنيف للمدخلات والمخرجات، والإستثناء الرئيسي هو تصنيف ودائع الطلب كمخرجة في معظم دراسات التكلفة المستعملة، وتصنيفها كمدخلة ومخرجة في نفس الوقت عند استخدام طريقة القيمة المضافة.

---

1. David, C. W. Ibid, p: 43.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

لا شك أن اختلاف الباحثين الاقتصادين في تحديد معايير تطبيقية دقيقة لقياس مخرجات المصرف له تأثير على ما يعرف بتقدير اقتصاديات الحجم واقتصاديات النطاق للمصرف، والتي لها ارتباط مباشر بمخرجات أو منتجات المصرف.

وسنتناول في المبحثين التاليين تقدير إقتصاديات الحجم واقتصاديات النطاق واثرهما على تحديد الكفاءة المصرفية وأنواعها. كما سنتناول في الفصل الرابع تعدد مقاييس وتقنيات حساب الكفاءة المصرفية نتيجة تعدد معايير مخرجات المصرف وأثر ذلك على نتائج الكفاءة المصرفية وتغيرها (النتائج) بتغير المقياس أو التقنية.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

2.III المؤسسة المصرفية و وفورات الحجم و وفورات النطاق

نحاول في هذا المبحث تقديم ملخص لأهمية وفورات الحجم و وفورات النطاق بالنسبة للمؤسسة المصرفية، مع شرح لآلية تحقيق هذه الوفورات خلال المطلبين التاليين.

1.2.III المؤسسة المصرفية و وفورات الحجم

تعرف وفورات الحجم بأنها:

"تلك الأرباح الناتجة عن الإنخفاض في تكاليف الإنتاج نتيجة الزيادة والتوسع في المشروع".[1] أو

" تتحقق وفورات الحجم بالنسبة للمصرف عندما تنخفض التكلفة المتوسطة مع زيادة حجم نشاط المصرف.[2] أو

" تشير وفورات الحجم إلى الحالة التي يترتب فيها على زيادة حجم الطاقة الانتاجية انخفاض في تكلفة الوحدة ".[3]

وتتحقق عملية الإدخار أوالتخفيض في التكاليف من خلال عدة عوامل منها على سبيل المثال: التقسيم الأفضل للعمل داخل الوحدة المنتجة، توزيع التكاليف الثابتة أو تمديدها لمستويات مختلفة من الإنتاج أو عن طريق تمديد دورات الإنتاج وغيرها من العوامل.

يكتسى قياس إقتصاديات الحجم أو وفورات الحجم أهمية كبيرة للمؤسسة المصرفية، حيث يتم عن طريقه تحديد الحد الأمثل لمستوى الإنتاج، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين التكاليف المتوسطة ومستوى الإنتاج؛ ويبلغ الإنتاج حده الأمثل عند أدنى نقطة من منحنى التكاليف المتوسطة الطويل المدى، وبذلك تستطيع المؤسسة المصرفية التوسع فى إنتاجها كلما كانت تكاليفها متناقصة، في حين تتوقف عن التوسع في الإنتاج عند بلوغها الحجم الأمثل.

---

1. European Commission, " Economies of Scale", The Single Market Review, Subsection: V, Vol:4,, P22.

2. Roger, L.M. & David, D.V. Modern money and banking, 3rd ed. Macgrhill, Newyork , 1993, p:261.

3. عبد القادر عطية الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية 1998، ص:682.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وبذلك فإن وفورات الحجم تساعد إدارة المصرف على اتخاذ قرارات هامة تتعلق بزيادة الاستثمار في الطاقة الانتاجية وزيادة حجم الانتاج وتسعير الانتاج.

ويتوقف تحديد وفورات الحجم تقنيا عن عاملين أساسين هما: الحد الأدنى لمستوى الكفاءة، و درجة إنحدار منحنى متوسط التكاليف في المدى الطويل، ويمكن توضيح هذين العاملين على النحو التالي:

1. الحد الأدنى لمستوى الكفاءة

يعرف الحد الأدنى لمستوى االكفاءة أو الحجم الأدنى الكفء نظريا بأنه:
" المستوى أو الحجم أوالحد الذى تستنفذ عنده وفورات الحجم، وبعده ينعطف منحنى التكلفة المتوسطة في الأجل الطويل متجها إلى الأعلى ومشكلا الحرف الأجنبي**U**؛ أويستمر مستقيما مشكلا الحرف الأجنبي **L** و موضحا ما يعرف: بثبات غلة الحجم".[1] كما هو موضح في الشكلين (1.3) و(2.3).

ويعبر الحد الأدنى لمستوى الكفاءة عن أكفء قيمة للتكلفة المتوسطة في المدى الطويل، وبالتالي عن الحجم الأفضل للمصرف سواء من حيث توقعات تعظيم الأرباح للمالكين، أو من حيث تخصيص الموارد بشكل كفء للبنك وللإقتصاد ككل.
ويرى الاقتصاديون في أن البنوك التي تشتغل عند مستوى الحد الأدنى للتكاليف قد حققت الكفاءة التقنية.[2]

1. *Roger, Ibid, p:262.*
2. *Roger, Ibid, p:262*

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الشكل(1.3؛2.3) منحنى التكلفة المتوسطة في المدى الطويل

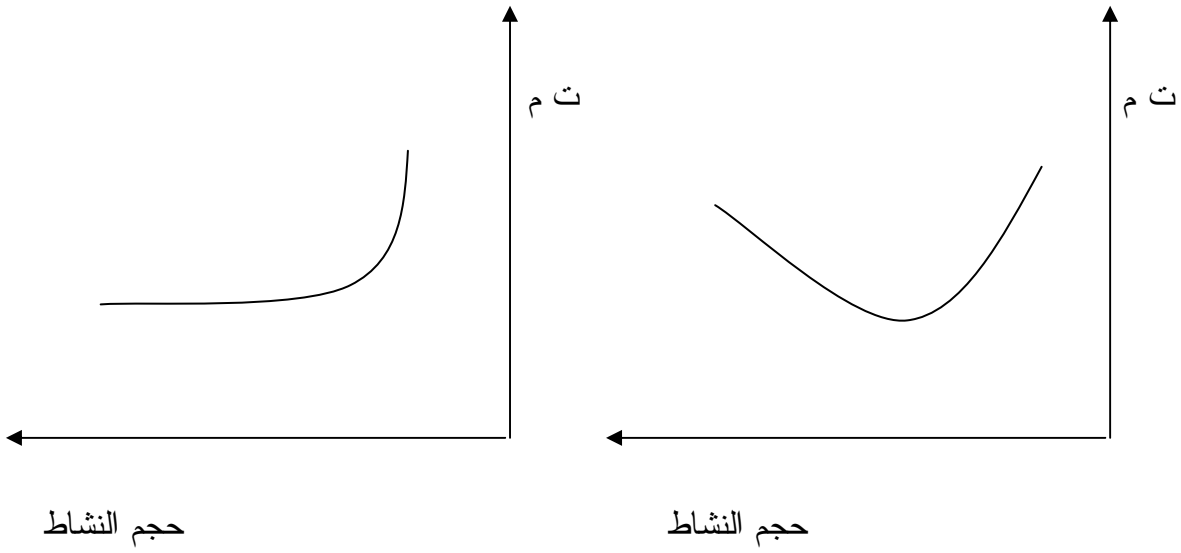

المصدر: Roger, L.M. & David, D.V. p :263.

2. درجة إنحراف منحنى التكاليف

تعرّف درجة إنحراف منحنى التكاليف بأنها:

" ميل منحنى التكاليف المتوسطة في المدى الطويل، الذي يحدد التكاليف المتوسطة الدنيا لكل مستوى من مستويات الانتاج، مع افتراض ثبات نوعية وأسعار عوامل الانتاج وثبات العامل التكنولوجي ".[1]

تتأثر درجة انحراف منحنى التكاليف بظاهرة أثار التعلم المرتبطة بزيادة الخبرة المكتسبة من خلال إنتاج منتج معين أو خدمة معينة، حيث غالبا ما يدل منحنى التعلم على أن متوسط التكلفة للإنتاج هي دالة متناقصة للإنتاج الكلى أي أن هناك إنخفاض فى متوسط التكلفة عبر الزمن نتيجة الخبرة الإنتاجية.

1.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ومعنى ذلك أن تكلفة الوحدة تنخفض حتى إذا ظل حجم الانتاج ثابتا. أي أن أثر التعلم يؤدي إلى نقل منحنى التكلفة المتوسطة بالكامل من وضع إلى وضع أقل.[1]

ولتوضيح فكرة وفورات الحجم بشكل مبسط نعتمد الشكل البياني التالي:

الشكل (3.3) الحجم الأدنى الكفء

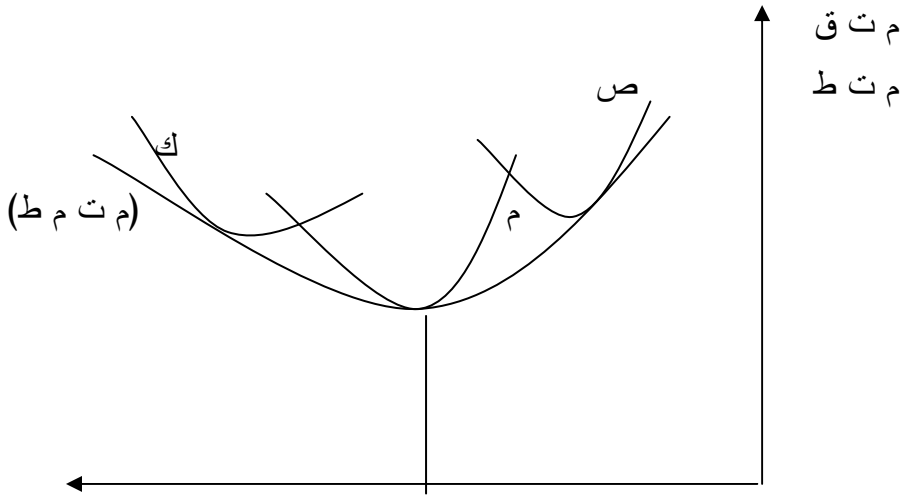

المصدر: *Roger, L M. & David, D. V. p:261.*

يبين الشكل منحنى التكلفة المتوسطة في الأجل القصير لثلاث أحجام مختلفة عن نشاط بنك ما متمثلا في حجم الأقراض، حيث تشير: (ص) نسبة لصغير الحجم و (م) نسبة لمتوسط الحجم و (ك) نسبة لكبير الحجم. تُشكَّل منحنيات التكاليف هذه بشكل تقريبي منحنى التكلفة المتوسطة للبنك في المدى الطويل (م ت م ط).

يبين الشكل أن البنك، في المدى الطويل، يمكنه أن يرفع من حجم نشاطه عن طريق فتح مزيدا من الفروع وزيادة تركيب عدد أجهزة الحاسوب أو أجهزة السحب الآلي، فإن تكلفته المتوسطة سوف تتجه نحو الانخفاض إلى مستوى معين؛ والسبب أنه كلما توسع البنك كلما حقق مدخرات على مستوى التكاليف.

1. عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص: 684.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

فمثلا بدلا من تدريب موظفين جدد ليكونوا مدراء للفروع في كل مرة، ولكل فرع على حده، أو لفروع قليلة؛ يمكنه إقامة قسم تدريب خاص للعديد من الموظفين الجدد ولعدد أكبر من الفروع وفي نفس الوقت، وبذلك ينخفض متوسط تدريب المدراء لكل فرع.

أيضا يستطيع توزيع تكلفة نظام التشغيل المعلوماتي الذي يربط الفروع وأجهزة الحاسوب والصراف الآلي عبر العديد من الفروع بعدما كانت تغطي عدد أقل من الفروع. وعليه فإن المصرف عندما يرفع حجم نشاطه من المستوى الصغير (ص) إلى المستوى المتوسط (م) فإن متوسط التكلفة في المدى الطويل تنخفض لديه ويحقق الحد الأدنى الكفء، ونقول عن البنك أنه حقق وفورات الحجم عند إنتقاله من المستوى (ص) إلى المستوى (م).

وإذا توسع البنك أكثر فإنه قد يحقق إرتفاعا في متوسط التكاليف، أي إن فتح المزيد من الفروع وتركيب العديد من الحاسوب و أجهزة الصراف الآلي مقارنة بنظام التشغيل المعلوماتي الموجود، قد يؤدي إلى الكثير من الإنقطاع والتأخر في الإتصالات، وتدريب الموظفين قد يصبح أمرا أكثر تعقيدا لأن هناك عدد كبير من الموظفين ينتظرون التدريب والترقية.

كما أن كبر الحجم قد يؤدي أيضا إلى زيادة تكلفة البيروقراطية، كل هذه المجالات لزيادة الحجم قد تؤدي إلى زيادة في متوسط التكلفة في المدى الطويل، وهو ما يبينه الميل المرتفع للتكلفة المتوسطة في المدى الطويل عندما يرفع البنك حجمه من مستوى الحجم المتوسط (م) إلى مستوى الحجم الأوسع (ك)، وإن البنك في هذه الحالة يحقق اللاوفورات في الحجم أو نقول أن لديه وفورات حجم سالبة.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

2.2.III المؤسسة المصرفية و وفورات النطاق

كما تكتسي وفورات النطاق أهمية كبيرة أيضا للمؤسسة المصرفية حيث يتم عن طريقها تحديد مدى قدرة المؤسسة المصرفية على تنويع منتجاتها. ومن خلال دراسة وفورات النطاق يتم تحديد المزيج الأمثل للمنتجات التي تقدمها المؤسسة المصرفية لعملائها، ويتحقق هذا المزيج الأمثل عندما تكون تكلفة إنتاج المزيج أقل من مجموع تكلفة إنتاج كل منتوج (من المزيج) على حدى.

فمثلا: البنك الذى تخصص (سابقا) في منح قروض تجارية وصناعية قد يجد أن مسيرى القروض ومحللى الإئتمان لديه بإمكانهم إستخدام مهاراتهم المتخصصة في فتح قروض إستهلاكية أيضا. وكنتيجة لذلك فإن بنك بمفرده يمكنه إنتاج نوعين أو ثلاثة من القروض بتكلفة أقل وأدنى من إنتاج بنكين أو ثلاثة متخصصة في هذا النوع من القروض.

وعليه فإن البنك يستطيع أن يوسع نطاق (تشكيلة) أعماله و رفع وزيادة مجال عملياته المصرفية وبالتالي يستطيع تخفيض تكلفته المتوسطة عن طريق تحوله إلى بنك كبير بدلالة مزيج منتجاته. ويرفع حجمه دون الضرورة لفتح مزيد من الفروع وتركيب المزيد من أجهزة الصراف الآلي ولكن من خلال توسيع النطاق في المنطقة الجغرافية المتواجد بها.

إذا كان بإمكان المصرف تحقيق ادخار على مستوى التكاليف من خلال عملية التنويع في المنتوجات والخدمات المقدمة، يرى الإقتصاديون بأن المصرف قد حقق وفورات االنطاق.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ولإضاح المجال الذي تصل إليه وفورات النطاق عادة ما يتم إستخدام المعيار التالي:

$$\text{س} = \frac{\text{ت (ك1)} + \text{ت (ك2)} - \text{ت (ك1 + ك2)}}{\text{ت (ك1 + ك2)}}$$

حيث س: هي درجة ووفورات النطاق، ت (ك1): هي تكلفة انتاج الكمية ك1 من المنتوج الأول على حدى، و ت (ك2): هي تكلفة انتاج الكمية ك2 من المنتوج الثاني على حدى و ت (ك1 + ك2): هي تكلفة انتاج الكمية (ك1) و (ك2) من المنتوج الأول والثاني معا.

وتتحقق وفورات النطاق عندما تكون قيمة (س) أكبرمن الصفر، لأن تكلفة انتاج المنتوجين معا: ت (ك1 + ك2) أقل من من تكلفة انتاج كل منتوج على حدى ت (ك1) + ت (ك2).[1]

1. إدوين مانسفيلد. الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال ، ص: 251.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

3.III معايير لجنة بازل والكفاءة المصرفية

يهدف هذا المبحث إلى إبراز وتوضح العلاقة بين المعايير الدولية للجنة بازل والكفاءة المصرفية، وذلك من خلال تلخيص مقررات لجنة بازل (1) و بازل (2) في المطلب الأول، وتحديد العلاقة أو توضيح أثار هذه المعايير علي الكفاءة المصرفية في المطلب الثاني.

1 .3. III معايير لجنة بازل(*)

تتمثل المعايير الدولية للمراقبة والإشراف على نشاط المؤسسات المصرفية فيما عرف بمقررات أو وفاق بازل **(1)** ومقررات بازل **(2)**، وسنحاول تلخيص هذه المقررات على النحو التالي:

1.1 .3. III مقررات بازل (1)

تركزت مقررات بازل (1) بالدرجة الأولي على معدل كفاية رأس المال وذلك نتيجة للتطورات التي شهدتها الأسواق المالية العالمية والإختلافات المتعلقة بمفهوم رأس المال. ففي عام 1988 أقرت لجنة بازل معيارا موحدا لكفاية رأس المال تلتزم به البنوك كمعيار دولي يعبر عن قوة ومتانة المركز المالي للمصرف ويقوي ثقة مودعيه فيه، وذلك من أجل تحقيق هدفين رئيسيين.[1]

1. تقوية واستقرار النظام المصرفي الدولي ويتم ذلك من خلال:

- تبادل المعلومات بين السلطات النقدية دوليا.
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنك .
- وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال في البنوك.

(*) تشكلت لجنة بازل عام 1974 كلجنة للأنضمة والرقابة الممصرفية وكانت تعقد إجتماعاتها في مدينة بازل السويسرية مقر بنك التسويات الدولية(BIS) برئاسة (كوك CooK) ممثل بنك إنجلترا، وتضم هذه الجنة ممثلين عن إثني عشرة دولة هي : بلجيكا وكندا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان وهولند والسويد وسويسرا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ولوكسمبورغ. (المرجع م.د.م.م المجلد 4، العدد 1، 1996، ص: 18)

1. محمود عبد السلام عمر لجنة بازل بين التوجهات القديمة و الحديثة. م. د. م. م، المجلد 4، العدد 1، 1996، ص:18.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

2. إزالة المنافسة غير العادلة بين المصارف

والتي تجلت من خلال منافسة البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوربية، والتطورات المصرفية على مستوى التشريعات والقوانين، وعلى مستوى الأساليب والتقنيات التكنولوجية الحديثة وظهور أدوات إئتمانية جديدة .

ولقد تضمنت مقررات لجنة بازل فيما يتعلق بمعايير كفاية رأس المال نقطتين رئيسيتين هما:

- تقسيم رأس المال إلى شريحتين
- تحديد أوزان مرجحة للأصول والإلتزامات الخطرة بما فيها بنود داخل وخارج الميزانية.

ويمكن توضيح هاتين النقطتين على النحو التالي:

يتكون رأس المال من:[1]

الشريحة الأولى: تمثل رأس المال الأساسي (*Core Capital*) وتشمل البنود التالية:

- رأس المال المدفوع (الأسهم العادية والأسهم الممتازة).
- الإحتيطات (القانونية والإختيارية).
- الأرباح المحتجزة مؤقتا.
- حقوق (حصص) الأقلية في رؤوس أموال الشركات التابعة.

ويطرح من هذه العناصر:

- الشهرة أو الأصول الأخرى غير المادية.
- الخسائر غير المعلن عنها في السنة الجارية
- حقوق الملكية الخاصة بالمساهمين الناتجة عن رسملة إحتياطات إعادة التقييم.

---

1. عصام فهد العربيد، مرجع سابق ص:242. و محمود عبد السلام عمر، مرجع سابق ص: 18 و 19.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الشريحة الثانية: وتسمي رأس المال المساعد أو التكميلي(*Supplementary capital*) ويتكون من البنود التالية:

- الإحتياطات غير المعلنة.
- إحتياطات إعادة تقييم الأصول(الأصول الثابة والأوراق المالية).
- مخصصات الخسائر المستقبلية المحتملة.
- الديون المساندة(من المساهمين).
- الأدوات الرأسمالية الأخرى.

وتفرض على رأس المال المساند الشروط التالية:

- يجب ان لا يزيد رأس المال المساند على 100% من رأس المال الأساسي.
- يجب خصم نسبة 55 % من إحتياطات إعادة تقييم الأصول للإحتياط لمخاطرتقلبات الأسعار والخضوع للضريبة.
- يجب أن يكون الحد الأقصى لمخصصات الخسائر المستقبلية (1.25%) من الأصول والإلتزامات الخطرة مرجحة بأوزانها.

وتعتبر اللجنة أن المكون الأساسي لرأس المال يتمثل في حقوق الملكية (الأسهم العادية والممتازة والإحتياطات المعلنة والأرباح الحتجزة) وأن هذا الجزء الأساسي من رأس المال هو الوحيد الذي يتمتع بكونه موجودا في النظم المصرفية في جميع الأقطار. كما أنه مرئي بالكامل في الحسابات المنشورة وعلى أساسه تبين كل تقديرات السوق لكفاية رأس المال بالإضافة إلى أثره البالغ على هوامش الربح المصرفية وعلى قدرة المصرف التنافسية في السوق.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

أما فيما يتعلق بالأوزان الترجيحية للأصول والإلتزامات الخطرة فقد صنفت مقررات لجنة بازل دول العالم إلى مجموعتين:[1]

- **مجموعة ذات مخاطر أقل:** وتتمثل في دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (*OECD*) والدول التي عقدت ترتيبا للأقراض في صندوق النقد الدولي، ودول هذه المجموعة هي:

بلجيكا، كندا، ألمانيا، فرنسا، الولايات المتحدة، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا السويد، سويسرا، إسلندا، إيرلندا، إسبانيا، أستراليا، البرتغال، اليونان، الدنمارك، فلندا، النمسا،النرويج، نيوزلاندا تركيان المملكة العربية السعودية.

- **مجموعة ذات مخاطر أعلى:** وتشمل باقي دول العالم.

وتم تصنيف أوزان مخاطر الأصول حسب مقررات لجنة بازل إلى أربعة درجات من المخاطر هي(*0%*، *20%*، *50%*، *100%*) وأما أوزان الإلتزامات فتم تصنيفها وفق معاملات التحويل والتي تأخذ الدرجات (*0%*، *20%*، *50%*، *100%*) أي ان وزن خطر إلتزام معين يتم تحديده بضرب معامل التحويل لذلك الإلتزام في وزن مخاطره التي تم تصنيفه فيه.

مثال: إذ كان معامل التحويل للإعتمادات المستندية هو*20%* وإذا كان الإعتماد المستندي لأحد عملاءه بنك اخر من القطاع خاص الذي يأخذ وزن مخاطر *20%* فإن وزن المخاطر لهذا الإلتزام تكون: *20% × 20% = 4%*.

ولمزيد من التفصيل حول تصنيف أوزان مخاطر الأصول ومعاملات تحويل الإلتزامات يمكن الرجوع إلى (عصام فهد العربيد ص: *244، 245، 246*)

1. عصام فهد العربيد، مرجع سابق ص: 243.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ولقد تم تحديد معيار كفاية رأس المال بناء على أربعة عوامل رئيسية تتمثل في:[1]

1. نوعية الأصول: حيث أن هناك علاقة واضحة بين رأس المال ونوعية الأصول فكلما ازدادت الأصول الخطرة كلما إزدادت الحاجة إلى راس المال، وعليه فإن هذا العامل يركز بدرجة كبيرة على مخاطر الإئتمان التي تشكل الخطر الأهم التي تواجهه البنوك.

2. الدولة أوالقطر: لقد فرضت مقررات لجنة بازل عندما يكون المدين بالأصل دولة أو قطر من حيث أوزان الخطرهو صفر(*0%*) بالنسبة للمجموعة الأولى وهي دول منظمة التعاون الإقتصاد الأوروبي والأقطار الدائنة لصندوق النقد الدولي، وقد تصل درجة الخطر إلى *100%* بالنسبة للمجموعة الثانية(التي تمثل بقية دول العالم).

3. العملة التي يقدم بها الإئتمان: فإذا كانت العمليات الإئتمانية بالعملة المحلية يكون وزن الخطر أقل فيما لو كانت بالعملات الأجنبية، وبذلك يمكن القول الأخذ بعين الإعتبار مخاطر سعر الصرف.

4. مخاطر السوق: لقد وضعت مقررات لجنة بازل قواعد لإحتساب المخاطر على عقود الصرف الآجل وذلك مراعاة لمخاطر السوق.

---

1. محمود عبد السلام عمر، مرجع سابق ص: 21.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

III .3. 1.2 مقررات بازل (2)

يعكس إتفاق بازل (2) إطارا أفضل للمخاطر المصرفية وحسن إدارتها، فهو يعتمد على وفاق بازل (1) فيما يتعلق بمتطلبات رأس المال، ويهدف إلى تحسين حساسية رأس المال للمخاطر التي تواجهها المصارف فعلا، أي ربط متطلبات رأس المال بشكل أكثر دقة مع الخسائر الإئتمانية مما يسمح بالربط بين الحدود الدنيا لمتطلبات رأس المال وعملية المراجعة الإشرافية، وإنضباط السوق لتشجيع التحسينات في إدارة المخاطر، ويتم ذلك من خلال ثلاث أركان رئيسية هي:[1]

<u>الركن الأول:</u> الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

يطرح الإطار المعدل لوفاق بازل (1) مجموعة من الخيارات لتحديد متطلبات رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر الإئتمانية والمخاطر التشغيلية ولإتاحة الفرصة للمشرفين على الأعمال المصرفية لإختيار المدخل الأكثر تناسبا مع العمليات المصرفية والبنية التحتية للأسواق المالية التي تعمل فيها تلك المصارف.

وتتمثل هذه الخيارات في المدخل المعياري (*The standardized Approach*) و المدخل المستند للتصنيف الداخلي (*Internal Rating Based*) الذي يتضمن مداخل جزئية منها ما يتعلق بـــ: "عروض التوريق" (*Securitisation Exposures*) ويعرف بمدخل " إحتمال النكول" (*Probability of Default*) وما يتعلق بـــ: "عروض حقوق الملكية " (*Equity Exposures*) الذي يعرف بمدخل " النكول محدد الخسارة " (*Loss-Given Default*).

ولمزيد من التفصيل حول هذا الركن يمكن الرجوع إلى (م. د. م. م، المجلد *12*، العدد *4*، *2004*، ص:*4*).

1.لجنة بازل للإشراف المصرفي، إعتماد الهيكل المعدل لرأس المال من قبل محافظي المصارف المركزية ورؤساء الإشراف المصرفي في مجموعة الدول (10). م. د. م. م، المجلد 12، العدد 2، 2004، ص: 6.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الركن الثاني: المراجعة الإشرافية

يوكد الإطار الجديد لوفاق بازل (*2*) الحاجة إلى ممارسة المراجعة الإشرافية الفاعلة للتقديرات الداخلية للمخاطر والتي تولدها النظم الداخلية للمصارف، وذلك لضمان أن إدارة المصرف تمارس الأحكام والتصرفات الصائبة، وأنها قد خصصت رأس المال الكافي مقابل هذه المخاطر.

ولايقتصر هدف عملية المراجعة الإشرافية على ضمان إمتلاك المصارف لرأس المال الكافي لإسناد كل المخاطر التي تواجهها في اعمالها، بل يمتمد إلى تشجيع المصارف على تطوير واستخدام أساليب أفضل لإدارة المخاطر.

ولمزيد من التفصيل انظر " بازل (*2*): الركن الثاني عملية المراجعة الإشرافية م.د.م.م مجلد *12*، عدد *1*، *2004* ، ص*4* ".

الركن الثالث: إنضباط السوق

يتعزز إنضباط السوق من خلال تحسين درجة الشفافية لتقارير المالية الصادر من المصارف بشكل دوري حيث يحدد هذا الركن أنواع الإفصاح العام الي يجب على البنوك الإلتزام بها.

وعليه ترى اللجنة أنه إذا تمتع المشاركون في السوق بالشفافية الكاملة والتفهم التام للأنشطة المصرفية والرقابة عليها فإنها ستكون الأقدر على التمييز بين المؤسسات المصرفية الأكثر صوابا في إدارة مخاطرها وبالتالى مكافئتها وتلك الأقل صوابا وبالتالي معاقبتها.[1]

1. لجنة بازل للإشراف المصرفي، مرجع سابق، ص: 6.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وفي الأخير يمكن تلخيص مقررات لجنة بازل (2) أو ما يعرف بالإطار المعدل في الوثيقة التالية:

هيكل الوثيقة

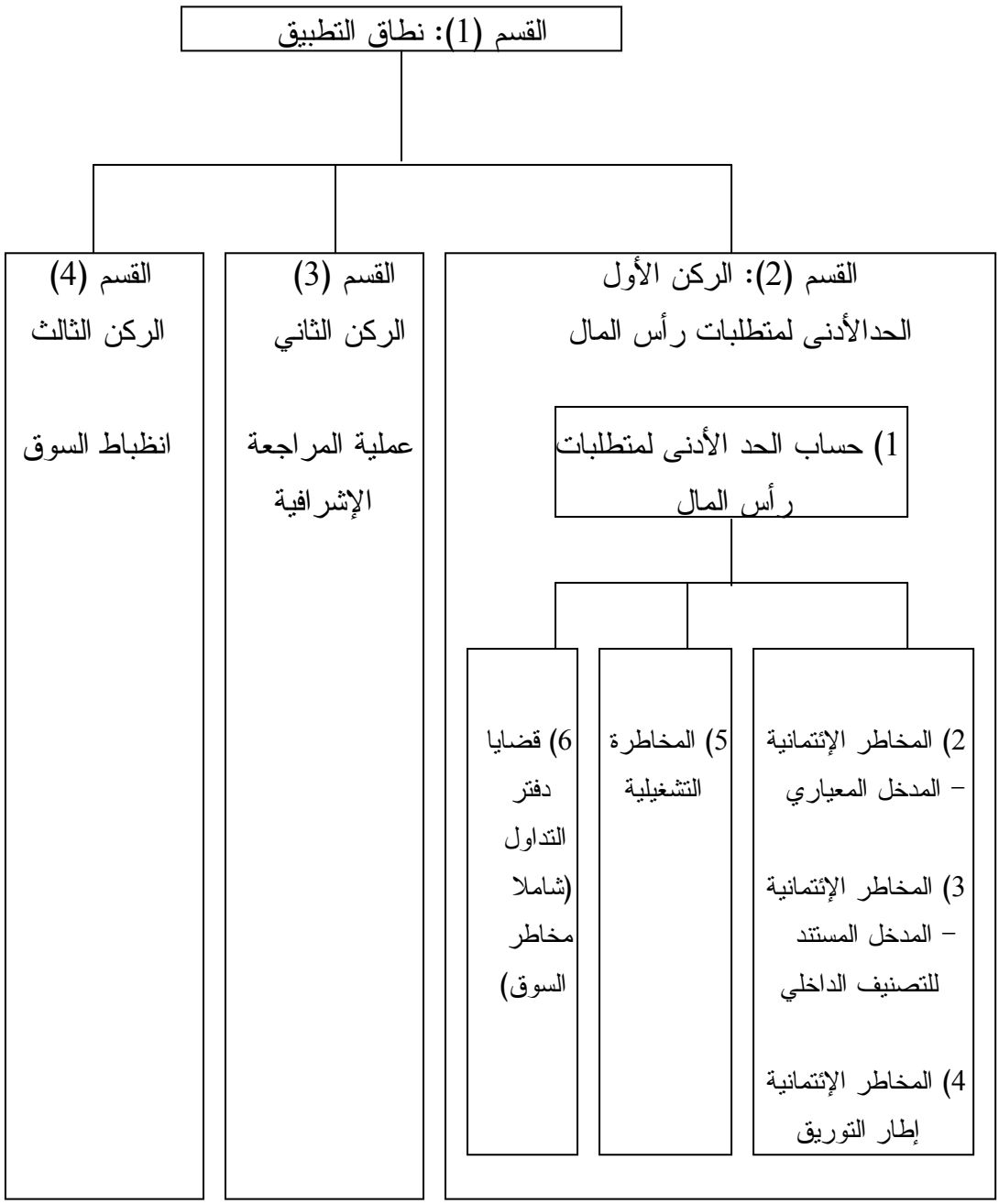

المصدر: م. د. م. م، المجلد 12، العدد 3، 2004، ص:7.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

2.3.III علاقة معايير لجنة بازل بالكفاءة المصرفية

تتجلى العلاقة بين معايير لجنة بازل والكفاءة المصرفية من خلال ما يعرف في الإدارة المصرفية بإدارة أصول وخصوم البنك وبشكل أعم إدارة المخاطر المصرفية للبنك.

وتبرز أهمية إدارة المخاطر المصرفية من خلال دراسة وتحليل المشكلة التي تواجه المصرف أو المشرف على إدارة المصرف، والمتمثلة في العلاقة التناقضية بين الأهداف الرئيسية لأي مصرف وهي:

- تحقيق أكبر عائد ممكن.
- عدم الوقوع في أزمة سيولة.
- المحافظة على كبار المودعين والعملاء.
- عدم التعرض لمخاطر رأسمالية وبالتالي الوقوع في الإفلاس

إن التناقض و التداخل بين هذه الأهداف يشكل القاعدة و الأرضية الأساسية لمهام ونشاطات الإدارة المصرفية، والتي يتم التعبير عنها بشكل دوري من خلال الوثائق المحاسبية(الميزانية وجدول حسابات النتائج...) والتي يتم تحليل بياناتها للوقوف على أداء هذه الإدارة ومدى إلتزامها بتحقيق هذه الأهداف وإحترامها للتشريعات والقوانين المحلية والدولية.

لقد إستخدم المحللون أدوات مالية وإقتصادية عديدة لتحليل بيانات المصرف وتقييم أدآء إدارتها.(*)

لا يعتبر معيار كفاية رأس المال للجنة بازل المتمثل في إحتفاظ البنك بمجموع رأس مال يساوي 8% على الأقل من أصوله المرجحة بالمخاطر، غريبا عن مجال التحليل المصرفي، فقد طبقت الكثير من المصارف أو الدول معايير مشابه له ولكنه يمتاز بكونه لا يعبر عن علاقة مجردة بين مكونات راس المال من جهة والأصول الخطرة من جهة، بل يتسم بأنه:

(*) يتم شرح وتفصيل بعض هذه الأدوات في الفصل الرابع.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

- يعتمد المفهوم الشامل لرأس المال ولا يقتصر على المفهوم المتعارف عليه.
- يقابل المخاطر غير المتوقعة وذلك من خلال كفاية المخصصات وجودة الأصول وسلامة السياسات التي تتبعها المصارف.
- يجعل من أموال المساهمين في مقابلة المخاطر المتوقعة وغيرالمتوقعة.
- يربط بين رأس المال والأصول الخطرة أي كلما ازدادت الأصول الخطرة كلما كانت الحاجة إلى مزيد من رأس المال.
- لا يعتمد الضمانات التي تحصل عليها البنوك مقابل الأئتمانات، إلا الضمانات النقدية والعقارية.

ويمكننا تصنيف ثلاثة أنواع من الدول أو البنوك بالنسبة لتطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل:

- دول منشئة للمعيار وهي التي كانت تستخدم معايير مشابهة أو المعيار ذاته، وتتمثل أساسا في أمريكا وبريطانيا.
- دول لم تكن تستخدم المعيار ولكن لديها من النظم ما يؤهلها لتطبيقه والإلتزام به.
- دول تواجه صعوبات في تطبيق المعيار والإلتزام به.

ويرى المحللون أن هذا التصنيف لا يعكس إختلافا جوهريا في الكفاءة المصرفية أو في سلامة العمل المصرفي بين تلك المصارف أو الدول، وأن الإلتزام بالمعيار يعود لمدى توفر وقصور عوامل أساسية، مثل نوعية الأصول ، وحجم السوق النقدي والأدوات المناسبة، ومدى عمق سوق رأس المال والأدوات الرأس مالية المتوفرة.

ورغم التشابه والتماثل في مسميات كثير من الموارد والإستخدامات بين سائر الدول إلا هناك إختلافات جوهرية بين طبيعة هذه الموارد والإستخدامات بين البنوك.

إن حجم السوق النقدي والأدوات المستعملة وكذلك مدى عمق سوق رأس المال وتوافر أدوات الدين ذات الطبيعة الرأسمالية يتحكمان بشكل كبير في طبيعة الموارد الإستخدامات للبنوك .

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

لاشك أن الدول المتقدمة تمتاز بتوسع أسواقها النقدية و الرأسمالية وكذا بالتنوع في أدواتها النقدية والرأسمالية مما يسهل عليها عملية التطبيق والإلتزام بالمعايير الدولية.
في حين دول العالم الثالث تمتاز بضيق أسواقها المالية والنقدية وقلة الأداوات المالية والنقدية فيما يجعلها تواجه صعوبات في تطبيق والتزام المعايير الدولية.

وفي الأخير نخلص إلى القول أنه من خلال الأهداف المتوخاة للجنة بازل، نستشف أن ما تصبو إليه معايير لجنة بازل هو تحقيق مفهوم شامل وعام للكفاءة المصرفية يتعلق بإدارة موارد واستخدامات المؤسسة المصرفية وإدارة مخاطرها بشكل يسمح بوجود منافسة متكافئة بين المؤسسات المصرفية الدولية، مما يتيح استقرار دوليا في النشاطات المالية والمصرفية ويجنب العالم الانهيارات المالية الكبيرة مثل التي شهدتها الأسواق المالية العالمية خلال العشريتين السابقتين.

ونعتقد أنه لاتعارض بين هذا المفهوم الشامل للكفاءة المصرفية والمفهوم الجزئي للكفاءة الذي أشرنا إليه في الفصل الأول، حيث نظرنا للكفاءة من منظور تقني (لاستخدام الموارد) أو تكاليفي (في إسعار الموارد)؛ ولكن الالتزام بتطبيق المعايير الدولية ليس له تأثير مباشر على الكفاءة المصرفية أي أننا لانستطيع الحكم على بنك لا يستطيع أو لا يلتزم بتطبيق معايير لجنة بازل أنه غير كفء مصرفيا لأن هذا الالتزام يخضع لعوامل عديدة، أشرنا إلى بعضها في الفقرة السابقة.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

4.III الكفاءة المصرفية

هل يختلف مفهوم الكفاءة في المؤسسة المصرفية عنه في المؤسسة الإقتصادية؟ وما هي انواع الكفاءة المصرفية؟ سنحاول الإجابة على هذين السؤالين من خلال المطلبين التاليين:

1.4.III مفهوم الكفاءة المصرفية

لا يختلف مفهوم الكفاءة في المؤسسات المصرفية عنه في المؤسسات الإقتصادية الأخرى، خاصة من حيث المبدأ أو المعنى الذي شرحناه في الفصل الأول والمتمثل أساسا في: " الإستغلال الأمثل للموارد " أو " تحقيق أقصى المخرجات من الموارد المتاحة للمؤسسة المصرفية " أو " تحقيق مخرجات معينة بأدنى تكلفة ممكنة ".

ويهتم الإقتصاديون كثيرا بتأثير التغيرات الإقتصادية والقانونية على كفاءة البنوك ومدى قيامها بوظيفة تحويل الموارد إلى خدمات متعددة. وعليه فاللاكفاءة في المؤسسات المصرفية تعبر أيضا على أن هناك هدر وتضييع للموارد، وأن هذه المؤسسات تنتج أقل من المستوى الممكن للموارد المستخدمة، أو أنها تستخدم توفيقة مكلفة نسبيا من الموارد لإنتاج مزيج معين من المنتجات أو الخدمات المالية.[1]

ولكن قد يبرز إختلاف وتباين عند تطبيق وقياس الكفاءة في المؤسسات المصرفية عنه في المؤسسات الإقتصادية الأخرى وذلك نتيجة لإختلاف طبيعة نشاط المؤسسات المصرفية ولصعوبة تحديد مدخلاتها ومخرجاتها، كما رأينا في المبحث الأول، وكذا إختلاف القوانين و التشريعات المنظمة لأعمالها، ونتيجة لذلك تظهر العديد من مصطلحات الكفاءة والتي قد تعبر عن جانب من جوانب نشاط المؤسسة المصرفية.

---

1. Robert, T. Defferences across First district banks in operational efficiency. New England economic review, may/jun 1995, p: 41.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

III.2.4 أنواع الكفاءة المصرفية

إضافة للكفاءة الإنتاجية يهتم الإقتصاديون كثيرا في دراسة الكفاءة المصرفية بنوعين آخرين هما كفاءة وفورات الحجم (*ECONOMIES OF SCALE EFFICIENCY*) و كفاءة وفورات النطاق (*ECONOMIES OF SCOPE EFFICIENCY*) ويمكن توضيح هذه الأنواع بشيء من التفصيل:[1]

1. الكفاءة الانتاجية

تعرف الكفاءة الإنتاجية في المؤسسة المصرفية بالكفاءة الكلية للتكاليف (*OVERALL COST EFFICIENCY*) وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن المصرف مؤسسة انتاجية تستخدم عناصر الانتاج، مثل العمل ورأس المال والودائع لتنتج القروض والخدمات المصرفية وغيرها، فإن الكفاءة الانتاجية للمصرف لا تختلف عنها في المؤسسة الاقتصادية، ويمكن شرح مكوناتها المتمثلة في: الكفاءة التقنية، والكفاءة التخصيصية، من خلال التوضيح التالي:

نفترض وجود ثلاث بنوك هي: (أ) و(ب) و(ج) تنتج منتوجا وحيدا وتستخدم عنصرين من عناصر الانتاج (ر) و (ع)، الشكل (4.3).

البنوك الثلاث تنتج مستوى معين من الانتاج ممثلا بالمنحنى س سَ الذي يمثل حدا لكل توفيقات المدخلات التي يمكن أن تنتج نفس المستوى من الانتاج، بحيث أن أي نقص في أي عنصر من عناصر الانتاج (ولو في عنصر واحد) سيؤدي إلى الانخفاض في مستوى الانتاج.

ويمثل الخط (م مَ) خط الميزانية أو خط التكلفة الذي يعبر عن تكاليف عناصر الانتاج.

---

1. Robert, T. Ibid, p:42.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الشكل (4.3) الكفاءة: التقنية والتخصيصية و الكلية

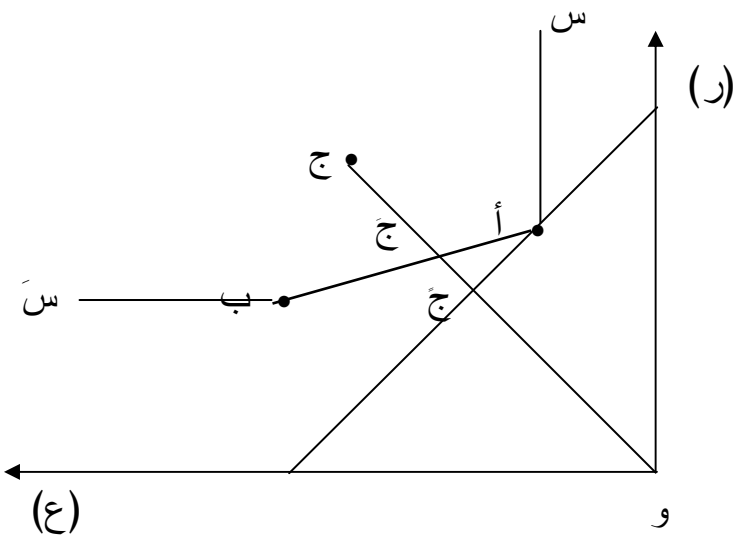

المصدر: بالإعتماد على الشكل(1) في: *David, C.W. & Paul, W.W. p:45.*

وعليه يمكن النظر للبنك (أ) على أنه كفء من الناحيتين التقنية والتخصصية وبالتالي كفءا انتاجيا، أومن حيث الكفاءة الكلية للتكاليف(*Overall cost efficiency*)، لأن النقطة (أ) تقع على المنحنى س سَ وعلى خط الميزانية م مَ.

بينما البنك (ب) كفء من الناحية التقنية وليس كفءا من الناحية التخصصية وبالتالي ليس كفء انتاجيا أي ليس كفءا من حيث الكفاءة الكلية للتكاليف؛ فهو يقع على منحنى الإنتاج س سَ ويبتعد عن خط التكلفة م مَ.

وأما البنك (ج) فهو ليس كفءا لا من الناحية التقنية ولا من الناحية التخصصية وبالتالي ليس كفء انتاجيا، لأن النقطة (ج) بعيدة عن س سَ، وعن م مَ.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ويمكن شرح وقياس الكفاءات على النحو التالي:

بالنسبة للبنك (ج) فإن هناك ضعف في الكفاءة التقنية لاستعمال المدخلات، ويمكن قياس هذا الضعف، أواللاكفاءة من الناحية التقنية، بالمسافة الممثلة بنسبة: (و ج / و ج).

وبمعنى آخر، فإن تخفيض الكميات المستعملة من عناصر الانتاج بهذه النسبة فإن البنك يمكن أن ينتقل من النقطة ج إلى النقطة جَ وبالتالي يصبح كفءاً من الناحية التقنية.

والبنك (ج) غير كفء أيضا من حيث تسعير عوامل الإنتاج، أي من حيث الكفاءة التخصيصية، فهو يستخدم توليفة مكلفة مقارنة بالبنك (أ)، فالنقطة جَ تقع على خط تكلفة أعلى من م مَ. وعليه يجب تعديل أسعارعوامل الإنتاج بنسبة المسافة: (وجً / وجَ) لأن جَ مماثلة للنقطة أ وتقعان على نفس خط الميزانية.

وتقاس الكفاءة الكلية للتكاليف للبنك (ج) بالنسبة (وجً / وج) والتي تعتبر محصلة الكفاءة التقنية والكفاءة التخصيصية، أي: (وجَ / وج) × (وجً / وجَ) = (وجً / وج)

2. كفاءة وفورات الحجم

تعرف كفاءة وفورات الحجم بكفاءة الحجم ويتم تحديدها عن طريق مقارنة مقياس الكفاءة التقنية في ظل فرضية ثبات غلة الحجم، مع مقياس الكفاءة التقنية بخلاف فرضية ثبات غلة الحجم. ويمكن توضيح هذا التعريف بشيء من التفصيل.

لا شك أن هناك ارتباط وتداخل بين مصطلح الحد الأدنى الكفء والكفاءة التقنية، وعليه نقول أن فرضية ثبات غلة الحجم تتحقق عند مستوى الحد الأدنى الكفء بالنسبة لمنحنى التكلفة المتوسطة في المدى البعيد أي عندما تشتغل المؤسسة المصرفية عند هذا

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

المستوى فإن الكفاءة التقنية و كفاءة الحجم تساوي الواحد، وعليه تتم مقارنة نتائج الكفاءة التقنية أو كفاءة الحجم بمدى اختلافها عن الواحد.[1]

ونستطيع توضيح العلاقة بين غلة الحجم و وفورات الحجم بالرجوع إلى منحنى التكلفة المتوسطة في المدى الطويل الشكل (3. 3) السابق. فنجد أن وفورات الحجم ترتبط بغلة الحجم، التي تعتبر مقياس للتغير النسبي في الانتاج إلى التغير النسبي في عناصر الانتاج، فإذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فتكون لدينا حالة غلة الحجم متزايدة، وإذا كانت النسبة أقل من الواحد فتكون لدينا حالة تناقص غلة الحجم، وإذا كانت النسبة تساوي الواحد فلدينا حالة ثبات غلة الحجم.

وعليه يمكن القول أن وفورات الحجم ترتبط بثبات غلة الحجم عند مستوى الحد الأدنى الكفء وبالتالي فإن:[2]

(وفورات الحجم = غلة الحجم – 1).

وعليه تكون وفورات الحجم معدومة عندما تكون غلة الحجم ثابتة

وتكون وفورات الحجم موجبة عندما تكون غلة الحجم متزايدة

وتكون وفورات الحجم سالبة عندما تكون غلة الحجم متناقصة.

---

1. *David, C.W. & Paul, W.W. p:8.*

2. عطية عبد القادر، مرجع سابق، ص:

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الشكل (3. 5) غلة الحجم ووفورات الحجم

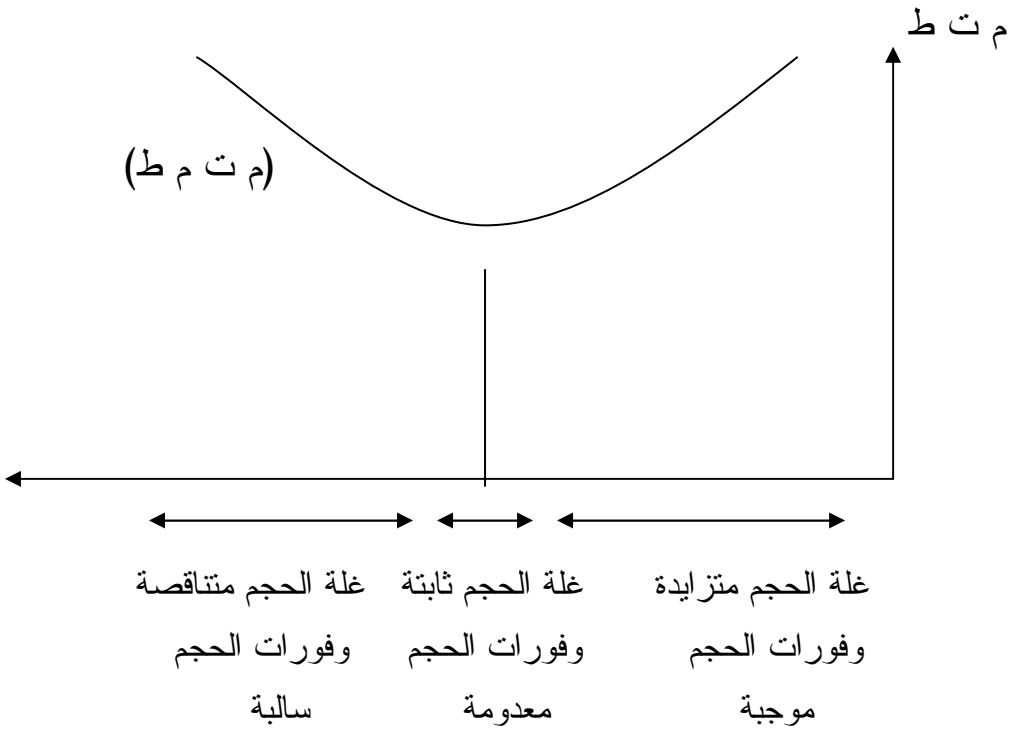

3. كفاءة وفورات النطاق:

كما رأينا في المطلب الثاني في المبحث الثاني، إذا كان باستطاعة البنك أن ينتج مزيجا من المنتجات بتكلفة إجمالية أقل من تكلفة أن ينتج كل منتج من المزيج على حدى فنقول عنه بأنه يتوفر على وفورات نطاق وأنه كفء من حيث تنويع منتجاته، وإذا كان لايستطيع ذلك فنقول عنه بأنه يتصف باللاكفاءة في تنويع منتجاته.

وتقاس كفاءة وفورات النطاق بحساب قيمة الوفورات التي أشرنا إليها في المطلب وهي:

$$س = ت ك_1 + ت ك_2 - ت (ك_1 + ك_2) / ت(ك_1 + ك_2) > 0$$

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

4. كفاءة إكس: X-Efficiency

وتعرف بالكفاءة التشغيلية، وتعرف على أنها " الكفاءة في استخدام المدخلات " [1]

ويرى بعض الاقتصاديين بأن هذا النوع من الكفاءة في العمل المصرفي يتأثر بعوامل عديدة منها:[2]

مشاكل الوكالات المصرفية المتعلقة بين المالكين ومسيري هذه الوكالات؛ التشريعات والتنظيمات والبنية القانونية للمصارف، وتتأثر أيضابحجم ونطاق العمليات المصرفية.

ويرى بعض الاقتصاديين أن هذا النوع من الكفاءة المصرفية له آثار أكبر على عملية القدرة التسييرية لمراقبة التكاليف أو تعظيم الأرباح، من آثاركل من حجم ونطاق (مجال) الانتاج على التكاليف، حيث تقدر بالنسبة لكفاءة إكس ***X-Efficiency*** بـــ: *20 %* أو أكثر من التكاليف، في حين اللاكفاءة عن حجم انتاجية ومزيج المنتجات، عندما يتم تقديرها بشكل دقيق،فهي أقل من *5%* من التكاليف.[3]

وتمثل اللاكفاءة إكس *X-inefficiency* الانحراف عن الحد الكفء. وتقاس كفاءة إكس بعدة طرق منها النسبة الدنيا للمدخلات أو المخرجات، أو النسبة الدنيا للتكاليف الكلية على الأصول الإجمالية أو مايعرف بمتوسط التكلفة الكلية، أو بأقصى المخرجات إلى المدخلات، وباستخدام طرق التقدير فهي تقاس بمدى انحراف القيم الحالية عن القيم المتوقعة التي تمثل الحد الكفء.

---

1. Robert , T. Ibid, p : 1.

2. Allen, N.B. & Williem, C.H. The efficiency of financial institutions: A review and past, present and future. J.B.F , 17 (1993), NH, p: 222 - 242.

3. Allen, N.B. & Williem, C.H. Ibid P: 222 - 242.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ملخص الفصل الثالث

لا يختلف مفهوم الكفاءة في المؤسسة المصرفية عنه في المؤسسة الاقتصادية، ولكن نتيجة اختلاف طبيعة نشاطها عن المؤسسة الاقتصادية، تواجه المؤسسة المصرفية صعوبات في تحديد مدخلات ومخرجاتها كمؤسسة انتاجية وبالتالي التعامل مع قياس الكفاءة من الناحية التطبيقية، وقد وفرت طريقتا الوساطة والانتاج حلا لما يمكن اعتباره مدخلة وما يمكن اعتباره مخرجة بالنسبة للمؤسسة المصرفية وبالتالي قللت من المشاكل التي تواجه المحللين والاقتصاديين عند دراسة وتحليل الكفاءة في المؤسسة المصرفية.

ولقد اهتم الاقتصاديون في دراساتهم للكفاءة المصرفية بثلاث أنواع من التكاليف:

- كفاءة التكاليف الكلية (*Overall cost efficiency*) والتي تعتبر محصلة للكفاءة التقنية في استعمال عناصر الانتاج، والكفاءة التخصيصية لتسعير عوامل الانتاج.
- أما النوع الثاني من الكفاءة التي اهتم بها الاقتصاديون فيتمثل في الكفاءة في وفورات الحجم وهو ما يعرف بكفاءة الحجم (*Scale efficiency*) والتي تنتج عن التوسع في حجم النشاط بالنسبة للمؤسسة المصرفية، وتكتسي دراسة هذا النوع الكفاءة أهمية في تحديد حجم الاستثمارات وحجم الانتاج وتسعير المنتجات.
- أما النوع الثالث من الكفاءة فيتمثل في كفاءة وفورات النطاق أو ما يعرف بكفاءة التنويع في المنتجات (*Scope Efficiency*)، حيث أن التنوع أو التعدد في النشاطات خاصية تتميز بها البنوك عن المؤسسات الاقتصادية الاخرى، وبالتالي يعتمد قرار التنويع في المنتجات والخدمات على دراسة وتحليل وفورات النطاق وكفاءة النطاق بشكل أساسي.

ولا شك أن أدوات وطرق قياس هذه الأنواع من الكفاءة يتعدد ويتنوع حسب تنوع صيغ النشاط المصرفي، وهو ما سنتناوله في الفصل القادم.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الفصل الرابع

قياس الكفاءة المصرفية

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

تمهيد

تعددت طرق وأدوات قياس الكفاءة المصرفية، رغم الصعوبات والمشاكل التي يواجهها الباحثون والاقتصاديون في توحيد مقاييس دقيقة ومحددة لأنشطة المؤسسات المصرفية، وذلك نتيجة تداخل واختلاف وعدم تجانس مدخلات ومخرجات البنوك، كمؤسسات إنتاجية.

ولقد استخدمت العديد من النماذج المالية والرياضية والإحصائية (الكمية) لتقدير وقياس مؤشرات الكفاءة المصرفية، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

وسنحاول في هذا الفصل إبراز أهم الصعوبات التي تواجه عملية قياس مؤشرات الكفاءة المصرفية وذلك في المبحث الأول.

ونعرض في المبحث الثاني نموذج العائد على حقوق الملكية كنموذج مالي لتقييم أداء المؤسسات المصرفية، ومن خلاله نوضح مؤشر هامش الربح كمؤشر لكفاءة إدارة التكاليف.

أما المبحث الثالث فنحاول تلخيص الطرق الكمية المستخدمة في تقدير وحساب مؤشرات الكفاءة المصرفية.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

IV. 1 صعوبات قياس الكفاءة في المؤسسات المصرفية

تكمن صعوبة قياس الكفاءة في المؤسسة المصرفية نتيجة تعدد مدخلاتها و مخرجاتها ونتيجة تنوع وتعدد الطرق والأدوات الإقتصادية والقياسية المستخدمة لتحليل مؤشرات الكفاءة. وسنوجز شرح هذين النقطتين في المطلبين التاليين:

IV.1.1 تعدد مدخلات و مخرجات المؤسسة المصرفية

لا شك أن لطبيعة نشاط المؤسسة المصرفية ولتطور نشاطها عبر الزمن، حيث تحولت المؤسسات المصرفية من الاقتصار على القيام بعملية الوساطة المالية إلى القيام بالأعمال الاستثمارية المالية الأخرى، ومن بنوك تجارية أو متخصصة إلى بنوك شاملة، قد جعل من عملية قياس الكفاءة المصرفية عملية تتضمن جزءا من الريب أوعدم الدقة ناتجة عن صعوبة تحديد المقاييس الدقيقة التي تعبر عن نشاط، أو عن مدخلات ومخرجات البنك.

ورغم أن طريقة الوساطة وطريقة الانتاج التي أشرنا لهما في الفصل السابق، قد مهدت وسهلت عملية التعامل مع المدخلات والمخرجات عند قياس مؤشرات الكفاءة، إلا أنها أوجدت إشكالا آخر تمثل في اختلاف النتائج المتوصل إليها باستخدام هذه الطرق، وبالتالي وجود حساسية للكفاءة اتجاه طريقة تحديد مدخلات ومخرجات البنك؛ فعدد الصفقات أو عدد حسابات الودائع مثلا، وفق طريقة الانتاج، يختلف تماما عند التعبير عنها بالدنانير أو الدولارات وفق طريقة الوساطة، وسيكون لذلك تأثير على مؤشرات الكفاءة وبالتالي مؤشرات الربحية أو مؤشرات تقييم الأداء.

ونتيجة لذلك نجد توجه عام لكثير من الدراسات نحو تطبيق طريقة الوساطة لقياس الكفاءة المصرفية، لما تتميز به عن طريقة الإنتاج، فهي أكثر تعبيرا عن طبيعة نشاط المؤسسة المصرفية، وتاخذ بعين الإعتبار جميع التكاليف (تكاليف الإستغلال و خارج الإستغلال).[1]

---

1. David, C.W. & Paul, W.W. Ibid, p:43.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

كما ان هناك بعض الدراسات تحاول المقاربة أو الجمع بين الطريقتين لتحديد مدى الاختلاف والتباين في مؤشرات الكفاءة والناتج عن اختلاف الطريقة.

إن هذا الاختلاف والتنوع في طبيعة نشاط المؤسسة المصرفية وتعدد طرق قياس مدخلاتها ومخرجاتها صاحبه تنوع في طرق وأدوات قياس الكفاءة المصرفية وهو ما سنتناوله في المطلب التالي.

2.1.IV تعدد مقاييس الكفاءة في المؤسسة المصرفية

تعددت وتنوعت طرق وأدوات قياس الكفاءة المصرفية عبر تطور الدراسات التطبيقية للكفاءة المصرفية، ويمكن النظر إلى هذا التنوع من مدخلين رئيسيين:

مدخل أدوات التحليل الاقتصادي، حيث تعددت أدوات التحليل الإقتصادي للتعبير عن مؤشرات الكفاءة أو وفورات الحجم أو غيرها من المقاييس.

فقد أستخدم الانتاج أو دالة الانتاج مثلا كأداة لقياس وفورات الحجم في البنوك.[1]

كما استخدم الربح أو دالة الربح كأداة لاشتقاق الكفاءة المصرفية.[2]

وفي الآونة الأخيرة ركزت معظم الدراسات على دالة التكاليف كوسيلة لقياس مؤشرات الكفاءة.(*)

أما مدخل أدوات القياس فهي الأخرى كثيرة، ويمكن تلخيصهافي هذا المطلب في ثلاث أدوات رئيسية، على أن يتم تفصيلها في المبحثين اللاحقين:

---

1. *JEFFREY, A.C. Estimation of Economies of Scale in Banking Using a Generalized Funcyional Form. Journal of Money, Credit, and Banking , Vol 16 , No . 1, 53-68, (1984).*
2. *Allen N.B & Diana H & David B.H Bank efficiency derived from the profit function. Journal of Bamking and Finance 17 (1993), 317-347, N-H*

(*) معظم الدراسات التطبيقية الأخيرة إستخدمت دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية، والتي سنتناولها في الدراسة التطبيقية بشيء من التفصيل.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

1. النسب المالية

يعتبر التحليل المالي مدخلا كلاسيكيا لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية والمصرفية على السواء، ولا زال يكتسي أهمية كبيرة لدى الإقتصاديين، خاصة التحليل الديناميكي و التحليل المقارن؛ وسنتناول في المبحث الثاني من هذا الفصل، قياس الكفاءة المصرفية في إدارة التكاليف من خلال تحليل مؤشر هامش الربح كنسبة مالية، ضمن نموذج متكامل يعرف بنموذج العائد على حقوق الملكية.[1]

2. البرمجة الخطية

استخدمت البرمجة الخطية كأداة كمية غير معلمية لتقدير مؤشرات الكفاءة المصرفية، وذلك انطلاقا من مفهوم الكفاءة المتمثلة في تعظيم الانتاج ضمن قيود الموارد المحدودة أو تدنية تكلفة الموارد في ظل قيد حجم انتاج معين.

3. طرق التقدير الإحصائي

للتقدير الإحصائي أهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية بشكل عام، ولقد استخدمت أدوات التقدير الإحصائي بشكل واسع في قياس مؤشرات الكفاءة المصرفية، وسنتناول هذه الطرق بشيئ من التفصيل في المبحث الثالث من هذا الفصل.

---

1. Mona, J.G. & Dixi, L. M. Managing Financial Institutions an Asset/ Liability approach, Part 4, chapter 22 (Performance Evaluation) . p:

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

2.IV قياس الكفاءة المصرفية من خلال مؤشر العائد على حقوق الملكية

يعتبر العائد على حقوق الملكية (*ROE*) مؤشرا ماليا رئيسيا لتقييم أداء المؤسسات المصرفية، لذا سنوضح مكوناته كنموذج لتقييم الأداء في المطلب الأول، ونتناول بالشرح أحد مكوناته وهو هامش الربح (*PM*) كمؤشر لقياس الكفاءة في إدارة تكاليف المؤسسة المصرفية، وذلك في المطلب الثاني.

1.2.IV العائد على حقوق الملكية نموذج متكامل لتقييم الأداء

أعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة ، مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، وقد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف دايفيد كول ، كإجراء لتقييم أداء المصارف، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح المصرف الخاصة بمخاطر تم اختيارها، تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل الفائدة، ومخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل.[1]

ويمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج في مجموعتين من النسب، مجموعة تتعلق بقياس العائد والربحية ومجموعة تقيس المخاطر المختارة.

فيما يتعلق بمجموعة العائد أو الربحية يمكن توضيح العلاقة بين مؤشراتها من خلال نظام متكامل يعرف بـــ : "نظام ديبون " " *Dupont system* ".[2]

1.طارق عبد العال، تقييم اداء البنوك التجارية، تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية، الإسكندرية. مصر، 1999، ص:71.

2. Mona, J.G. & Dixi, L. M. Ibid; p: 662.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة في إدارة التكاليف، وإنتاجية الأصول على ربحية الأصول أو على ما يعرف بمؤشر العائد على الأصول (*ROA*)، كما يبين قدرة الرافعة المالية(**EM**) على رفع العائد على حقوق الملكية (*ROE*) إلي مستوى أعلى من العائد على الأصول .

ويتحدد مؤشر العائد على الأصول (*ROA*) بمؤشرين هما:

- هامش الربح (*PM*) الذي يدل على الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف. فكلما إرتفع هذا المؤشر كلما دل على كفاءة وقدرة على التحكم في تكاليف المؤسسة.
- منفعة الأصول (*AU*) ويسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الإستغلال أوالإستعمال الأفضل للأصول، ويمثل إنتاجية الأصول. فكلما إرتفع هذا المؤشر كلما دل على جودة الأصول.

* يقاس مؤشرهامش الربح بالعلاقة التالية:

هامش الربح = الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات.

* يقاس مؤشرمنفعة الأصول بالعلاقة التالية:

منفعة الأصول = إجمال الإيرادات / إجمالي الأصول.

وعليه فإن:

العائد علي الأصول = هامش الربح × منفعة الأصول أي

$$ROA = PM \times UA$$

العائد على الأصول = (الدخل الصافي/ إجمالي الإيرادات) × (إجمالي الإيرادات/ إجمالي الأصول)

= (الدخل الصافي / إجمالي الأصول)

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

هذه الصيغة تركز الإنتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيئ، فمثلا إذا حققت مؤسسة ما عائداً على الأصول مرتفعاً فيكون سببه أنها أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع، أو باستخدم أفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو انتاجية الأصول أو عن طريق التحسن في كلا المجالين. بالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما أو لكليهما.[1]

المساهمة الثانية لنموذج " ديبون " (*Dupont*) هي شرح وتوضيح العلاقة بين العائد على الأصول (*ROA*) و العائد على حقوق الملكية (*ROE*).
إن الفرق بين الاثنين ينبع من استخدام مضاعف حقوق الملكية؛ إذ عن طريق ضرب العائد على الأصول (*ROA*) بمضاعف حقوق الملكية (*EM*) الذي يقاس بالعلاقة التالية:

مضاعف حق الملكية = (إجمالي الأصول / حقوق الملكية)

فإنه يمكن حساب العائد على حقوق الملكية بالشكل التالي:

العائد على حقوق الملكية = (إجمالي الإيرادات/ إجمالي الأصول) × (الدخل الصافي/ إجمال الإيرادات) × (إجمالي الأصول/ حقوق الملكية) أي

$$EM \times PM \times UA = ROE$$

ما يستفاد من هذه الصيغة أنها تفسر الأداء بشكل أفضل، فإذا حققت مؤسسة ما عائداً على حقوق الملكية مرتفعاً أو منخفضاً فإنه يمكن تتبع أو ارجاع سبب هذا الارتفاع أو الانخفاض إلى العائد علىالأصول أو إلى الرافعة أو لكليهما.[2]

1. *Mona, J.G. & Dixi, L. M. Ibid, p: 662.*
2. *Mona, J.G. & Dixi, L. M. Ibid, p: 663.*

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

إذا كان السبب في إرتفاع العائد على حقوق الملكية يعود إلى الرافعة المالية، فإن المحللين والمساهمين يتعرفون إلى مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد والأداء؛ وبالمقابل فإذا تحقق العائد على حقوق الملكية المرتفع من خلال إدارة ممتازة للأصول (محصلة للكفاءة والإنتاجية) فإنه ستكون في هذه الحالة رسالة أخرى للمحليين والمساهمين عن إدارة المؤسسة.

أما المجموعة الثانية فهي مؤشرات لقياس المخاطر الرئيسية التي تواجه أي مصرف ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات بنسبة واحدة أو عدة نسب، حسب ما يقتضيه التحليل وحسب العناصر المكونة أو المرتبطة بالخطر المعين.
ويمكن تلخيص بعض النسب لمؤشرات المخاطر الرئيسية في الجدول التالي:[1]

الجدول (1.4)
نسب المخاطر

المخاطر	النسب
مخاطر الائتمان	مخصصات خسائر القروض/ إجمالي القروض
مخاطر السيولة	الودائع الأساسية / إجمالي الأصول
مخاطر سعر الفائدة	الأصول الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول الخصوم الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول
مخاطر رأس المال	حقوق الملكية / الأصول الخطرة إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول
مخاطر التشغيل	إجمالي المصاريف/ عدد العمال

المصدر: بالاعتماد على طارق عبد العال

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

1. طارق عبد العال، مرجع سابق، ص: 100.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

يمتاز نموذج العائد على حقوق الملكية بمرونة كبيرة حيث يمكن تحليل كل مؤشر إلى مؤشرات جزئية تعكس مجالات القرار بشكل تفصيلي. (وهو ما سنوضحه في المطلب الثاني عند شرح مؤشر هامش الربح).

كما يسمح هذا النموذج عند التحليل بربط العلاقة بين مؤشرات العائد ومؤشرات المخاطرة، كما هو الحال بالنسبة لمؤشر مضاعف حقوق الملكية مثلا، حيث يؤدي إلى رفع مستوى الربحية ويعكس، في نفس الوقت، مستوى مخاطر رأس المال.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

2.2.IV هامش الربح كمؤشر لقياس الكفاءة المصرفية

يعتبر هامش الربح مؤشرا هاما لقياس الكفاءة في إدارة التكاليف، فكلما إرتفع هذا المؤشر كلما إرتفع مؤشر العائد على الأصول، الذي يعتبر المؤشر الرئيسي لربحية البنك. ولا يتحقق الارتفاع في هامش الربح إلا بالتحكم ومراقبة تكاليف الاستغلال المصرفي وتكاليف خارج الاستغلال المصرفي، ويمكن توضيح مكونات هامش الربح كما يلي:

مؤشر هامش الربح يعطى بالمعادلة:

هامش الربح = الدخل الصافي / الإيرادات الإجمالية. (1)

فإذا كان: الدخل الصافي = الإيرادات الإجمالية – التكاليف الإجمالية – الضرائب

فتكون المعادلة (1) على النحو:

هامش الربح = (الإيرادات الإجمالية – التكاليف الإجمالية – الضرائب) / الإيرادات الإجمالية (2)

ويمكن كتابة المعادلة (2) على النحو التالي:

$$\text{هامش الربح} = \frac{\text{الإيرادات الإجمالية}}{\text{الإيرادات الإجمالية}} - \frac{\text{التكاليف الإجمالية}}{\text{الإيرادات الإجمالية}} - \frac{\text{الضـــــرائب}}{\text{الإيرادات الإجمالية}} \quad (3)$$

وإذا تمت تجزئة التكاليف الإجمالية إلى تكاليف الاستغلال المصرفي وتكاليف خارج الاستغلال المصرفي فتكون لدينا المعادلة (3) على النحو التالي:

$$\text{ها.ر} = 1 - \frac{\text{ت .الاستغلال المصرفي}}{\text{الإيرادات الإجمالية}} - \frac{\text{ت. خ.الاستغلال المصرفي}}{\text{الإيرادات الإجمالية}} - \frac{\text{الضرائب}}{\text{إ. الإجمالية}} \quad (4)$$

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وواضح من المعادلة (4) أن هامش الربح هو ما تبقى من مبيعات الإيرادات بعد إستنفاد مصاريف الاستغلال المصرفي واستنفاد مصاريف خارج الاستغلال المصرفي ثم الضرائب إذا غطت الإيرادات إجمالي التكاليف.

وواضح أيضا أنه بالإمكان تجزئة مصاريف الإستغلال و خارج الإستغلال المصرفي إلى عناصر جزئية، وبالتالي تحديد ومراقبة مدى إستنفاد كل عنصر لإيرادات المؤسسة المصرفية.

ونخلص إلى القول أن مؤشر هامش الربح يتأثر بشكل مباشر بعناصر تكاليف الاستغلال المصرفي وعناصر تكاليف خارج الاستغلال المصرفي، فكلما كانت هذه التكاليف منخفضة كلما أدى إلى ارتفاع مؤشر هامش الربح وزيادة الكفاءة، وكلما كانت التكاليف مرتفعة كلما أدى إلى انخفاض هامش الربح وزيادة اللاكفاءة في التكاليف.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

3.IV قياس الكفاءة المصرفية باستخدام الطرق الكمية

يمكن تمييز نوعين من الطرق الكمية لقياس الكفاءة المصرفية: طريقة تعتمد البرمجة الخطية كنموذج غير معلمي، وهو ما يوضحه المطلب الأول؛ وطريقة تعتمد التقدير الإحصائي كنموذج معلمي، وهو ما توضحه المطالب الثلاث الأخرى.

1.3.IV طريقة " تحليل المعطيات المغلفة " (*)(*DEA*)

تعرف هذه الطريقة بأنها تقنية غير معلمية (*Non-Parametric*) تستخدم مبادئ نظرية البرمجة الخطية لاختبار نشاط أو استغلال بنك مقارنة بنشاط بنوك أخرى ضمن عينة من البنوك، بمعنى أن هذه التقنية تقدم لنا مؤشر " أفضل تطبيق" لمستوى تكنولوجي، يعتمد أو يستند إلى خبرات عينة من البنوك، وليس بالضرورة أن تقدم لنا مؤشر يقابل المستوى التكنولوجي الأكثر كفاءة المتاح.

تم تقديم هذه التقنية من طرف (*Charnes & al*) سنة *1978* معتمدين على عمل *Farrell* سنة (*1957*) وطورها(*Banker & al*) سنة *1984* ، وأثبتا أن مقياس الكفاءة لدى (*Charnes & al*) يمكن أن ينقسم إلى مقياسين هما: مقياس الكفاءة التقنية الصافي (*Pure Technical Efficiency*) ومقياس كفاءة الحجم (*Scale Efficiency*).[1]

تعتمد تقنية (*DEA*) على تشكيل حد (*Frontier*) يستند إلى البيانات الحالية لعينة كبيرة من البنوك، تقسم هذه العينة إلى عينات جزئية (فرعية) لها نفس المستوى والمزيج من الانتاج وتواجه أسعار مدخلات متشابهة.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

في كل عينة جزئية، البنك الذي يحقق أدنى تكلفة كلية، يمثل أفضل تطبيق لهذه العينة؛ والبنوك التي تمثل أفضل تطبيق تشكل حدا للكفاءة *efficiency frontier* يغطي أو يغلف " envelops " البنوك الأخرى في العينة، ويمكن استخدامه لتقييم كفاءة البنوك.[2]

---

1. Stephen, M.M. & Athanasios, G.N. The technical efficiency of large bank production Journal of banking and finance 20 (1996) p: 496, 500

2. Robert, T. Ibid, p: 3.

(*) DEA: Data Envelopment Analysis.

البنوك التي تقع على الحد تعتبر كفأة، في حين البنوك التي تقع داخل الحد (لا تقع على الحد) فهي غير كفأة. تقاس الكفاءة في هذه الحالة عن طريق النسبة للمخرجات الموزونة مقابل المدخلات الموزونة، هذه النسبة (تتراوح) تأخذ القيم بين الصفر والواحد، إذا كانت نسبة البنك تساوي الواحد فالبنك كفء، وإذا كانت النسبة لا تساوي الواحد فالبنك غير كفء.

البنك الكفء في هذه الحالة، ليس بالضرورة أنه ينتج المستوى الأمثل من المخرجات من المدخلات المتاحة، بل إنه ينتج أفضل تطبيق لمستوى الانتاج لبنوك العينة.

2.3.IV طريقة " حد التكلفة العشوائية " (SEFA)(*)

تعتمد هذه الطريقة على تقنيات الانحدار لتقدير دالة التكاليف الكلية كمتغير تابع لعدة متغيرات (مستقلة)، تتضمن أسعار المدخلات ومستوى مزيج المخرجات.

تشكل التكلفة الكلية المقدرة (المتوقعة) الحد العشوائي الذي يفترض انه يمثل أفضل تطبيق.

وعليه، فإن المصرف الذي تكلفته الحالية تساوي تكلفته المتوقعة سيمثل أفضل تطبيق، مع إفتراض مراقبة النموذج لجميع مكونات التكلفة باستثناء "كفاءة إكس".

وتقاس كفاءة إكس النسبية للمصرف عن طريق درجة اختلاف التكلفة الحالية عن قيمتها المتوقعة، مع افتراض أن التكلفة الحالية للمصرف لا يمكن أن تكون أقل من قيمتها المتوقعة.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

بعض محددات التكلفة بخلاف تكلفة إكس لا يمكن مراقبتها لأنها غير معروفة أو لا يمكن قياسها، تتمثل في الأخطاء العشوائية للإنحدار، والتي تكون موزعة توزيعا طبيعيا؛ في حين أن الأخطاء الناتجة عن كفاءة إكس يفترض أن تكون موزعة توزيعا نصف طبيعي أو تأخذ منحنى إتجاه واحد.

(*) *SEFA : Stochastic Econometric Frontier Approach.*

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وبالعودة للخصائص الإحصائية للتوزيعين (الطبيعي والنصف طبيعي)، يمكن تمييز الإنحراف بين التكلفة الحالية و المتوقعة المرتبطة بكفاءة إكس عن الإنحراف بن التكلفتين المرتبط بالعوامل الأخرى أو الأخطاء العشوائية.[1]

وقد قدم (*Berger & Humphrey*) إنتقادا لهذه الطريقة وبين تطبيقيا أن الأخطاء أو الإنحرافات الناتجة عن كفاءة إكس ليست موزعة توزيعا نصف طبيعي، وقدم طريقة أخرى لقياس الكفاءة تعرف بـــ: " الحد السميك".[2]

2.3.IV طريقة " الحد السميك " (*TFA*)[(*)]

تم تطوير هذه الطريقة من طرف (*Berger & Humphrey*) وذلك سنة *1991* ، وتستمد عناصرها من الطريقتين السابقتين (*DEA*) و (*SEFA*)، فهي تتبنى فرضية أن إنحرافات التكلفة الكلية الحالية عن المتوقعة مرتبطة بالأخطاء العشوائية ومرتبطة أيضا بكفاءة إكس، وهو ما يتوافق وطريقة (*SEFA*).

وتفترض أن أفضل تطبيق يظهر من خلال عيينات فرعية من المصارف، مثلما تطبقه طريقة (*DEA*).

تفترض هذه الطريقة أنه ، في المتوسط، المصارف التي تتمتع نسبيا بمتوسط تكلفة منخفض (التكلفة الاجمالية / الأصول الإجمالية) تشكل معيارا للكفاءة التشغيلية والتي من خلالها يمكن قياس الكفاءة للمصارف الأخرى.

تتحدد أو تعرف المصارف ذات التكلفة المتوسطة المنخفضة بأنها تلك المصارف التي تقع في أدنى رباعي أو ربيعي من حيث متوسط التكلفة ضمن المجموعة أو العينة.

ويتحدد أفضل تطبيق عن طرق تقدير دالة التكاليف الكلية للعينة الفرعية المحدودة بهذه المصارف، وعليه تعود ، في هذه الحالة، إنحرافات التكلفة الحالية عن قيمتها المتوقعة للخطأ العشوائي فقط.

---

1. *Robert, T. Ibid, p: 4 .*
2. *Robert, T. Ibid, p: 5.*

(*) TFA: Thick Frontier Approach.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

3.3.IV طريقة " التوزيع الحر " (DFA) (*)

تطبق هذه الطريقة عندما تتوفر البيانات والمعطيات لأكثر من سنة أي لفترة معينة. تفترض أن اللاكفاءة مستقرة عبر الزمن، في حين الأخطاء العشوائية تتوسط عبر نفس الفترة أي مقياس اللاكفاءة للبنوك لمجموعة من السنوات (خلال فترة معينة) يؤخذ على أنه متوسط مقاييس اللاكفاءة عبر كل سنوات الفترة.

* *DFA: Distribution Free Approach*

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ملخص الفصل الرابع

تعددت أنشطة وأعمال المؤسسات المصرفية، وتعددت طرق قياس مدخلاتها ومخرجاتها، وبذلك تنوعت طرق وأدوات قياس مؤشرات الكفاءة المصرفية.

وتعتبرطريقتا الانتاج والوساطة في تحديد مدخلات ومخرجات المؤسسة المصرفية أدوات هامة عند تحليل العملية الانتاجية في المؤسسة المصرفية، حيث ساهمتا بشكل كبير وواسع في انجاز العديد من الدراسات التطبيقية لقياس مؤشرات الكفاءة المصرفية.

ويمكن حصر طرق قياس مؤشرات الكفاءة المصرفية في ثلاث أدوات:

- أدوات التحليل المالي: والمتمثلة أساسا في العائد على الحقوق الملكية كنموذج لتقييم الأداء، يعتمد هذا النموذج على مؤشر هامش الربح لقياس الكفاءة في إدارة التكاليف، بالإضافة إلى نماذج أخرى كالقيمة الاقتصادية المضافة ومقياس ***CAMELS*** لترتيب البنوك من حيث الأداء.

- الأدوات الكمية المتمثلة في: البرمجة الخطية كأداة تقدير للنماذج غير المعلمية، وتعتمد هذه النماذج على تحليل البيانات وفق طريقة تحليل البيانات المغلفة*DEA* .

- وأدوات التقدير الإحصائي التي تعددت هي الأخرى، حيث نجد ثلاث طرق أساسية هي: طريقة الحد القياسي العشوائي، وطريقة الحد السميك، وطريقة التوزيع الحر.

ويلاحظ أن معظم الدراسات التطبيقية الكمية قد ركزت على مدخل التكاليف بدرجة كبيرة لقياس مؤشرات الكفاءة، في حين كانت هناك دراسات إعتمدت مدخل الربح أو الانتاج أو الإيرادات كاتجاه لقياس الكفاءة المصرفية.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الفصل الخامس

نشأة وتطور المؤسسات المصرفية الجزائرية

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

تمهيد

نشأت المؤسسات المصرفية والمالية الجزائرية الحديثة في ظل الاستعمار الفرنسي للجزائر، حيث كانت في خدمة إقتصاد ليبرالي يخدم فرنسا بشكل خاص وأوروبا بشكل عام، ثم أممت هذه المؤسسات في ظل الاستقلال وأصبحت تابعة لما يعرف بالقطاع العام تماشيا وطبيعة النظام الاقتصادي الذي تبنته الجزائر بعد الاستقلال، ثم عرفت هذه المؤسسات إصلاحات هيكلية وتنظيمية أملتها ظروف تحول الاقتصاد الجزائري إلى إقتصاد السوق.

نقدم في هذا الفصل عرضا موجزا لأهم المؤسسات المصرفية والمالية التي عرفها الاقتصاد الجزائري عبر مراحل تطوره الثلاث وهي: مرحلة ما قبل الاستقلال، ومرحلة الاستقلال إلى بداية الاصلاحات (1962-1985)، ثم مرحلة الإصلاحات التي تمتد من 1986 إلى يومنا هذا؛ كما نستعرض الخصائص التي تميزت بها المؤسسات المصرفية والمالية في كل مرحلة.

نتناول هذه المراحل من خلال ثلاث مباحث رئيسية، يحتوي المبحث الأول والثاني على مطلبين، يتناول المطلب الأول أهم المؤسسات المصرفية والمالية التي عرفتها المرحلة، ويتناول المطلب الثاني خصائص المؤسسات في تلك المرحلة؛ بينما يحتوي المبحث الثالث على ثلاث مطالب، يتم سرد القوانين التمهيدية للإصلاحات في المطلب الأول، وقانون النقد والقرض وآثاره في المطلب الثاني، وأهم تعديلات الأمر (03 – 11) في المطلب الأخير.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

1.V المؤسسات المصرفية والمالية قبل الاستقلال

نوجز في هذا المبحث أهم المؤسسات المصرفية والمالية التي تم إنشاؤها في الجزائر إبان الإستعمار في المطلب الأول، ثم نحاول إستنتاج أهم الخصائص التي تميزت بها في المطلب الثاني.

1.1.V الموسسات المالية والمصرفية في ظل الاحتلال

أنشأ بنك الجزائر كأول مؤسسة مصرفية في ظل الاحتلال الفرنسي عام 1851م، ثم تحول إلى مايعرف بالبنك الجزائري التونسي في 1946م. وكبنك مركزي كانت مهامه تتمثل في عملية الإصدار النقدي وتحديد أسعار الفائدة وتحديد سقف إعادة الخصم والرقابة على البنوك، ثم أنشأ المجلس الجزائري للقرض (*CAC*) بتاريخ 16 جانفي 1947. [1]

وأنشأت البنوك التجارية التي كانت في معضمها فروعا لبنوك فرنسية أو أوروبية، ومن هذه البنوك على سبيل المثال: القرض الصناعي والتجاري(*CIC*)، البنك الوطني للتجارة والصناعة(*BNCIA*)، القرض الليوني(*CL*)، والصندوق الجزائري للقرض والبنك (*CACB*)، والشركة العامة (*SG*)، وبنك باركليز المحدود (*B.B.L*) ... وغيرها من البنوك التجارية التي أقيمت لخدمة المستعمرين الفرنسيين والاقتصاد الفرنسي بشكل عام.

كما أنشأ في الجزائر بنوك الإستثمار والأعمال مثل بنك باريس والأراضي المنخفضه (*BPPB*)، والبنك الصناعي الجزائري والبحر المتوسط (*BIAM*) الذي ضم كلا من البنك الصناعي لشمال إفريقيا (*BIAN*) وبنك وورمز(*WORMS*). [2]

بالإضافة إلى المؤسسات المصرفية المذكورة كانت هناك مؤسسات تمويلية أخرى تعرف بالمؤسسات التعاضدية وهي فروع تابعة لبنوك فرنسية تعرف بالبنوك الشعبية ومثال هذه الموسسات التمويلية:

---

1. شاكر القزويني. محاضرات في إقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص: 48 و49.
2. مفتاح صالح. إدارة النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاستقلال إلى فترة الاصلاحات، مقال ألقي في المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، مارس 2005، ص: 103-120.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

المجلس الجزائري للبنوك الشعبية (*CABP*) الذي يقوم بتمويل التجارة الصغيرة، الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي التعاضدي (*CACAM*) الذي يقوم بتمويل الجمعيات الفلاحية.

أما المؤسسات المالية التابعة للخزينة المتواجدة أثناء الاحتلال فتمثلت في مؤسسات فرعية لمؤسسات فرنسية وأخرى محلية، ومن المؤسسات الفرعية نجد: القرض الوطني، والقرض العقاري، والبنك الفرنسي للتجارة الخارجية، والصندوق الوطني للمناقصات العامة (*CNME*).

ومن المؤسسات المحلية نجد: صندوق التجهيز والتنمية الجزائري(*CEDA*) الذي أصبح فيما بعد صندوق التنمية الجزائري(*CAD*) ثم تحول إلى البنك الجزائري للتنمية (*BAD*)، ومؤسسات تقوم بتمويل القطاع الفلاحي كالشركة الفلاحية للاحتياط(*SAP*) ومهمتها منح القروض القصيرة والمتوسطة وتزويد الخدمات الخاصة، والقرض البلدي (*CM*) ومهامه تقديم قروض إستهلاكية وقروض خاصة بالقطاع الحرفي والخدمات البسيطة.[1]

V.1.2 خصائص المؤسسات المالية والمصرفية أثناء الإحتلال

تميزت مرحلة الإستعمار بتبعية الإقتصاد الجزائري للإقتصاد الفرنسي الذي كان يتصف أو يعتبر نظاما إقتصاديا رأسماليا يعتمد المنافسة والحرية كقواعد أساسية له، لذا كانت معظم المؤسسات المالية والمصرفية كفروع لبنوك أو لمؤسسات مالية فرنسية أو أوروبية.

وتميزت هذه المؤسسات بالتعدد والتنوع والتخصص في الأنشطة حيث كان القطاع المصرفي الجزائري يتكون من البنك المركزي والبنوك التجارية وبنوك الإستثمار بالإضافة إلى بنوك متخصصة، وقطاع مالي عمومي يتمثل في الخزينة والمؤسسات

1. مفتاح صالح، مرجع سابق، ص:103.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

المالية والمصرفية التابعة لها، مما يوحي بزيادة حدة المنافسة بين هذه المؤسسات وبالتالي انتعاش العمل المصرفي والمالي وانتعاش الإقتصاد.

كما يمكن استنتاج إمكانية حدوث تداخل بين صلاحيات المؤسسات المالية التابعة للخزينة والمؤسسات المصرفية التابعة للبنك المركزي نتيجة كثرة المؤسسات المالية والمصرفية.

و يمكننا أن نميز قطاعين بارزين: قطاع مالي ومصرفي متطور وهو الذي كان في خدمة الإقتصاد الفرنسي والأوروبي، وقطاع مصرفي ومالي تقليدي يقوم بتمويل الإقتصاد المحلي.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

2.V المؤسسات المصرفية الجزائرية بعد الإستقلال

نتناول في هذا المبحث المؤسسات المصرفية والمالية التي أنشأت بعد الاستقلال والتي تمت إعادة هيكلتها في الثمانينات وذلك في المطلب الأول، ونستعرض أهم خصائص هذه المرحلة في المطلب الثاني.

1.2.V المؤسسات المصرفية منذ الاستقلال إلى بداية الإصلاحات (62 – 85)

مباشرة بعد الاستقلال تم إنشاء مايعرف بمؤسسات السيادة النقدية والمالية للدولة والمتمثلة في خزينة الجزائر، التي أنشأت في *01/أوت/1962* والبنك المركزي الجزائري الذي أنشئ في ديسمبر *1962*. وإصدار العملة الوطنية في أفريل *1964*.

وأنشأ الصندوق الجزائري للتنمية (*CAD*) في ماي *1963*، والذي ضم كل من صندوق التجهيز والتنمية الجزائري (*CEDA*) والصندوق الوطني للمناقصات العامة (*CNME*) الذان كانا إبان الإستعمار، وأنشأ الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (*CNEP*) سنة *1964*. [1]

ويعتبر الصندوق الجزائري للتنمية بمثابة بنك للإستثمار، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بمثابة بنك عقاري.

وتوافقا مع النظام الإقتصادي الذي تبنته الجزائر بعد الاستقلال، تمت عملية تأميم البنوك الأجنبية وذلك من خلال إنشاء ثلاث بنوك تجارية تعرف بالبنوك الأولية وهي: [2]

1) البنك الوطني الجزائري (*BNA*) الذي أنشأ في جوان *1966*، والذي ضم البنوك الأجنبية التالية: القرض العقاري الجزائري الكويتي، والقرض الصناعي التجاري، والبنك الباريسي الوطني، وبنك باريس والأراضي المنخفضة.

---

1. مفتاح صالح، مرجع سابق، ص:106.

2. *Benmalek, R. La Reforme du secteur bancaire en Algérie, Mémoire de Maitrise, Université des sciences sociales, Toulouse I , 1998/1999, p : 13 & 14.*

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ومن مهام البنك الوطني الجزائري:

- تمويل القطاع الفلاحي، خاصة المسير ذاتيا، الذي أولته الدولة أهمية كبيرة بعد الاستقلال
- إقراض المنشآت الصناعية العامة.
- تقديم القروض القصيرة والمتوسطة.

2) القرض الشعبي الجزائري (*CPA*) الذي أنشأ في ماي *1967* والذي ضم البنوك التالية: البنك الشعبي الجزائري التجاري والصناعي لوهران، البنك الجهوي التجاري والصناعي لعنابة، البنك التجاري والصناعي للجزائر، البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري بالاضافة إلى البنوك الأجنبية التالية: البنك المختلط الجزائر– مصر، الشركة المارسيلية للقرض، الشركة الفرنسية للقرض والبنك.

ومن مهام القرض الشعبي الجزائري:

- تمويل القطاعات الاقتصادية التالية: الأشغال العمومية، الصناعة التقليدية والحرفية، والمهن الحرة، والفنادق السياحية، والصيد، قطاع التسويق والخدمات....
- تقديم القروض للمجاهدين.
- تقديم القروض للإدارات المحلية.
- تمويل مشتريات الدولة على مستوى الشركات الوطنية والولايات والبلديات.

3) البنك الجزائري الخارجي (*BEA*) الذي أنشأ في أكتوبر *1967*. وضم خمسة بنوك أجنبية وهي: القرض الليوني، الشركة العامة، البنك الصناعي للجزائر والبحر الأبيض المتوسط، بنك بركليز و بنك الأقراض للشمال ومن مهامه:

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

- التعامل مع العملاء الأجانب والقيام بعمليات التجارة الخارجية.
- تقديم ضمانات للمستوردين والمصدرين.
- تقديم القروض القصيرة الأجل للقطاع العام والخاص.
- تقديم المعلومات المتعلقة بالتجارة الخارجية.
- تمويل السركات والمؤسسات البترولية والصناعات التحويلية.

واستمرت هذه المؤسسات المصرفية إلى بداية الثمانينات حيث تمت إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام بما فيها القطاع المصرفي، ونتج عن هذه العملية إنشاء بنكين هما: [1]

1) بنك الفلاحة والتنمية الريفية (*BADR*) الذي أنشأ في *16* مارس *1982*، بعد هيكلة البنك الوطني الجزائري، وتولى بذلك مهمة تنمية وتمويل القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي التي كانت من مهام البنك الوطني الجزائري.

2) بنك التنمية المحلية (*BDL*) الذي أنشأ في *30* أفريل *1985* من خلال عملية هيكلة القرض الشعبي الجزائري واستفادة بأربعين (*40*) مقر إستغلال من مقرات القرض الشعبي الجزائري، وكانت مهامه:
المساهمة في تمويل وتنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية (التابعة للولايات والبلديات) بالإضافة إلى النشاطات المصرفية التقليدية الأخرى واحتكاره لعمليات الإقراض بالرهن.

1. مفتاح صالح، مرجع سابق، ص:110.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

2.2.V خصائص المؤسسات المصرفية والمالية خلال الفترة

تماشيا والنظام الإقتصادي الإشتراكي الذي تبنته الجزائر بعد الاستقلال لم يكن للمؤسسات المصرفية والمالية دورا بارزا في تحقيق التنمية الإقتصادية المرجوة وإنما كانت أداة لتنفيد مخططات الدولة، ويمكن تلخيص أهم خصائص ومميزات القطاع المصرفي في هذه المرحلة في النقاط التالية:

- عدم وجود قانون مصرفي موحد يحدد ويوضح العلاقة بين البنوك والبنك المركزي والخزينة وبالتالي ساد التناقص والتداخل في الصلاحيات بين هذه الأطراف.
- غياب دور البنك المركزي وعدم قيامه بهامه الرئيسية كبنك للبنوك، واقتصار دوره في إعادة تمويل الخزينة والبنوك التجارية دون توجيه أو رقابة على تداولها في السوق.
- كانت البنوك عبارة عن صناديق توفر السيولة اللازمة لتمويل المؤسسات العمومية واستثمارات الدولة، وعليه غاب هدف المردودية المالية لهذه البنوك وغابت الوظيفة الأساسية للبنوك وهي الوساطة المالية.
- غياب سلطة القرار على منح القروض للبنوك وغياب محفزاتها في تجميع الموارد.
- غياب المنافسة الحقيقية بين البنوك نتيجة التخصص.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

3.V المؤسسات المصرفية الجزائرية أثناء الإصلاحات

شهدت مرحلة الإصلاحات، التي تمتد من *1986* إلى يومنا هذا، صدور قوانين وإجراءات تنظيمية لعمل البنوك والمؤسسات المالية، تمثلت أساسا في قانون (*86 – 12*) الخاص بنظام البنوك والقرض وقانون (*88 – 01*) المتظمن القانون التوجيهي للمؤسسات الإقتصادية العمومية وقانون (*90 – 10*) الخاص بالنقد والقرض، وتعديلين لهذا القانون، الأول في سنة *2001* والثاني يتعلق بالأمر (*03 – 11*).

سنحاول إيجاز أهم ما جاء في هذه القوانين و الأوامر من خلال المطالب التالية:

1.3.V القوانين التمهيدية للاصلاحات

يعتبر القانون رقم (*86 – 12*) الصادرفي *19* أوت *1986* والقانون رقم (*88 – 01*) الصادر في *1988/1/12* قوانين تمهيدية لإصدار قانون النقد والقرض سنة *1990* الذي يعتبر القاعدة التشريعية الأساسية للإصلاحات الإقتصادية والمصرفية التي تبنتها الجزائر في توجهها نحو اقتصاد السوق.

إن قانون (*86 – 12*) الخاص بنظام البنوك والقرض هو خطوة أولى لإعادة تنظيم القطاع المصرفي والعمل على استقلاليته ومحاولة لتجديد مهام البنك المركزي الجزائري والبنوك التجارية ومؤسسات القرض المتخصصة، قصد إعادة دور البنك المركزي كبنك للبنوك، وتنظيم ومراقبة الإئتمان، ومنح البنوك وظيفة جمع الموارد وتوزيع القروض ضمن أهداف المخطط الوطني للقرض المرتبط مباشرة بالمخطط الوطني التنمية. [1]

ثم جاء قانون (*88 – 01*) معدلا ومتمما لقانون (*86 – 12*) ليدعم دور البنك المركزي في تطبيق السياسة النقدية ويمنح البنوك التجارية الشخصية المعنوية المستقلة من الناحية المالية، أي كمؤسسات مالية تهدف لتحقيق الربح.

كما شكل قرار إنسحاب الخزينة العمومية في تمويل الإستثمارات والمؤسسات العمومية، الذي اتخذته الدولة في سنة *1987*، وإنشاء بورصة الأوراق المالية سنة *1989* خطوتان هامتان في العمل على تحقيق إستقلالية البنوك ومنحها حرية التصرف في تجميع وتوزيع مواردها.

---

1. مفتاح صالح. مرجع سابق، ص:113.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

2.3.V قانون النقد والقرض و آثاره على المؤسسات المصرفية في الجزائر

يعتبر قانون النقد والقرض (*90 – 10*) الصادر في *14* أفريل *1990* القاعدة التشريعية الأساسية للإصلاحات الإقتصادية والمصرفية التي تبنتها الدولة في توجهها نحو إقتصاد السوق، حيث يتناول جميع المسائل المتعلقة بالنقد والقرض والبنك وذلك ضمن ثمانية محاور رئيسية هي: [1]

- النقد
- هياكل البنك المركزي وتنظيم عملياته
- التنظيم البنكي
- مراقبة البنوك والمؤسسات المالية
- حماية المودعين والمقترضين
- تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال
- العقوبات الجزائية
- أحكام انتقالية ومختلفة

ولايتسع المجال لشرح هذه المحاور، ولكن تجدر الإشارة إلى ما ميز هذا القانون وهو إعادة هيكلة البنك المركزي الجزائري إلى ثلاث مستويات من السلطة المصرفية مما يتيح تنظيما وتسييرا فعالا للوظيفة المصرفية.

وتتمثل السلطات المصرفية الجديدة في: مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية وبنك الجزائر، حيث تنظم المواد (من *32* إلى *43*) من هذا القانون الإجراءات التنظيمية والتكوينية لمجلس النقد والقرض بصفته مجلس إدارة البنك المركزي؛ والمواد (من *44* إلى *50*) تحدد صلاحيات المجلس كسلطة نقدية؛ وتحدد المواد (من *55* إلى *109*) صلاحيات بنك الجزائر وعملياته؛ أما أعمال اللجنة المصرفية وصلاحياتها فتحددها المواد (من *143* إلى *152*) من قانون النقد والقرض.

---

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، السنة 27، 23 رمضان 1415، الموافق لـــ: 18 أفريل 1990.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

و يمكننا تلخيص بعض الآثار الإجرائية والعملية لقانون النقد والقرض في النقاط التالية:

- إعداد الإجراءات التطبيقية المتعلقة بالترخيص ونظام المحاسبة الذي تلتزم به البنوك.
- تحديد شروط الحصول على الإعتماد (والمتمثل أساسا في الحد الأدنى لرأس المال الإجتماعي والمقدر بـــ: *500* مليون دج للبنوك و *100* مليون دج للمؤسسات المالية).[1]

وفي هذا الإطار تم اعتماد البنوك العمومية التالية: البنك الوطني الجزائري (*BNA*) سنة *1995* والقرض السعبي الجزائري (*CPA*) سنة *1997* وبنك التنمية المحلية (*BDL*) سنة *2001* وبنك الفلاحة والتنمية الريفية (*BADR*) سنة *2002*؛ وتم منح الاعتماد للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، كحالة خاصة، سنة *1998* بعد تحويله إلى بنك تجاري (*CNEP-BANK*).

- إستخدام القواعد الإحترازية الدولية التي أقرتها لجنة بازل عام *1988* والمتعلقة بالمخاطر الإئتمانية وكفاية رأس المال. [2]

- إنشاء مؤسسات مالية جديدة لتمويل قطاع السكن مثل الصندوق الوطني للسكن (*CNL*)، وشركة تمويل الرهن العقاري (*SRH*)، وصندوق ضمان القروض العقارية (*CGCH*)، وصندوق الترقية العقارية(*CGPE*).

- تأسيس بنك البركة الجزائري كمؤسسة مختلطة جزائرية سعودية تعمل وفق الشريعة الإسلامية سنة *1990*.

1.التنظيم رقم (90 – 01) بتاريخ 04 جويلية 1990، بنك الجزائر.

2. تعليمة بنك الجزائر الخاصة بالقواعد الاحترازية رقم (94 – 74) المؤرخة في 29 نوفمبر 1994.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

- إعتماد مجلس النقد والقرض عددا من المؤسسات المالية والمصرفية الوطنية والأجنبية، مبينا إرادته في فتح القطاع المصرفي للمنافسة الخارجية والخاصة؛ فعلى سبيل المثال تم إعتماد المؤسسة العربية المصرفية (*ABC*) و سيتي بنك (*CITY BANK*) والشركة العامة (*SG*) والبنك العربي (*BA*) وبنك الريان (*RAYAN BANK*) كبنوك أجنبية.

وتم إعتماد بنك الخليفة والبنك الإتحادي (*UNION BANK*) و مونى بنك (*MOUNA BANK*) وبنك التجارة والصناعة الجزائري (*BCIA*) كبنوك خاصة. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم حل بنك الخليفة والبنك الإتحادي لاحقا.[1]

ويتجاوز عدد البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر الآن *30* بنكا ومؤسسة مالية.

أما على مستوى السياسة النقدية، فقد قام بنك الجزائر بالعمليات التالية:[2]

- فرض إحتياطي إلزامي على البنوك بنسبة *3%* من الودائع المصرفية باستثناء الودائع الأجنبية وذلك سنة *1994*.
- تحرير أسعار الفائدة بالتدرج.
- إعتماد سياسات شبه مرنة لسعر الصرف إبتداء من سنة *1995*.
- إلغاء ضوابط التمويل الاجباري في مجال تخصيص الإئتمان سنة *1996*.
- إعادة رسملة القطاع المصرفي بغرض تأهيل المؤسسات المصرفية، حيث تم انفاق *217* مليار دينار خلال الفترة (*1991 – 1996*).

1. Benmalek, R. Ibid, p: 44
2. Benmalek, R. Ibid, p: 45

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وفي إطار عملية التطهير المالي وتحسين الوضعيةالمالية للبنوك، تم تحميل مبلغ *275* مليار دينار كديون مستحقة على المؤسسات العمومية لصالح البنوك وذلك في شكل سندات حكومية.

3.3.V الأمر (03 – 11) الخاص بالنقد والقرض

بتاريخ *27* جمادى الثانية *1424* هجرية الموافق لـــ: *26 أوت 2003* ميلادية، صدر الأمر الرئاسي رقم (*03 – 11*) المتعلق بالنقد والقرض، وهو أمر معدل لقانون النقد والقرض رقم (*90 – 10*) الصادر بتاريخ *14 أفريل 1990*، ولقد عدل الأمر (*03 – 11*) الكثير من مواد القانون (*90 – 10*) نلخص أهمها فيما يلي:

<u>المواد المتعلقة بإدارة البنك المركزي:</u>

تنص المادة (*18*) من الأمر (*03 – 11*) أن مجلس إدارة بنك الجزائر يتكون من: محافظ رئيسا، و ثلاث نواب له، و ثلاث موظفين ذوي درجات عليا من الكفاءة في المجالين الإقتصادي و المالي، و يعين الجميع – المحافظ و النواب و الموظفون – بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية.

إن لهذا التعديل تأثير مباشر على تركيبة مجلس النقد والقرض الذي أصبح، حسب المادة (*58*) من نفس الأمر، يتكون من: أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر و شخصيتان تختاران بحكم كفاءتهما في المسائل الإقتصادية و المالية. ويتم تعيين الشخصيتين بمرسوم رئاسي كما تنص المادة (*59*) من الأمر ذاته.

لم يقتصر تأثير التعديل على تركيبة المجلس فحسب، بل تعداه إلى الصلاحيات، حيث أعطي مجلس إدارة البنك حرية واستقلالية في ممارسة صلاحيات خارج إطار مجلس النقد والقرض (المواد من *19* إلى *25* تحدد صلاحيات مجلس إدارة البنك).

كما شمل التعديل تركيبة اللجنة المصرفية التي مهمتها مراقبة عمل البنوك والمؤسسات المالية ومدى إحترام هذه المؤسسات للأحكام والقوانين التشريعية والتنظيمية في الدولة.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

أصبحت اللجنة تتكون من: المحافظ رئيسا وثلاثة أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المالي والمصرفي والمحاسبي، وقاضيين(*2*) ينتدبان من المحكمة العليا، يختارهما الرئيس الأول لهذه المحكمة بعد إستشاره المجلس الأعلى للقضاء.

يعين رئيس الجمهورية أعضاء اللجنة لمدة 5 سنوات حسب المادة *106*من هذا الأمر.

المواد المتعلقة بمحافظي الحسابات و الإتفاقيات مع المسيرين:

- يجب على كل بنك أو مؤسسة مالية وعلى كل فرع من فروع البنك الأجنبي أن يعين محافظين إثنين للحسابات على الأقل حسب المادة *100* من الأمر، بدلا من مراجعين إثنين حسب المادة *162* من قانون النقد والقرض.
- تحديد مدة (*6*) أشهر بعد نهاية السنة المالية للبنوك لنشر حساباتها في النشرة الرسمية للاعلانات (المادة (*103*) لهذا الأمر).
- يمنع على كل بنك أو مؤسسة مالية أن تمنح قروضا لمسيريها وللمساهمين فيها أو المؤسسات التابعة للمجموعة البنك أو المؤسسة المالية (حسب المادة *109* من هذا الأمر) بخلاف المادة (*168*) من قانون النقد والقرض التى كانت تمنح قروض للمسيرين والمساهمين فيها شريطة الا يتعدى مجموع القروض *20%* من الأموال الخاصة بالبنك.

المواد المتعلقة بضمانات الودائع:

- يجب على البنوك المشاركة في تمويل صندوق ضمان الودائع المصرفية بنسبة*1%* من مبلغ الودائع، حسب المادة (*118*) من الأمر، بدلا من الاكتتاب في شركة ضمان الودائع المصرفية والمساهمة فيها بنسبة *2 %* من الودائع حسب المادة (*170*) من قانون النقد والقرض.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ويمكننا أن نستشف – على الأقل – أثرين بارزين لتعديلات الأمر رقم (*03 – 11*) يتعلق الأول بقرارات بنك الجزائر حيث يتوقع أن تصبح أكثر إستقرارا وأكثر توافقا، طالما أن معظم أعضاء الأجهزة المسيرة لبنك الجزائر يتم تعينهم من طرف رئيس الجمهورية .

ويتعلق الأثر الثاني بمسألة التوجه لظبط العمليات المصرفية والمالية، وذلك من خلال تعيين محافظي الحسابات، والحرص على نشر البيانات و الحاسبات في مدة محددة، وعدم إقراض المسيرين والمساهمين والشركات التابعة، بالإضافة إلى محاولة الحفاظ على أموال المودعين.

رغم هذه القوانين والأوامر الإصلاحية إلا أن أداء البنوك الجزائرية لازال دون المستوى المطلوب، وتواجه النظام المصرفي الجزائري كثيرا من التحديات والصعوبات وذلك على مستوى:

- الوساطة المالية والتدخل المباشر للبنوك في سوق الأوراق المالية الذي لم يستطع لحد الآن القيام بدوره في إنعاش حركة رؤوس الأموال وتنمية الإقتصاد الوطني، في انتظار القوانين التى تعيد بعث هذا الدور من جديد وإدماج شركات ومؤسسات أخرىعمومية وخاصة في هذا السوق.[1]

- أدوات التمويل ووسائل الدفع التي تعتبر تقليدية في معظم البنوك الجزائرية، حيث يمكن دعمها بوسائل الدفع الإلكتروني، وتطوير أدوات الهندسة المالية وإدخال صيغ تمويل جديدة كالتمويل التجاري..... وغيره.

- التكوين الفني والإداري للعاملين بالقطاع المصرفي، والعمل على الرفع من كفاءتهم ، وتغيير كثير من السلوكات اللامهنية.

- نظام الملكية ومشكلة الخوصصة التي تتجاذبها الأطراف السياسية والإقتصادية من مؤيد ومعارض.

---

1. Djellab, M. L'évolution du système bancaire algérien. Actes du colloque SENAT-CFCE sur l'Algérie, le champ des coopérations, 09/10/2003, p: 7.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ملخص الفصل الخامس

شهدت المؤسسات المصرفية والمالية الجزائرية، منذ نشأتها في ظل الاحتلال إلى يومنا هذا، تطورات وتحولات جذرية، يمكن تلخيصها في ثلاث مراحل أساسية:

مرحلة الاحتلال:

تميزت هذه الفترة بوجود نوعين من المؤسسات المالية والمصرفية: مؤسسات متطورة وهي التي كانت في خدمة المعمرين، والاقتصاد الفرنسي والأوروبي بشكل عام، حيث كانت معظمها بنوكا أو فروعا تابعة لبنوك فرنسية أو أوروبية. وبنوك أو مؤسسات مالية ضعيفة غير متطورة وهي التي كانت تقوم بتمويل القطاع المحلي أو الوطني.

مرحلة الاستقلال:

تميزت هذه المرحلة بإنشاء ما يعرف بمؤسسا أو أدوات " السيادة " المالية، وتأميم البنوك الأجنبية وضمها في ثلاث بنوك تجارية متخصصة هي البنك الوطني الجزائري، والبنك الخارجي الجزائري، والقرض الشعبي الجزائري؛ بالإضافة إلى إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية *CAD* كبنك إستثماري، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كبنك عقاري.

ووفق النظام الاقتصادي الجديد الذي انتهجته، الدولة الجزائرية بعد الإستقلال فقد أديرت هذه المؤسسات المصرفية بمبدأ التخطيط والمركزية في القرار وبالتالي لم يبرز دورها في القيام بالوساطة المالية وتمويل الاقتصاد الوطني.

مرحلة الاصلاحات

يمكن تقسيم مرحلة الاصلاحات إلى فترتين: الفترة التمهيدية للاصلاحات والتي عرفت صدور قانون (*86 – 12*) والخاص بالنقد والقرض، وقانون (*88 – 01*) المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية، وكان الهدف من هذين القانونين هو استعادة دور البنك المركزي كبنك للبنوك ومشرف على تنفيد السياسة النقدية واسترجاع البنوك لدورها بالقيام بالوساطة المالية.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

كما شهدت هذه الفترة إنسحاب الخزينة من تمويل الاستثمارات سنة *1987* وإنشاء سوق للأوراق المالية سنة *1989*.

الفترة الثانية وهي فترة الاصلاحات التي عرفت صدور قانون النقد والقرض (*90 – 10*) سنة *1990* والأ مر (*03 – 11*) وكانت لهما أثآر على الحياة المالية و المصرفية في الجزائر، حيث بدأت بوادر سياسة نقدية وإجرائية معبرة عن نية السلطة السياسية بفتح المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية، وذلك باعتماد العديد من البنوك الأجنبية والوطنية الخاصة، واتخاذ إجراءات نقدية تدريجية نحو التحول لإقتصاد السوق.

رغم هذه الإجراءات، لازالت تواجه البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية صعوبات وتحديات كبيرة، يعكسها أداء هذه البنوك وتصريحات كثيرة من المسؤولين على هذا القطاع.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الفصل السادس

تحليل بيانات الدراسة و تقديرالنموذج الإحصائي

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

تمهيد

كثيرا ما تواجه الدراسات التطبيقية في العلوم الإجتماعية عموما والإقتصادية خصوصا مشكلة التعامل مع البيانات والمعلومات التي تشكل المادة الخام للدراسة التطبيقية، وذلك من عدة جوانب، سواء من حيث المصدر؛ مصدر واحد أو عدة مصادر، أو من حيث نوع وطبيعة المعلومة المراد تحصيلها وكذا طرق تحصيلها، أومن حيث صدقيتها أو عدم صدقيتها، وغيرها من الجوانب المتعلقة بجمع المعلومات والبيانات.

ولاشك أن توفر المعلومات والبيانات هو الذي يحدد مجال البحث أو الدراسة التطبيقية. وعليه فإنه في دراستنا هذه تم جمع بيانات ومعلومات عن نشاط ستة بنوك جزائرية، وهي البنك الوطني الجزائري (*BNA*) والقرض الشعبي الجزائري (*CPA*) وبنك الفلاحة والتنمية الريفية (*BADR*) وبنك التنمية المحلية (*BDL*) وبنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (*CNEP-B*) وبنك البركة الجزائري (*ELBARAKA*).

البنوك الخمسة الأولى هي بنوك عمومية تملكها الدولة بينما البنك الأخير فهو بنك مختلط تساهم الدولة في رأسماله بنسبة *50%* عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ويساهم بنك البركة السعودي الخاص بـــ *50%*، كما أن نشاطه يقوم على مبدأ التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وتم تجميع بيانات الدراسة من ميزانيات وجداول حسابات النتائج وتقارير النشاط للبنوك وتقارير بنك الجزائر وغيره من المصادر،وذلك لفترة عشر سنوات،(*1994 – 2003*).

ولا شك أن للعوامل المذكورة أعلاه تأثير على تباين واختلاف البيانات والمعلومات وبالتالي تأثير علي نتائج الدراسة، ولذا سنتناول في هذا الفصل تحديد النموذج الإحصائي المراد تقديره في المبحث الأول، و المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة في المبحث الثاني، ثم نتناول عملية تقدير النموذج في المبحث الثالث.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

1.VI نموذج التقدير الإحصائي

نتناول في هذا المبحث تقديم النموذج الرياضي الذي تم تقديره إحصائيا، وذلك بتحديد النموذج و متغيراته في المطلبين الأول والثاني، وتحديد مكونات متغيرات النموذج في المطلب الثالث.

1.1.VI تحديد النموذج

تعددت الدراسات التطبيقية وتعددت نماذج وأساليب التقدير الإحصائي لقياس الكفاءة المصرفية، وركزت معظم الدراسات على دالة تكاليف البنوك، واستخدمت عدة أساليب إحصائية في ذلك منها: التحليل الجدولي والإنحدار البسيط والإنحدار المتعدد وغيرها من الطرق.

وفي السنوات الأخيرة توجهت الدراسات إلى استخدام دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية (*TRANSCENDENTAL LOGARITHMIC COST FUNCTION*) وتعرف بـــ: (*FUNCTION TRANSLOG COST*) وذلك لما تتميز به من خصائص تتلاءم وطبيعة النشاط المصرفي، فهي دالة مرنة تسمح بتعدد المدخلات والمخرجات ولا تضع قيودا على مرونات الإحلال ووفورات الحجم ووفورات النطاق.[1]

والصيغة العامة لدالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية تأخذ الشكل التالي:[2]

$$\begin{aligned} \ln TC = {} & A_o + \sum_i Ai \ln Yi + \sum_i Bi \ln Pi \\ & + \tfrac{1}{2} \sum_i \sum_j A_{ij} \ln Y_i \ln Y_j \\ & + \tfrac{1}{2} \sum i \sum_j B_{ij} \ln Pi \ln P_j \\ & + \sum_i \sum_j G_{ij} \ln P_i \ln Y_i \end{aligned} \qquad (1)$$

---

1. GILLIGAN, T. & others Scale and scope economies in the multi-product banking firm. Jour. of Monetary Economics 13 (1984) p: 396.

2. عبد الرحيم السعاتي و محمود العصيمي. مرجع سابق، ص: 8.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

حيث:

TC: التكلفة الكلية؛ Yi : المخرجات ، Pi : أسعار المدخلات؛

$A_{ij} = A_{ji}$ ، $B_{ij} = B_{ji}$ بسبب التماثل.

Ai ، Bi ، Aij ، Bij ، Gij ، هي معاملات متغيرات دالة التكاليف ولها أهمية في حساب وقياس المرونات السعرية ومرونات الإحلال بين عناصر الانتاج، وتقدير وفورات الحجم و وفورات النطاق.

ولبناء استنتاجات إقتصادية صحيحة ومنطقية يجب أن تتوفر في هذه الدالة الخصائص الرياضية التالية:

- أن تكون متجانسة من الدرجة الأولى في أسعار المدخلات
- أن تكون متزايدة في المخرجات وأسعار المدخلات
- أن تكون دالة شبه مقعرة أي أن تكون المصفوفة الجاكوبية شبه مؤكدة السلبية.

ويترتب على وضع قيد التجانس من الدرجة الأولى بالنسبة لأسعار المدخلات القيود التالية:

$$\sum_i B_i = 1 \, , \; \sum_i B_{ij} = 0 \, , \; \sum_{ij} G_{ij} = 0$$

وبالإعتماد على قاعدة شيفرد " *Shephard s Lemma* " يمكن اشتقاق دوال مشاركة عناصر الانتاج في الدالة الكلية.[1]

ويتم ذلك بإشتقاق دالة التكاليف الكلية (TC) بالنسبة لسعر كل عنصر من عناصر الانتاج.

1. *FERRIER, G. D. & LOVELL, C.A.K. Measuring cost efficiency in banking . Econometric and linear programing evidence. Jour. of Econometrics, 46 (1990), p: 232.*

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ويكون استخدام هذه القاعدة في دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية كالتالي:

$$S_i = {}^{\partial \text{ Ln TC}}/_{\partial \text{ Ln Pi}} = B_i + \sum_j B_{ij} \ln P_j + \sum G_{ij} Y_i \qquad (2)$$

حيث S_i هي نسبة مشاركة العنصر i في التكاليف الكلية.

كما يمكن استخلاص وحساب مرونة الاحلال بين عناصر الإنتاج ومرونة الطلب السعرية لهذه العناصر من دالة التكاليف اللوغارتمية المسامية ودوال مشاركة عناصر الانتاج وفق ما برهن عليه (*Allen 1938*) و (*Uzawa 1962*) و يكون بالمعادلات التالية:[1]

- مرونة الإحلال بين عناصر الانتاج:

$$\sigma = {}^{(Bij + Si\ Sj)}/_{S} \qquad j \neq i \text{ حيث} \qquad (3)$$

- مرونة الطلب السعرية:

$$\varepsilon = {}^{Bij}/_{Si} + S_i - 1 \qquad (4)$$

كما يمكن قياس وفورات الحجم و وفورات النطاق أو وفورات التنويع من خلال دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية وذلك على النحو التالي:

وفورات الحجم

تقاس وفورات الحجم بمقلوب مرونة التكاليف بالنسبة لمستويات الإنتاج؛ وتحسب مرونة التكاليف عن طريق اشتقاق دالة التكاليف الكلية بالنسبة لمستويات الانتاج، كما يتضح من المعادلة التالية:

$$ELS = \sum_i {}^{\partial \ln TC}/_{\partial \ln Yi} = \sum_i A_i + \sum_i \sum_j A_{ij} \ln Y_j + \sum_i \sum_j G_{ij} \ln P_j \qquad (5)$$

---

1. عبد الرحيم السعاتي و محمود العصيمي. مرجع سابق، ص: 10.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وتعتمد درجة او حالة وفورات الحجم على درجة او قيمة مرونة التكاليف، أي أن وفورات الحجم تحسب على النحو التالي:[1]

$$ES = (ELS)^{-1} \qquad (6)$$

فإذا كانت:

$ELS > 1$ فتكون وفورات الحجم سالبة $ES < 1$، وغلة الحجم متناقصة.

$ELS < 1$ فتكون وفورات الحجم موجبة $ES > 1$، وغلة الحجم متزايدة.

$ELS = 1$ فتكون وفورات الحجم معدومة $ES = 0$، وغلة الحجم ثابتة.

وفورات النطاق

يتم قياس وفورات النطاق لأي منتجين Y_i و Y_j من دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية من خلال حساب تكامل التكاليف(**Cost complemeatarity**) للمنتجين، ويتحقق ذلك من خلال العلاقة التالية:[2]

$$\frac{\partial^2 TC}{\partial Y_i \partial Y_j} < 0 \qquad i \neq j$$

وباشتقاق المعادلة (1) نحصل على:

$$\frac{\partial^2 TC}{\partial Y_i \partial Y_j} = \frac{TC}{Y_i Y_j}\left[\frac{\partial \ln TC}{\partial \ln Y_i} \times \frac{\partial \ln TC}{\partial \ln Y_j} + \frac{\partial^2 \ln TC}{\partial \ln Y_i \partial \ln Y_j}\right] \qquad (7)$$

1. *FERRIER, G. D. & LOVELL, C.A.K. Ibid, p: 232.*
2. عبد الرحيم الساعاتي ومحمود العصيمي، مرجع سابق . ص 11.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وعليه نقول أن وفورات النطاق تعتمد على إشارة المقدار الذي بين الأقواس، فإذا كان سالبا دل على وجود وفورات نطاق، وإذا كان موجبا أو مساويا للصفر دل على عدم وجود وفورات نطاق.

وتعطى نتيجة المقدار بين الأقواس بالقيمة:[1]

$$\{ A_i A_j + A_{ij} \} \qquad (8)$$

حيث: A_i معاملات المنتج Y_i.

و A_j معاملات المنتج Y_j.

و A_{ij} المعملات المشتركة بين Y_i و Y_j.

1. *FERRIER, G. D. & LOVELL, C.A.K. Ibid, p: 232.*

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

VI.1.2 متغيرات النموذج

تم تحديد متغيرات النموذج من خلال البيانات المجمعة من جداول الميزانيات وحسابات النتائج وتقارير النشاط للبنوك محل الدراسة، وتقارير بنك الجزائر و غيرها من المصادر. وتم ذلك وفق طريقة الوساطة (*Intermediation Approach*)، وليس وفق طريقة الإنتاج (*Production Approach*)، نتيجة عدم توفر البيانات التفصيلية العددية عن نشاط البنوك، مثل عدد الحسابات أو عدد القروض أو عدد الإستثمارات أو غيرها من البيانات عبر فترة الدراسة ولكافة البنوك محل الدراسة.

وعليه فقد تم تحديد متغيرات النموذج الأساسية وفق البيانات النقدية الواردة في ميزنيات وجداول حسابات نتائج البنوك، والتي تمثلت في المتغيرات التالية:

1. **المتغير التابع:** ويمثل التكاليف الكلية للبنك ويرمز له بالرمز: (TC) وتمثل المصاريف التي يتحملها البنك من أجل قيامه بالعملية الإنتاجية.

2. **المتغيرات المستقلة:** وتتمثل في مخرجتين وثلاث أسعار للمدخلات وهي على التوالي:

أ. **القروض:** وهي المخرجة الأولى ويرمز لها بالرمز(Y1)، وتمثل القروض الإجمالية التي يمنحها البنك للعملاء وللمؤسسات المالية.

ب. **الإستثمارات الأخرى:** وهي المخرجة الثانية ويرمز لها بالرمز (Y2)، وتمثل الإستثمارات الأخرى بخلاف القروض.

ج. **سعر العمل:** وهو سعر المدخلة الأولى (العمل) ويرمز له بالرمز: (P1)، ويمثل متوسط أجر العامل في البنك.

د. **سعر رأس المال العيني:** وهو سعر المدخلة الثانية (رأس المال الثابت) ويرمز له بالرمز: (P2) ويتمثل في قيمة إهتلاك الأصول الثابتة المادية والمعنوية.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ه. **سعر رأس المال النقدي:** وهو سعر المدخلة الثالثة (رأس المال النقدي) ويرمز له بالرمز: (P3)، ويمثل تكلفة الموارد المالية المتمثلة في تكلفة الودائع والديون إتجاه البنك.

3.1.VI مكونات متغيرات النموذج

نظرا لإختلاف مسميات بعض البنود في الوثائق الصادرة عن البنوك وتفاديا للوقوع في أخطاء حسابية نتيجة لذلك، تم توحيد وتحديد مكونات متغيرات النموذج بالنسبة لجميع البنوك على النحو التالي:

1. **التكاليف الكلية (TC):** يتم تحديدها عن طريق جمع بنود جدول حسابات النتائج التالية:
   - مصاريف الفوائد والمصاريف المماثلة (*INTERES ET CHARGES ASSIMELLER*)
   - مصاريف المستخدمين (*CHARGES DE PERSONEL*)
   - مخصصات الإهتلاك والمؤونات للأصول الثابتة(*DOT. AMORT. & PROV.S/IMMOBILISATIONS*)

2. **القروض (Y1):** يتم تحديدها بجمع عناصر أصول الميزانية التالية:
   - الديون على المؤسسات المالية (*CREANCES SUR LES INSTITUTION FINANCIERES*)
   - الديون على العملاء (*CREANCES SUR LA CLIENTELE*)

3. **الإستثمارات الأخرى (Y2):** يتم تحديدها بجمع عناصرأصول الميزانية التالية:
   - سندات الإقراض وسندات ذات عائد ثابت(*OBLIGATIONS ET AUTRES TITRES A REVNU FIXE*)
   - مساهمات و نشاطات المحفظة (*PARTICIPATIONS ET ACTIVITES DE PORTEFEUILLE*)
   - حصص المؤسسات التابعة (*PARTS DANS LES ENTREPRISES LIEES*)
   - الإعتماد الإيجاري (*CREDIT-BAIL*)

4. **سعر العمل (P1):** يتم تحديده بقسمة:
   - مصاريف المستخدمين (*FRAIS DE PERSONNEL*) على عدد عمال البنك.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

5. سعررأس المال العيني (P2): يتم تحديده بقسمة:

- مخصصات الإهتلاك والمؤونات للأصول الثابتة(*DOT. AMORT. & PROV. S/IMMOBILISATION*)
- على الأصول الثابتة المادية و المعنوية

(*IMMOBILISATIONS CORPORELLES & INCORPORELLES*)

6. سعر رأس المال النقدي (P3): يتم تحديده بقسمة:

- مصاريف الفوائد والمصاريف المماثلة (I*NTERES ET CHARGES ASSIMELLER*)

على مجموع البنود التالية:

- ديون اتجاه المؤسسات المالية (*DETTES ENVER LES INSTITUTIONS FINENCIERES*)
- حسابات دائنة للزبائن (*COMPTES CREDITEURES DE LA CLIENTELE*)
- ديون ممثلة بسند (*DETTES REPRESENTEES PAR UN TITRE*)

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

2.VI المعالجة الإحصائية للبيانات

تتأثر بيانات متغيرات النموذج، كما أشرنا في مقدمة الفصل، بطرق ومصادر وآلية جمع البيانات، وتطور المؤسسات المصرفية محل الدراسة، مما يحتم إدخال أو زيادة متغيرات صورية أو متغيرات أخرى للنموذج بغرض تحسينه وتبيين مدى تأثير تلك العوامل على إختلاف وتباين البيانات والمعطيات بين البنوك بالنسبة للمتغيرات الرئيسية، ومدى تأثيرها على مقدرات النموذج، وبالتالي على نتائج الدراسة ككل.

سنحاول من خلال هذا المبحث القيام بالتحليل الإحصائي الوصفي وتحليل التباين لبيانات عينات الدراسة المتمثلة في البنوك الستة وخلال فترة الدراسة (*1994 – 2003*).
ولقد تم إستخدام البرنامج المعلوماتي (*SPSS*) للقيام بعملية حساب جميع المؤشرات الإحصائية المتعلقة بالتحليل الإحصائي و تحليل التباين عبر مختلف المراحل والتى سنوضحها في المطالب التالية:

1.2.VI التحليل الإحصائي لمتغيرات النموذج

في هذه المرحلة يتم تصنيف البيانات و المعطيات في شكل مجموعات أو عينات على أساس خاصية واحدة وبغرض إختبار تأثير المعاملات على هذه البيانات أو المشاهدات، ثم حساب معظم الإحصائيات الوصفية (*Descriptives*) والتي تستخدم في حساب وتحليل التباين في المرحلة التالية.
ومن هذه المؤشرات الإحصائية المتوسط الحسابي، والإنحراف المعياري، وإنحراف الخطأ، والقيمة الدنيا والقيمة القصوى، وتحديد مجال الثقة ...وغيرها.

ويتم حساب هذه المؤشرات لكل عينة أي لكل بنك وللمشاهدات الكلية ككل، كما هو موضح في الجدول رقم (*1.6.1*) من الملحق الأول.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ووفق النموذج الإحصائي فإن عدد العينات هو **6** بنوك (و هي البنوك محل الدراسة) وحجم كل عينة و هو عدد سنوات الدراسة أي (*10 سنوات*).

نحاول تلخيص نتائج الجدول رقم (*1.6.1*) والمتمثلة في الإحصائيات الوصفية لكل متغير من متغيرات النموذج.

1. التكاليف الكلية(**TC**): تنحصر قيمها بين **87** مليون دينار كقيمة دنيا في بنك البركة و **28002** مليون دينار كقيمة قصوى، في بنك البدر، وبلغ متوسط القيم *13489* مليون دينار والانحراف المعياري **8660** مليون دينار، وبلغ معامل الإختلاف **64.20 %**.(*)

2. القروض (**Y1**): بلغت القيمة الدنيا **2719** مليون دينار في البركة والقيمة القصوى **296788** مليون دينار في البنك الوطني الجزائري، والمتوسط **142632** مليون دينار، وبلغ الانحراف المعياري للسلسلة **98010** مليون دينار ومعامل الإختلاف **68.7 %**.

3. الاستثمارات الأخرى (**Y2**): بلغت القيمة الدنيا **1** مليون دينار للبركة أيضا و**197331** مليون دينار كقيمة قصوى للصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط، وبلغ المتوسط **8246.250** مليون دينار و الانحراف المعياري **60313** ومعامل الاختلاف **73 %**.

4. سعر العمل(**P1**): بلغت القيمة الدنيا **0.176** مليون دينارو القيمة القصوى **0.630** مليون دينار و كلاهما في بنك البركة، في حين بلغ المتوسط **0.33953** مليون دينار وبلغ الانحراف المعياري **0.089493** ومعامل الاختلاف **26.35 %**.

(*) معامل الإختلاف = (الانحراف المعياري للسلسلة / المتوسط الحسابي) × 100.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

5. سعر رأس المال الثابت **(P2)**: بلغت القيمة الدنيا **0.067** مليون دينار في بنك البدر و **0.31** كقيمة قصوى في بنك البركة، والمتوسط بلغ **0.12105** مليون دينار بينما بلغ الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف **0.55609** و **44.59** **%** على التوالي.

6. سعر رأس المال النقدي **(P3)**: القيمة الدنيا هي **0.02** مليون للبركة، والقيمة القصوى هي **0.57** مليون دينار للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط والمتوسطة **0.0741** والانحراف المعياري **0.09063** ومعامل الاختلاف **122%**.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

VI.2.2 تحليل التباين (ANOVA)

في هذه المرحلة يتم إختبار الفرضية العدمية للعينات والمتمثلة في:

$$H_0: \quad \mu 1 = \mu 2 = \mu 3 = \mu 4 = \mu 5 = \mu 6$$

أي أنه لا يوجد تباين وإختلاف بين متوسطات العينات المدروسة،

مقابل الفرضية البديلة: يوجد معدلان أومتوسطان على الأقل غيرمتساويين: H_1.

ويتم هذا الإختبار بحساب مجموع المربعات للمعاملات (SSA) ويكون مصدر التغير فيه ناتج عن تأثير المعاملات ويسمى بين الاوساط أو بين العينات (*Between Groups*)، وحساب مجموع مربعات الخطأ (SSE) ويكون فيه مصدر التغير ناتج عن الخطأ ويسمى داخل العينات (*Within Groups*)، وتتحدد درجات الحرية لكل مجموع، ثم يتم حساب متوسط المربعات لكل مجموع ويكون ذلك كالتالي:[1]

$$MSE = SSE / K(n-1) \ , MSA = SSA / (K-1)$$

حيث: K عدد العينات، و n حجم العينة.

وتمثل متوسط المربعات المقدرة التغيرات المبنية على درجات الحرية للتباين σ^2 وهي:

$$S^2_1 = SSA/ K - 1 = MSA$$

$$S^2_e = SSE/ K(n-1) = MSE$$

عندما تكون الفرضية H_0 صحيحة تكون النسبة: $F = S^2_1 / S^2_e$ قيمة من قيم المتغير العشوائيF الذي يخضع لتوزيع F بدرجات الحرية(K – 1) و K(n – 1).

1. محمد صبحي أبو صالح و عدنان محمد عوض، مقدمة في الإحصاء، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984، ص: 226.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وعليه فإن فرضية العدم H_0 ترفض على مستوى دلالة α إذا كان:

$$F > F(1-\alpha, K-1, K(n-1))$$

وجدول (*ANOVA*) التالي يبين نتائج اختبار فرضيات العدم والفرضيات المقابلة لكل متغير من متغيرات النموذج وهي: TC، Y1، Y2، P1، P2، P3، وذلك باختبار تأثير معامل المتغير الصوري (DE) والمتمثل في المؤسسات المصرفية المختلفة على متغيرات النموذج.

الجدول (2.6.1)

تحليل التباين

ANOVA

		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
TC	Between Groups	3750541315.083	5	750108263.017	60.076	.000
	Within Groups	674241425.100	54	12485952.317		
	Total	4424782740.183	59			
Y1	Between Groups	431056713277.333	5	86211342655.467	34.308	.000
	Within Groups	135694015996.400	54	2512852148.081		
	Total	566750729273.733	59			
Y2	Between Groups	158050676930.800	5	31610135386.160	30.174	.000
	Within Groups	56570085806.200	54	1047594181.596		
	Total	214620762737.000	59			
P1	Between Groups	.106	5	.021	3.127	.015
	Within Groups	.366	54	.007		
	Total	.473	59			
P2	Between Groups	.078	5	.016	7.995	.000
	Within Groups	.105	54	.002		
	Total	.182	59			
P3	Between Groups	.079	5	.016	2.104	.079
	Within Groups	.406	54	.008		
	Total	.485	59			

المصدر: محسوبة باستخدام بيانات الجدول (5.6.3) وباستعمال البرنامج *SPSS*.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ويمكن شرح نتائج تحليل التباين المبين في جدول (2.6.1) (*ANOVA*) على النحو التالي:

1. نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود اختلاف وتباين بين العينات، أي بين البنوك، بالنسبة للمتغيرات TC و Y_1 و Y_2 . لأن قيم F المحسوبة للمتغيرات الثلاث هي 60.079 و 34.308 و 30.174 على التوالي وهي أكبر من قيمة F الجدولية، مع درجات الحرية (5، 54) ومستوى دلالة 0.05 والتي تقدر بـــ: 2.38، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود اختلاف وتباين بين البنوك بالنسبة للمتغيرات: TC و Y1 و Y2.
ويؤيد هذا قيم الإحتمال المرفقة (0.000) وهي أقل من 0.05 للمتغيرات الثلاث.

2. نرفض فرضية العدم التي تقول بعدم وجود فروق وتباين بين البنوك بالنسبة لتكلفة رأس المال الثابت (P2) لأن قيمة F المحسوبة هي 7.995 أكبر من قيمة F المجدولة وهي 2.38 ؛ كما أن قيمة الإحتمال المرفقة (0.000) أقل من 0.05 وبالتالي نقبل بفرضية وجود إختلاف في (P2) بين البنوك.

3. نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود تباين واختلاف بين البنوك محل الدراسة، فيما يتعلق بتكلفة العمل (P_1) لأن قيمة F المحسوبة 3.127 أقل من قيمة F المجدولة مع درجات حرية (5 ، 54) وباحتمال أو مستوى دلالة 0.01 وهي 3.37، وأن قيمة الإحتمال المرفقة (0.015) أكبر من 0.01 وعليه لا نستطيع رفض فرضية العدم.

4. نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود إختلاف وتباين بين البنوك محل الدراسة، فيما يتعلق بتكلفة رأس المال النقدى (P_3) لأن قيمة F المحسوبة هي 2.104 أقل من قيمة F المجدولة مع نفس درجات الحرية (5 ، 54) وبإحتمال 0.05 وهي (2.38)، وقيمة الإحتمال المرفقة (0.079) أكبر من 0.05 وعليه لا نستطيع رفض فرضية العدم.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

يلاحظ أن هذه النتائج تطابق بشكل كبير نتائج معامل الإختلاف في التحليل الإحصائي في المطلب السابق.

ويمكننا تفسير وتوضيح هذه النتائج المجملة بوجود اختلاف وتباين بين البنوك فيما يتعلق بالتكاليف الكلية والقروض والإستثمارات الأخرى وأسعار رأس المال الثابت؛ وعدم وجود اختلاف وتباين بين البنوك فيما يتعلق بسعر العمل وسعر رأس المال النقدي على النحو التالي:

النتيجة الأولى:

يمكن إرجاع التباين والاختلاف بين البنوك في التكاليف الكلية والقروض والإستثمارات الأخرى إلى سببين رئيسيين:

1. حجم نشاط البنك والمتمثل في حجم القروض الممنوحة وحجم الإستثمارات الأخرى وبالتالي حجم التكاليف، ولا شك أن هناك عوامل عديدة تؤثر على تحديد حجم نشاط البنك منها:

أ) نشأة وتطور نشاط البنك كما هو الحال بالنسبة لـــ: BNA و CPA وCNEP-B التي أنشأت في الستينات وتعتبر بنوك كبيرة من حيث الحجم، مقارنة ببنك BARAKA الذي أنشأ في التسعينات أو بنك BDL الذي أنشأ في الثمانينات، و اللذان يمكن إعتبارهما بنوك صغيرة الحجم.

ب) السياسة التمويلية (الإقراضية) للبنك كما هو الحال بالنسبة لبنك BADR الذي ينتهج إستراتيجية التوسع في منح القروض. ورغم أنه أنشأ في بداية الثمانينات، فهو يعتبر الآن أكبر البنوك الجزائرية من حيث حجم القروض وحجم الأصول وعدد الفروع.

ج) قرار التنويع في المنتجات و الإستثمار في مجالات أخرى غير القروض.

2. قدرة البنك في التحكم وإدارة تكاليف الإستغلال وتكاليف خارج الإستغلال المصرفي.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

النتيجة الثانية:

يمكن ارجاع الإختلاف بين البنوك في تكلفة رأس المال العيني إلى عدة أسباب منها:

- اختلاف حجم الأصول الثابتة المادية والمعنوية، المترتبة عن حجم النشاط وحجم الأصول بشكل عام.
- تنوع الأصول الثابتة، وحجم كل نوع وقيمته في كل بنك.
- اختلاف طرق حساب مؤونات الإهتلاك للأصول الثابتة، أي مدى إلتزام كل بنك بتطبيق نسب مؤونات الإهتلاك التي يحددها القانون الضريبي لكل نوع من الأصول الثابتة.

النتيجة الثالثة:

يعود عدم وجود تباين واختلاف بين البنوك في تكلفة العمل (P1) لتوحيد سياسة الأجور في القطاع المصرفي بشكل عام وبالتالي فإن رواتب وأجور أصناف العمال في المصارف متقاربة إن لم تكن موحدة في كل البنوك تقريبا.

كما أن تكلفة رأس المال النقدي (P3) لاتختلف من بنك إلى بنك، فهي متقاربة جدا لأن أسعار الفائدة أو الفوائد التي تمنحها البنوك للمودعين والمقرضين متقاربة، باستثناء بنك البركة الذي تعتمد تكلفة رأس المال النقدي على ما يحققه من عوائد.

نلاحظ أن جدول تحليل التباين يتصف بالإجمال أي لا يظهر النتائج التفصيلية لتحليل التباين، بمعنى آخر: ماهي البنوك التي يوجد بينها اختلاف وتباين في بياناتها، وماهي البنوك التي لايوجد بينها اختلاف وتباين، ويمكن توضيح ذلك في المطلب الموالي.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

3.2.VI المقارنات المتعددة

من أجل التحليل التفصيلي وتحديد البنوك التي يوجد بين معطياتها إختلافا وتباينا، والبنوك التي لا يوجد بينها تباين قمنا بالمقارنات المتعددة والتي تعرف باختبار بونفيروني *Bonferroni test* وباستخدام البرنامج الألي (*SPSS*) كانت نتائج الإختبار كما هي موضحة في الجدول رقم (*3.6.1*) من الملحق الأول.

وقبل شرح وتفسير نتائج الإختبار يمكن إدراج التوضيح الإحصائي التالي:

من خلال نتائج جدول تحليل التباين السابقة فإننا رفضنا فرضية العدم بالنسبة للمتغيرات TC، و Y1 ، و Y2 ، وP2 ؛ و قبلنا فرضية العدم بالنسبة للمتغيرين P1، و P2 ؛ ولكن لتحديد البنوك أو العينات التي يوجد بينها تباين وإختلاف والتي لا يوجد ، نحتاج إلى إجراء عدد M من الإختبارات حيث:[1]

$$M = K(K-1)/2 = 6(6-1)/2 = 6 \times 5 / 2 = 15$$

أي أننا يجب إجراء 15 إختبار على مستوى دلالة ($\alpha/15$) أي 0.05 /15 لكل فرضية، أي تكون لدينا الفرضية العدمية التالية:

$$\mu1=\mu2,\ \mu1=\mu3,\ \mu1=\mu4,\ \mu1=\mu5,\ \mu1=\mu6$$
$$\mu_2=\mu3,\ \mu2=\mu4,\ \mu2=\mu5,\ \mu2=\mu6$$
$$\mu3=\mu4,\ \mu3=\mu5,\ \mu3=\mu6$$
$$\mu4=\mu5,\ \mu4=\mu6$$
$$\mu5=\mu6$$

ويتم إجراء إختبار هذه الفرضية لكل متغير من المتغيرات التى رفضنا فرضياتها العدمية.

---

1. محمد صبحي أبو صالح و عدنان محمد عوض، مرجع سابق، ص: 231.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

يوضح جدول المقارنات المتعددة رقم (*3.6.1*) من الملحق الأول، مدى تباين واختلاف بيانات كل بنك عن البنوك الأخرى بالنسبة للمتغيرات: TC ، Y1، Y2 و P2 . ويبين مدى تطابق وعدم تباين جميع البنوك بالنسبة للمتغيريين P3 وP1 الذين قبلنا فرضية العدم لهما والقائلة بعدم وجود تباين بين بيانات البنوك من التحليل السابق.

وبشكل عام فإنه يمكن تلخيص نتائج اختبارالفرضية على النحو التالي:

المتغير TC:

لا يوجد تباين واختلاف في البيانات بين كل من:(*BNA* , *CPA*) وذلك بمستوى دلالة أكبر من 0.05، حيث بلغ الواحد التام أي 100%.

لا يوجد تباين واختلاف في بيانات كل من: (*BADR* , *CENP-B*) وذلك بمستوى دلالة بلغ الواحد التام أيضا، أي 100%.

يوجد تباين واختلاف بين *BADR* وكل من: *BNA* و*CPA* بمستوى دلالة أقل من 0.05 بلغ (0.000).

يوجد تباين واختلاف بين *CNEP* وكل من: *BNA* و*CPA* بمستوى دلالة أقل من 0.05 بلغ (0.006) و (0.000) على التوالي.

يوجد إختلاف وتباين بين بنك *BDL* وبقية البنوك بمستوى دلالة بلغ (0.000) مع جميع البنوك، باستثناء *CPA* و *ALBARAKA* حيث بلغ مستوى الدلالة معهما (0.002).

يوجد إختلاف وتباين بين بنك *BARAKA* وبقية البنوك بمستوى دلالة (0 %) باستثناء *BDL* (0.2 %).

لا شك أن لحجم التكاليف أثر في تحديد التباين و الإختلاف بين البنوك، حيث يمكن من خلال النتائج السابقة تصنيف البنوك إلى مجموعات تماثل هي: (*BNA*، *CPA*) و(*BADR*،*CNEP*) بدرجة تقارب كبيرة، و(*BDL*، *BARAKA*) بدرجة أقل.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

المتغير Y1:

لا يوجد تباين واختلاف في البيانات بين (*BNA* ، *CPA* ، *CNEP*)

لا يوجد تباين واختلاف في البيانات بين (*BNA* ، *BADR*)

لا يوجد تباين واختلاف في البيانات بين (*BARAKA* , *BDL*)

يوجد إختلاف و تباين بين كل من (*BARAKA* ، *BDL*) وبقية البنوك.

مستوى الدلالة في العلاقات السابقة بلغ الواحد التام، أي(100%)؛ بينما بلغ في علاقة *BADR* بكل من: *CPA* و*CNEP*، أكبرمن 56 % وحوالي 50 % على التوالي.

وعليه يمكن تصنيف البنوك من حيث أثر حجم القروض إلى مجموعتين:

(BNA، *CPA*، *BADR*، *CNEP-B*) من جهة و (*BDL*، *BARAKA*) من جهة أخرى.

المتغير Y2:

لا يوجد تباين واختلاف في البيانات بين كل من: (*BNA* , *BDL*) وبين كل من:

(*BADR* ، *CNEP-B*) وذلك بمستوى دلالة (100 %)؛ بينما يوجد إختلاف وتباين بين بقية البنوك، حيث لم يصل أقصى مستوى دلالة بين البنوك (40 %).

ويلاحظ أن حجم الإستثمارات الأخرى بخلاف القروض يختلف من بنك لآخر نتيجة قرار التنويع في المنتجات لكل بنك.

المتغير P2:

لا يوجد تباين واختلاف في البيانات بين (*BNA*، *CPA*، *CNEP*)

لا يوجد تباين واختلاف في البيانات بين (*BADR*، *BNA*، *CNEP*)

لا يوجد تباين واختلاف في البيانات بين (*BARAKA* , *BDL*)

مستوى الدلالة في هذه العلاقات بلغ الواحد أو قريب من الواحد (0.998) في علاقة *CPA* بـــ: *CNEP* .

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

يوجد إختلاف و تباين بين *CPA* و *BADR* حيث بلغ مستوى الدلالة بين البنكين حوالي 48 %.

يوجد إختلاف و تباين بين كل من (*BDL* ، *BARAKA*) من جهة وبقية البنوك من جهة أخرى، حيث بلغت مستويات الدلالة الصفر أو قريب من الصفر ، باستثناء علاقتهما مع *CPA* إذ بلغ مستوى الدلالة 0.462 و 0.329 على التوالي.

تؤكد الإختلافات و التباينات في تكلفة رأس المال الثابت (P2) ما أشرنا إليه في هذا المطلب والمطلب السابق من أثر الحجم وإدارة التكاليف على التباين في البيانات بيين البنوك.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

3.VI تقدير النموذج (دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية)

نتناول في هذا المبحث نقطتان أساسيتان في عملية تقدير النموذج، تتمثل الأولى في الآلية أو الطريقة التي تتم بها عملية التقدير، والثانية في تقدير وتحسين النموذج بإدخال المتغيرات الصورية (*DUMMY VARIABLES*) التي لها تأثير على المتغيرات الرئيسية للنموذج.

1.3.VI طريقة التقدير

تم تقدير دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية للبنوك محل الدراسة، وذلك باستخدام طريقة الإنحدار غير المرتبط ظاهريا (*The Sleemingly Unrelated Regression*)، وتعرف هذه الطريقة بالإنحدار المتنوع أوطريقة زلنر(*Zellner*).

تطبق هذه الطريقة على مجموعة من المعادلات، كل معادلة لها متغير تابع (داخلي) ومتغيرات مستقلة (خارجية). وكما في الإنحدار العادي فإن حدود التشويش(*Disturbances*) يفترض أن تكون غير مرتبطة بالمتغيرات الخارجية، وإذا كانت كذلك، أي يوجد إرتباط بينها، فإن مقدرات طريقة الإنحدار غير المرتبط ظاهريا (*SUR*) هي الأكثر كفاءة، مقارنة بمقدرات الطرق الأخرى، لأنها تعتمد على التكرار (*Iterations*) في عملية تقدير المعلمات، وفي كل تكرار يتم تحويل المعادلات لنزع أو تقليص الإرتباط إلى أن تصل عملية التقدير إلى نقطة الإستقرار أو ما يعرف بـــ: (*Convergence*) حيث تكون الخصائص الإحصائية للمقدرات مطابقة لخصائص مقدرات الإحتمال الأقصى (*Maximum Likelihoud Estimates*).[1]

وبالرجوع للمعادلة (1) في المطلب الأول في المبحث الأول من هذا الفصل، وبعد تحديد عدد ومكونات المتغيرات المستقلة في النموذج، وبتطبيق قيد التجانس في أسعارعوامل الإنتاج، تكون دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية على النحو التالي:[2]

---

1. E-views 2.0 help system.

2. عبد الرحيم الساعاتي ومحمود العصيمي، مرجع سابق ص: 7.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

$$\begin{aligned}\text{Ln TC} = {} & A_0 + A_1 \ln Y_1 + A_2 \ln Y_2 + B_1 (\ln P_1 - \ln P_3) \\ & + B_2 (\ln P_2 - \ln P_3) + \ln P_3 \\ & + \tfrac{1}{2} A_{11} (\ln Y_1)^2 + \tfrac{1}{2} A_{22} (\ln Y_2)^2 \\ & + A_{12} (\ln Y_1)(\ln Y_2) + \tfrac{1}{2} B_{11} (\ln P_1 - \ln P_3)^2 \\ & + B_{12} (\ln P_1 - \ln P_3)(\ln P_2 - \ln P_3) + \tfrac{1}{2} B_{22} (\ln P_1 - \ln P_3)^2 \\ & + G_{11} (\ln P_1 - \ln P_3) \ln Y_1 + G_{12} (\ln P_2 - \ln P_3) \ln Y_1 \\ & + G_{21} (\ln P_1 - \ln P_3) \ln Y_2 + G_{22} (\ln P_2 - \ln P_3) \ln Y_2 \end{aligned} \quad \textbf{(7)}$$

وباستخدام قاعدة شيفرد يمكن الحصول على دوال مشاركة المدخلات في التكاليف الكلية:

$$\begin{aligned} S_1 = {} & B_1 + B_{11} (\ln P_1 - \ln P_3) + B_{12} (\ln P_2 - \ln P_3) \\ & + G_{11} \ln Y_1 + G_{21} \ln Y_2 \end{aligned} \quad (8)$$

$$\begin{aligned} S_2 = {} & B_2 + B_{12} (\ln P_1 - \ln P_3) + B_{22} (\ln P_2 - \ln P_3) \\ & + G_{12} \ln Y_1 + G_{22} \ln Y_2 \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} S_3 = {} & (1 - B_1 - B_2) - (B_{11} + B_{12}) (\ln P_1 - \ln P_3) \\ & + (B_{12} + B_{22}) (\ln P_2 - \ln P_3) - (G_{11} + G_{12}) \ln Y_1 \\ & - (G_{21} + G_{22}) \ln Y_2 \end{aligned}$$

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

VI.2.3 تقدير و تحسين النموذج

تم في هذه الدراسة تقدير دالة التكاليف الكلية (TC) مع دالة مشاركة عنصر العمل (S1) ودالة مشاركة عنصر رأس المال الثابت (S2) واستبعاد دالة مشاركة رأس المال النقدي (S3) تماشيا وخصائص الطريقة، حيث يجب إسقاط إحدى معادلات المشاركة، لأن مجموع نسب مشاركة المدخلات في التكاليف الكلية يساوي الواحد الصحيح.[1]

سنحاول من خلال هذا المطلب تقدير النموذج وتحسينه بإضافة المتغيرات الصورية التي نرى أن لها تأثير على متغيرات النموذج و المتمثلة في:

1) المتغيرالصوري (DE) الذي يعبر عن المؤسسة المصرفية، حيث تم ترتيب البنوك من 1 إلى 6 على النحو: *BNA*، *CPA*، *BADR*، *BDL*، *CNEB-B*، *ELBARAKA*.

2) المتغير الصوري (DB) الذي يعبر عن ميزانية المؤسسة المصرفية، حيث تم إعطاء ميزانيات البنوك الأعداد من 1 إلى 60 حسب عدد المشاهدات ووفق الترتيب أعلاه. أي لكل بنك 10 مشاهدات.

3) المتغيرالصوري (NAG) الذي يمثل عدد الفروع في كل بنك، وهو معطى في الجدول رقم (5.6.3) من الملحق الثالث.

وقد تم استخدام برنامج المعلومات الآلي (**E View**) لتقدير النموذج الأول (بدون متغيرات صورية)، ثم النموذج الثاني مع المتغير الصوري (DE)، ثم النموذج الثالث مع (DB) ، ثم النموذج الرابع مع (DE) و (DB)، ثم النموذج الخامس مع (DE) و(DB) و(NAG).

1. Zardkoohi, A. & Kolari, J. Branch office economies of scale and scope: evidence from savings banks in Finland, Journal of Banking and finance, 18 (1994), p: 426.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وتم إعتماد النموذج الذي أعطت نتائج تقديره أفضل مقدرات من حيث الخصائص الإحصائية والإقتصادية، والمتمثل في النموذج الرابع؛ أي تم تقدير دالة التكاليف الكلية مع المتغيرين الصوريين (DE) و (DB) بالإضافة إلى دالة مشاركة عنصر العمل (S1) و دالة مشاركة رأس المال الثابت (S2)، وذلك بعد أقل عدد من المحاولات *Iterations* ، مقارنة بأعداد محاولات النماذج الأخرى، لتصل عملية التقدير إلى نقطة الإستقرار (*Convergence*) بعد 17 محاولة.

كما تعكس نتائج التقدير أهمية المتغيرين الصوريين، المؤسسة المصرفية وميزانيات البنوك، وتأثيرهما على الإختلافات بين البنوك وعلى نتائج التقدير.

النتائج التفصيلية لتقدير النماذج الخمس موضحة في الجدول رقم (4.6.2) من الملحق الثاني؛ ونحاول هنا شرح و تلخيص المؤشرات الإحصائية لعمليات التقدير من خلال الجداول الآتية:

الجدول رقم (5.6)

المؤشرات الإحصائية لدالة التكاليف الكلية

النموذج	المؤشرات الإحصائية(*)			
	R^2	$AdjR^2$	S.E	S.S.R
بدون متغيرات صورية	**0.935**	**0.914**	**0.444**	**8.892**
مع DE	**0.937**	**0.916**	**0.440**	**8.525**
مع DB	**0.935**	**0.913**	**0.448**	**8.858**
مع DE+DB	**0.950**	**0.932**	**0.396**	**6.769**
مع DE+DB+NAG	**0.950**	**0.930**	**0.401**	**6.780**

المصدر: مجمعة من جداول الملحق الثاني (4.6.2)

(*) المؤشرات الإحصائية هي: (R^2) معامل التحديد، (Adj R^2) معامل التحديد المعدل، (SE) الخطأ المعياري للإنحدار، (SSR) مجموع مربعات الإنحرافات.

ملاحظة: لم ندرج إحصائية داربن واتسن (*Durben –Watson St.*) لأنها تستخدم في بيانات السلسلة الزمنية، بينما جمعنا في دراستنا هذه بين البيانات المقطعية وبيانات السلسلة الزمنية.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

من خلال مقارنة المؤشرات الإحصائية للنماذج الخمسة نجد أن النموذج الرابع (مع DB+DE) يتمتع بأفضل الخصائص الإحصائية سواء بالنسبة لدالة التكاليف الكلية أو بالنسبة لدالة مشاركة العمل أو دالة مشاركة رأس المال الثابت؛ وكذلك بمقارنة قيم إحصائية t *Student* .

فبالنسبة لدالة التكاليف الكلية نجد أن النموذج الرابع قد حقق الخصائص التالية:
بلغ معامل التحديد (R^2) أعلى نسبة له بين النماذج وهي: 0.95، أي أن 95 % من التغير في التكاليف الكلية يفسره التغير في المتغيرات المستقلة؛ والباقي، أي 5 % يفسره حد الخطأ العشوائي المعبرعنه بمؤشر مجموع مربعات الإنحرافات (SSR)، والذي حقق أدنى قيمة له 6.769 مقارنة ببقية النماذج.

وإذا كان معامل التحديد (R^2) يتأثر بزيادة عدد المتغيرات المستقلة، أي يرتفع في قيمته بزيادة عدد المتغيرات المستقلة وعدد المشاهدات، فإن معامل التحديد المعـــدل (Adj R^2) بلغ أكبر من 93 % وهي أكبر نسبة بين النماذج الخمسة.
كما أن مؤشر الخطأ المعياري (SE) في النموذج الرابع قد حقق أدنى قيمة بين النماذج وهي: (0.397).

الجدول رقم (6.6)

المؤشرات الإحصائية لدالة مشاركة العمل

الحالة	المؤشرات الإحصائية			
	R2	AdjR2	S.E	S.S.R
بدون متغيرات صورية	0.665	0.641	0.039	0.085
مع DE	0.620	0.593	0.042	0.0971
مع DB	0.613	0.585	0.0424	0.0986
مع DE+DB	0.747	0.729	0.034	0.0647
مع DE+DB+NAG	0.742	0.723	0.034	0.0660

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

أما بالنسبة لدالة مشاركة العمل فنجد أن النموذج الرابع يتمتع بالخصائص التالية:
معامل التحديد (R^2) و معامل التحديد المعدل (Adj R^2) قد حققا على التوالي القيمتين : 0.747 و 0.729 وهي أعلى قيم بين النماذج؛ ومعنى ذلك، أن حوالي 75 % من التغير في نسبة أو حصة مشاركة عنصر العمل في التكاليف الكلية، يفسرها التغير في المتغيرات المستقلة؛ وحوالي 25 % من التغير يفسرها الخطأ العشوائي، والذي بلغ مجموع مربعات إنحرافاته (SSR) 0.0647 وهي أدنى قيمة بين النماذج.

كما أن مؤشر الخطأ المعياري (SE) لدالة مشاركة عنصر العمل في النموذج الرابع قد حقق الأدنى قيمة أيضا بين النماذج وهي (0.034).

الجدول رقم (7.6)

دالة مشاركة رأس المال العيني

الحالة	مؤشرات الإحصائية			
	R2	AdjR2	S.E	S.S.R
بدون م صورية	0.740	0.721	0.0120	0.0087
مع DE	0.758	0.740	0.0102	0.0081
مع DB	0.752	0.734	0.0123	0.0083
مع DE+DB	0.781	0.765	0.0111	0.0073
مع DE+DB+NAG	0.779	0.763	0.0116	0.0074

المصدر: مجمعة منجداول الملحق الثاني (4.6.2).

وفي الأخير يتمتع النموذج الرابع بالنسبة لدالة مشاركة رأس المال الثابت بأعلى درجات لـــ: (R^2) و (Adj R^2)، بين النماذج، وهما على التوالي 0.781 و 0.765 ؛ أي أن التغير في المتغيرات المستقلة يفسر 78 % من التغير في نسبة مشاركة رأس المال الثابت في التكاليف الكلية. وحوالي 22 % الباقية يفسرها المتغير العشوائي، الذي يعبر عنه (SSR) بأدنى قيمة بين النماذج 0.0073 .

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

أما الجدول رقم (8.6) فيبين المعاملات المقدرة للنموذج، والخطأ المعياري، وإحصائية ت *STUDENT*، والقيم الإحتمالية المرافقة لها، لكل معامل من معاملات النموذج، وتعكس إحصائية ت المعنوية الإحصائية للنموذج والمقدرة بـــ: (5 %).

الجدول رقم (8.6)

المعاملات المقدرة للنموذج

	المعامل	الخطأ المعياري	إحصائية ت	الإحتمالية
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	31.9098	6.1367	5.1998*	0.0000
C(2)	-5.6870	1.3923	-4.0847*	0.0001
C(3)	1.4796	0.4315	3.4293*	0.0008
C(4)	0.4693	0.0604	7.7750*	0.0000
C(5)	0.1816	0.0206	8.7961*	0.0000
C(7)	0.6989	0.1660	4.2115*	0.0000
C(8)	0.0426	0.0255	1.6706	0.0967
C(9)	-0.1524	0.0589	-2.5856*	0.0106
C(10)	0.0475	0.0058	8.1786*	0.0000
C(11)	0.0147	0.0023	6.2726*	0.0000
C(13)	0.0042	0.0024	1.7115	0.0889
C(16)	-0.0421	0.0075	-5.5891*	0.0000
C(17)	-0.0183	0.0026	-7.1377*	0.0000
C(19)	0.0051	0.0030	1.6854	0.0938
C(20)	0.0041	0.0010	3.9709*	0.0001
C(22)	-0.7976	0.1179	-6.7636*	0.0000
C(23)	0.0727	0.0113	6.4416*	0.0000

* ذات معنوية إحصائية 0.05 (5%)

المصدر: محسوبة باستخدام بيانات الجدول (5.6.3) وباستعمال البرنامج E-views 2.0

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

تظهر نتائج عملية التقدير الواردة في الجدول (8.6) أن معظم معاملات النموذج، والمشار إليها بـــ: (*)، لها دلالة إحصائية؛ حيث أن قيم إحصائية ت المقابلة لكل معامل أكبر من القيمة 2، والقيم الإحتمالية المرافقة لها أقل من 0.05.

كما أن لهذه المعاملات دلالة إقتصادية ، فهي غير معدومة؛ أي أننا بإعتماد قيم إحصائية ت، والقيم الإحتمالية المرافقة لها، نرفض فرضية العدم القائلة بعدمية المعاملات، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم عدمية المعاملات. أي أن نتائج التقدير لا تتعارض والنظرية الإقتصادية.

المعاملات الثلاث التي ليست لها دلالة إحصائية وفق المعنوية 0.05، وهي:C(8) و C(13) و C(19) لا يمكن إستبعادها من النموذج، لأن لها دلالة إحصائية إذا ما أخذنا نسبة 10 % كقيمة معنوية؛ كما أنه قد يكون أثرها بمفردها ضعيفا ولكن يقوى تأثيرها مع بقية المعاملات.

من خلال نتائج وقيم المؤشرات الإحصائية الواردة في عملية التقدير لدالة التكاليف الكلية ودوال مشاركة عنصري العمل ورأس المال الثابت، ومن خلال قيم إحصائية ت *Student* ، نستطيع القول أن النموذج الرابع يمثل أفضل نموذج تقديري لدالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية مع دالة مشاركة عنصر العمل وعنصر رأس المال الثابت، وأن عملية التقدير عملية كفءة، وأن المعاملات المقدرة كفءة، ويمكن الإستناد إليها لبناء إستنتاجات اقتصادية وتحليلية مقبولة.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ملخص الفصل السادس

تم اعتماد دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية كنموذج رياضي مرن يسمح بتعدد المدخلات و المخرجات وذلك من أجل تقدير وفورات الحجم و وفورات النطاق، وحساب مرونات الطلب السعرية ومرونات الإحلال بين عناصر الإنتاج للبنوك محل الدراسة.

وتم تحديد المتغيرات الرئيسية للنموذج ومكوناتها و الي تمثلت في القروض والاستثمارات الأخرى وأسعار عوامل الانتاج كمتغيرات مستقلة، والتكاليف الكلية كمتغير تابع.

كما تمت معالجة بيانات الدراسة إحصائيا وذلك عبر ثلاث مراحل، تمثلت في الدراسة الإحصائية الوصفية ثم تحليل التباين في بيانات البنوك وأخيرا المقارنات المتعددة. وتبين من خلال هذه الدراسة الإحصائية أن هناك اختلاف وتباين بين بيانات البنوك محل الدراسة.

ثم تمت في الأخير عملية تقدير النموذج وفق طريقة الإنحدار غير المرتبط ظاهريا (SUR)، بعد تحسينه بإدخال المتغيرات الصورية المتمثلة في نوع المؤسسة المصرفية (DE)، وميزانياتها (DB)، وعدد الفروع (NAG) لكل بنك.

وتمثلت نتيجة عملية التقدير في تحديد النموذج الأفضل من حيث الخصائص الإحصائية و الإقتصادية، أي تقدير النموذج الأصلي مع إضافة المتغيرات الصورية نوع المؤسسة والميزانيات.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الفصل السابع

تحليل نتائج الدراسة التطبيقية

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

تمهيد:

نلخص في هذا الفصل النتائج المتوصل إليها من خلال تطبيق النموذج الإحصائي والمتمثل في تقدير دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية وذلك في المبحث الأول، مبرزين مرونات الاحلال بين عناصر الانتاج ومرونات الطلب السعرية على هذه العناصر للبنوك محل الدراسة في المطلب الأول؛ ووفورات الحجم ووفورات النطاق في المطلب الثاني.

كما نلخص نتائج تطبيق حساب نسبة هامش الربح (PM) كمؤشر للكفاءة في إدارة التكاليف في المطلب الأول، ونبين تأثير تكاليف الاستغلال وتكاليف خارج الاستغلال و الضرائب على هذا المؤشر في المطلب الثاني، من المبحث الثاني.

وسيتم شرح وتحليل وتفسير النتائج ضمن كل مطلب مباشرة. ونحاول في المبحث الأخير تلخيص النتائج العامة للدراسة ومقاربتها بفرضيات البحث.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

1.VII نتائج تقدير النموذج الإحصائي

من أهم نتائج تطبيق دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية **في هذه المرحلة من البحث** هو قياس مرونات الاحلال بين عناصر الانتاج ومرونات الطلب السعرية، وقياس وفورات الحجم و وفورات النطاق للبنوك محل الدراسة وهو ما سنعرضه في المطلبين الآتيين:

1.1.VII قياس مرونات الاحلال ومرونات الطلب السعرية

نحاول في هذا المطلب عرض وتلخيص نتائج قياس مرونات الإحلال و مرونات الطلب السعرية لعوامل الإنتاج، ومحاولة تفسير هذه النتائج وذلك بمقارنتها بواقع المؤسسات المصرفية محل الدراسة، مبتدئين بمرونات الإحلال ثم مرونات الطلب السعرية:

قياس مرونات الإحلال

تم قياس مرونة الإحلال بين عناصر الإنتاج عن طريق تطبيق المعادلة رقم (3) في المطلب الأول في المبحث الأول من الفصل السادس؛ بعد حساب قيم S1 و S2 و S3 وذلك باستخدام المعاملات المقدرة في النموذج الإحصائي و بتطبيق المعادلة رقم (2) في نفس المطلب و المبحث و الفصل؛ وتم تطبيق ذلك على جميع المشاهدات أي جميع السنوات لكل بنك، ثم تم حساب متوسط المرونة لكل بنك؛ أي مجموع المرونات مقسوما على عشر سنوات؛ وهو ما يبينه الجدول رقم (1.7) التالي:

الجدول (1.7)

مرونة الإحلال

BADR	CNEP-B	CPA	BNA	BDL	BARAK	
3.70	1.59	0.20	1.61	- 0.44	- 0.59	ع/ رأث
- 1.61	- 1.62	- 1.50	- 1.61	- 1.41	- 1.32	ع/ رأ ن
- 2.91	- 1.60	- 1.69	- 2.12	- 1.47	- 1.43	رأ ث/ رأ ن

المصدر: محسوبة باستخدام نتائج عملية التقدير وباستعمال البرنامج Excel

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

تمثل مرونة الإحلال درجة إحلال عنصر إنتاجي محل عنصر إنتاجي آخر، فإذا كانت هذه الدرجة موجبة فإن العنصرين بديلين ويمكن إحلال أحدهما بدل الأخر، وإذا كانت درجة المرونة سالبة فإن العنصرين متكاملين ولا يمكن إحلال أحدهما بدل الآخر.
ويمكن شرح العلاقة بين عناصر الإنتاج الثلاث في النقاط التالية:

1) مرونة الإحلال بين العمل و رأس المال الثابت

يبين السطر الأول في الجدول رقم (1.7) أن مرونة الإحلال بين عنصر العمل و عنصر رأس المال الثابت هي موجبة بالنسبة لكل من: BNA، وCPA ، وCNEP.B ، و BADR ، حيث حققت هذه البنوك الدرجات: (1.61) و(0.20) و (1.59) و (3.70) على التوالي.
وهي سالبة بالنسبة لكل من بنكي BARAKA و BDL، بدرجات (0.59 –) و(0.44 –) على التوالي.

أي أن العمل ورأس المال هما عنصران بديلان للبنوك التي تم إعتبارها كبيرة من حيث الحجم، وعنصران متكاملان للبنوك الصغيرة الحجم.

تفسير النتيجة

يمكن تفسير هذه النتيجة بأن حجم أصول كلا من بنك البركة (BARAKA) وبنك التنمية المحلية(BDL)، يعبر عن مستوى إنتاجي منخفض مقارنة بالبنوك الأخرى، وبالتالي فالبنكين بحاجة إلى مزيد من العمل (بجميع أصنافه) ومزيد من رأس المال الثابت (تجهيزات ومعدات وحواسيب ... وغيرها) ولا يمكن لهما، في هذه المرحلة من النشاط، الإستغناء عن هذين العنصرين؛ بينما البنوك الأربعة الأخرى قد تكون وصلت إلى حجم من الأصول تستطيع أن تستغني فيه عن جزء من العمالة وتعويضه بأصول وتجهيزات وبرامج حاسوب وغيرها من عناصر رأس المال الثابت.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وتؤكد هذه النتيجة أو هذا التفسير، بشكل كبير، درجات المرونة المحققة في كل بنك، فقد حقق بنك BADR وهو الأكبر بنكا سواء من حيث حجم الأصول، حيث بلغ متوسط حجم القروض و الإستثمارات الأخرى فيه خلال فترة الدراسة 368183.90 مليون دينار، أو من حيث عدد الفروع و الوكالات فهو يمتلك 317 فرعا ما بين وكالة ومديرية جهوية وذلك في سنة 2003، أو من حيث عدد العمال فقد تجاوز 7000 عامل في نفس السنة؛ حقق بنك BADR أعلى درجات المرونة الإحلالية (3.70)، وهو ما يعني أن لديه درجة إحلال عالية لإستبدال عنصر العمل برأس المال الثابت.

ثم تلاه بنكي BNA و CNEP-B بدرجات أقل (1.61) و (1.59) على التوالي، وهما أقل حجما من BADR وأكبر حجما نسبيا من بقية البنوك؛ حيث بلغ متوسط حجم القروض و الإستثمارات الأخرى في البنكين: 260155.90 مليون دينار و 336016.10 مليون دينار على التوالي، وبلغ عدد الفروع والوكالات للبنكين 190 و 195 في سنة 2003، وعدد العمال في نفس السنة 5688 و 4871 عاملا على التوالي.

بينما حقق بنك CPA درجة منخفضة جدا في مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال الثابت بلغت (0.20) رغم أن متوسط حجم القروض والإستثمارات الأخرى بلغ 286682.40 مليون دينار ، أكبر من حجم القروض و الإستثمارات الأخرى في بنك BNA ولكن بنك CPA يعتبر أقل حجما من BNA و CNEP من حيث عدد الفروع و الوكالات ومن حيث عدد العمال، فقد وصل إلى 136 وكالة و4590 عامل في سنة 2003.

2) مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال النقدي

يبين السطر الثاني في نفس الجدول رقم (1.7) أن درجة مرونة الإحلال بين عنصر العمل ورأس المال النقدي هي سالبة بالنسبة لجميع البنوك، أي أن العنصرين متكاملين وليس بديلين في جميع البنوك.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

تفسير النتيجة

لاشك أن رأس المال النقدي والمتمثل في الودائع والديون اتجاه البنك لصالح الآخرين، سواء كانوا مؤسسات أوأفرادا، لايمكن أن يكون عنصرا بديلا عن العمل ولا عن رأس المال الثابت ، كما سنرى في الفقرة التالية، إذ لا يتوقع أن يصل البنك إلى مرحلة أو مستوى من حجم الأصول يستطيع فيها أن يستغني عن الودائع والموارد المالية ويعوضها بعنصر آخر، أو العكس، أن يستغني عن العمل أو رأس المال الثابت بزيادة الودائع والموارد المالية، بل إن زيادة الموارد المالية قد يتطلب مزيدا من العمل أو من رأس المال أو من كليهما.

3) مرونة الإحلال بين رأس المال الثابت و رأس المال النقدي

والنتيجة الثالثة التي يوضحها السطر الثالث من نفس الجدول (1.7) تؤكد أن مرونة الاحلال بين رأس المال الثابت ورأس المال النقدي سالبة أيضا في جميع البنوك، أي أن رأس المال النقدي هو عنصر مكمل للعمل ورأس المال الثابت ولا يمكن أن يكون بديلا عنهما.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

قياس مرونة الطلب السعرية

تقاس مرونة الطلب السعرية بالتغيرالنسبي في الكمية المطلوبة من كل عنصر من عناصر الإنتاج إلى التغير النسبي في أسعار تلك العناصر.

و قد تم حساب مرونة الطلب السعرية للبنوك محل الدراسة عن طريق تطبيق المعادلة رقم (4) في المطلب الأول في المبحث الأول من الفصل السادس، والجدول رقم (2.7) يبين متوسط مرونات الطلب للبنوك:

الجدول (2.7)
مرونة الطلب السعرية

	BARAK	BDL	BNA	CPA	CNEP-B	BADR
عمل	- 0.55	- 0.53	- 0.40	- 0.47	- 0.93	- 0.39
ر.م ثابت	- 0.68	- 0.65	- 0.23	- 0.50	- 0.20	0.22
ر.م نقدي	- 0.17	- 0.11	- 0.04	- 0.05	- 0.04	- 0.05

المصدر: محسوبة باستخدام نتائج عملية التقدير وباستعمال البرنامج Excel

تظهر نتائج حساب مرونة الطلب على عناصرالإنتاج الثلاثة: العمل ورأس المال الثابت ورأس المال النقدي، أن جميعها سالبة في جميع البنوك بإستثناء بنك BADR الذي حقق مرونة طلب موجبة على رأس المال الثابت، بلغت درجتها (0.22).

ويعني ذلك عدم وجود إستجابة للكميات المطلوبة من عناصر الإنتاج نتيجة التغير في أسعار تلك العناصر.

تفسير النتيجة

يعتبر الطلب على عناصر الأنتاج الثلاث بشكل عام غير مرن، و بالرجوع إلى التحليل الإحصائي وتحليل التباين في الفصل السادس وجدنا أنه لا يوجد تباين واختلاف بين البنوك فيما يتعلق بأسعار العمل (P1) ورأس المال النقدي (P3) وهذا ما تؤكده هذه النتيجة بأن الطلب على هذين العنصرين غير مرن نتيجة عدم الاختلاف بشكل واضح في أجور ورواتب عمال وموظفي القطاع المصرفي بشكل عام وكذا عدم الإختلاف في أسعار الفائدة المدفوعة للمودعين.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

كما أن الطلب على رأس المال الثابت غير مرن بالنسبة لجميع البنوك باستثناء بنك البدر الذي قد يفسر بالزيادة الكبيرة الذي يستهدفها هذا البنك على مستوى التجهيزات والمعدات وغيرها من الأصول الثابتة.

كما يمكن توضيح وترتيب عناصر الانتاج من حيث الأهمية بالنسبة لكل بنك، وذلك اعتماد على درجات مرونة الطلب السعرية، فكلما قلت درجات المرونة كلما زادت أهمية ذلك العنصر وعليه سيكون ترتيب العناصر من حيث الاهمية على النحو التالي:

رأس المال النقدي في المرتبة الأولى بالنسبة لجميع البنوك.
أما العمل ففي المرتبة الثانية بالنسبة لكل من: BARAKA و BDL و CPA، وفي المرتبة الثالثة لكل من: BNA و CNEP-B و BADR.
بينما رأس المال الثابت يعتبر في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بالنسبة لـــ:BNA و CNEP.B و BADR ، وفي المرتبة الثالثة لـــ: BARAKA و BDL و CPA.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

2.1.VII قياس وفورات الحجم و وفورات النطاق

من نتائج تقدير دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية أيضا قياس وفورات الحجم وقياس وفورات النطاق للبنوك محل الدراسة، وسنتناول بالشرح هذين النقطتين من خلال الفرعين التاليتين:

1.2.1.VII قياس وفورات الحجم

لقياس وفورات الحجم تم الإعتماد على المعادلة رقم (5) في قياس مرونة التكاليف، والمعطاة نتائجها في الصف الأول من الجدول (3.7)، وعلى المعادلة رقم (6) لقياس وفورات الحجم المعطاة نتائجها في الصف الثاني من نفس الجدول.

وتعبر هذه النتائج عن متوسط المرونة ومتوسط وفورات الحجم لكل بنك عبر فترة الدراسة، أي لقد تم حساب المرونة والوفورات للبنوك خلال فترة الدراسة (10 سنوات) ثم أخذ المتوسط لكل بنك لغرض المقارنة.

ويبين السطر الأول في الجدول (3.7) أن متوسط مرونة التكاليف لمستويات الإنتاج في بنكي البركة BARAKA و التنمية المحلية BDL بلغت 0.24 و 0.38 على التوالي، وهي أقل من الواحد الصحيح؛ أي أن التغير في مستويات الانتاج بنسبة معينة ينتج عنه تغير في التكاليف بنسبة أقل في هذين البنكين، ومعنى ذلك أن البنكين يعرفان حالة تزايد غلة الحجم التي يترتب عنها وجود وفورات حجم موجبة، أي أن البنكين يتمتعان بوفورات حجم موجبة؛ وهو ما يؤكده السطر الثاني من نفس الجدول (3.7) حيث بلغت متوسط هذه الوفورات درجة 6.60 في بنك البركة و2.73 في بنك التنمية المحلية.

الجدول (3.7)

وفورات الحجم

BADR	CNEP-B	CPA	BNA	BDL	BARAKA	
1.19	1.06	1.09	1.12	0.38	0.24	مرونة التكاليف
0.86	0.952	0.95	0.99	2.73	6.60	وفورات الحجم
368184	336016	286682	260156	89922	9607	Y

المصدر: محسوبة باستخدام نتائج عملية التقدير وباستعمال برنامج Excel

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

بينما حققت البنوك الأربعة الإخرى وهي:BNA وCPA و CNEP و BADR درجات مرونة أكبر من الواحد الصحيح وهي: 1.12 و 1.09 و 1.06 و 1.19 على التوالي. ومعنى ذلك أنه إذا تغير حجم النشاط في البنك بنسبة معينة فإن التكاليف تتغير بنسبة أكبر أي أن هذه البنوك تعرف حالة تناقص غلة الحجم والتي يترتب عنها وفورات حجم سالبة، أي أن درجات وفورات الحجم تكون أقل من الواحد الصحيح؛ وهو ما يؤكده السطر الثاني من الجدول حيث حققت هذه البنوك في المتوسط الدرجات: 0.9845، و 0.9459، و 0.9523، و 0.8544 على التوالي.

وبربط معطيات السطر الثاني في الجدول (3.7) والمتمثلة في متوسط درجات وفورات الحجم ومعطيات السطر الثالث من نفس الجدول المتمثلة في متوسط حجم القروض والإستثمارات الأخرى، يتضح أن درجات وفورات الحجم تنخفض مع زيادة حجم النشاط إلى أن تقارب الواحد الصحيح، حيث يصل حجم النشاط حده الأمثل والذي يعرف بـــ: الحد الأدني الكفء والذي يقارب المبلغ 260.000 مليون دينارجزائري والذي يمثله البنك الوطني الجزائري BNA، ثم تقل عن الواحد الصحيح كلما إرتفع حجم النشاط عن 260000 وهو ما يمثل كل من: BADR و CNEP و CPA .

وبإعتبار أن وفورات الحجم مؤشرات للكفاءة في التكاليف فإننا نستطيع القول أن كلا من البركة وبنك التنمية المحلية يتمتعان بكفاءة في إدارة التكاليف حيث حققا وفورات حجم موجبة؛ بينما البنوك الثلاثة CPA وCNEP و BADR تتميز باللاكفاءة في إدارة التكاليف لأنها حققت درجات أقل من الواحد الصحيح في وفورات الحجم. أما البنك الوطني الجزائري فيمكن إعتبار وفورات الحجم لديه شبه معدومة، حيث قاربت درجتها الواحد الصحيح (0.9845) و تجاوز حجم نشاطه الحد الأدني الكفء بقليل.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

VII.2.2.1 قياس وفورات النطاق

لقياس وفورات النطاق أهمية كبيرة بالنسبة للبنوك و عن طريقها تستطيع اتخاذ قرارات التنويع في أنشطتها ، ونقول عن بنك أو مؤسسة أنها تتمتع بوفورات نطاق إذا كانت تكلفة انتاج منتجاتها معا أقل من مجموع تكلفة انتاج كل منتج على حدى.

الجدول (4.7)

وفورات النطاق

BADR	CNEP-B	CPA	BNA	BDL	BARAK	
- 8.567	- 8.567	- 8.567	- 8.567	- 8.567	- 8.567	Escope

المصدر: محسوبة باستخدام نتائج عملية التقدير

وتقاس وفورات النطاق بتطبيق المعادلة رقم (8) فإذا كانت قيمة < 0 فإن البنوك تتمتع بوفورات النطاق فإذا كانت ≤ 0 فإنها لاتتوفر على وفورات نطاق وبشكل عام فإن الجدول (4.7) يبين أن بنوك الدراسة تتمتع بوفورات نطاق، تساوي (8.567 –).

تفسير النتيجة: تعتبر الاستثمارات الأخرى (Y_2) كمنتج مصرفي ثاني للقروض كمنتج رئيسي (Y1)، عملية حديثة لكثير من البنوك الجزائرية.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

2.VII نتائج تطبيق مؤشر هامش الربح

يعتبر مؤشر هامش الربح (PM) والمعبر عنه بالمعادلة:

هامش الربح (PM) = النتيجة الصافية \ الإيرادات الاجمالية

مؤشرا ماليا يقيس درجة كفاءة البنك في إدارة تكاليفه، فكلما كان مرتفعا كلما دل على قدرة البنك في التحكم و مراقبة تكاليفه وإدارتها بشكل كفء.

وفي هذه الدراسة تم احتساب مؤشر هامش الربح للبنوك محل الدراسة وتحليله إلى مكوناته، وذلك بأخذ البيانات من جدول حسابات نتائج البنوك، والمتمثلة في:

النتيجة الصافية: وهي نتيجة الدورة الصافية بعد طرح الضريبة في حالة وجود ضرائب.

الإيرادات الاجمالية: وشملت مجموع بندي الإيرادات المصرفية والإيرادات الأخرى.

مصاريف الإستغلال المصرفي: تمثلت في الفوائد ومصاريف مماثلة والعمولات ومصاريف أخرى للإستغلال المصرفي.

مصاريف خارج الإستغلال المصرفي: وتعرف بالمصاريف الأخرى، وتتمثل في: مصاريف الإستغلال العام ومخصصات مؤونات خسائر الديون غير المسترجعة ومخصصات الإهتلاكات ومؤونات الأصول الثابتة المادية والمعنوية وأخيرا المصاريف الإستثنائية.

وتم ذلك خلال فترات مختلفة حسب توفر البيانات الكاملة لكل بنك، والتي جاءت على النحو التالي:

بنكي BARAKA و CPA (10 سنوات)، بنك BNA (09 سنوات)، وببنكي CNEP-B و BADR (08 سنوات)، وبنك BDL (07 سنوات).

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

و جاءت متوسطات هامش الربح للبنوك كما هو مبين في الجدول (5.7).

الجدول (5.7)

هامش الربح (%)

BARAKA	CNEP	BDL	BADR	CPA	BNA	
17.4	15.76	1.66	0.35	1.55	2.82	PM
17.4	- 108	1.66	0.35	1.55	-1.64	PM*

المصدر: محسوبة باستخدام بيانات الجدول (6.7.4) وباستعمال برنامج Excel

وإذاماحللنا نتائج الجدول(5.7) نجد أنه في الحالة العادية، أي عدم إستبعاد نتائج الخسارة للبنكيين(CNEP وBNA) فإن مؤشر هامش الربح يعكس نتائج الدراسة الإحصائية بشكل كبير جدا؛ حيث حقق بنك البركة أعلى نسبة بـــ 17.4 % ثم تلاه بنك BDL بـــ 1.66 % وبنك CPA 1.55 %، فيما حقق بنك BADR النسبة الأضعف للمؤشر وهي 0.35 % وأما البنكين BNA وCNEP فجاءت قيم المؤشر سالبة نتيجة كبر وضخامة الخسائر المحققة في كلا البنكين.

أما إذا تم إستبعاد الخسائر في البنكين فإننانجد أن بنك BNA وCNEP قد حققا هامش ربح مرتفع مقارنة بالبنوك: BDL و CPA و BADR ولكن أقل من بنك البركة، بلغت درجته 2.82 % و15.76 % على التوالي.

ويلاحظ أن CNEP.B قد حقق مستوى مرتفع في هامش الربح بعد إعادة إعتماده و تحوله إلى بنك. أي أن نسبة هامش الربح (15.76 %) قد تحققت خلال الفترة (2003 – 1999).

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

VII. 1.2 قياس تكاليف الإستغلال وتكاليف خارج الإستغلال

يتأثر مؤشر هامش الربح بثلاث عناصر رئيسية، التحكم فيها وإدارتها بشكل كفء هو السبيل لتحقيق معدلات مرتفعة أو مقبولة في هذا المؤشر وتتمثل هذه العناصر في:

- مصاريف الإستغلال المصرفي
- مصاريف خارج الاستغلال المصرفي
- الضرائـــب

فكلما انخفضت هذه العناصر أو أحدها كلما ارتفع هامش الربح والعكس صحيح. وعليه، سنحاول تحليل معدلات هامش الربح السابقة للبنوك بغرض معرفة تأثير كل عنصر من العناصر الثلاث على هامش الربح المحققة أي سنحدد كم استنفدت كل من تكاليف الاستغلال المصرفي وتكاليف خارج الاسغلال المصرفي والضرائب من إيرادات البنك وبالتالي كم تبقى للنتيجة التي تمثل هامش الربح، وذلك انطلاقا من المعادلة:

هامش الربح = النتيجة الصافية \ الإيرادات الإجمالية

هامش الربح = (الإيرادات – التكاليف الكلية) \ الإيرادات

= الإيرادات\ الإيرادات – (ت س م + ت خ س م + الضرائب)\ الإيرادات

هامش الربح = 1 – (ت س م\ الإيرادات + ت خ س م\ الإيرادات + الضرائب\ الإيرادات)

واعتمادا على البيانات الواردة في جداول حسابات النتائج للبنوك تم احتساب النسب:

نسبة مصاريف الإستغلال = ت س م / الإيرادات.

نسبة مصاريف خارج الإستغلال = ت خ س م / الإيرادات.

نسبة الضرائب = الضرائب / الإيرادات.

وبما أن الضرائب لا تشكل عبئا مباشرا للإستغلال المصرفي، سنركز في تحليلنا على مساهمة كل من تكاليف الاستغلال وتكاليف خارج الاستغلال في استنفاذ إيرادات البنك.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الجدول (6.7) يبين مدى تغطية أو إستنفاذ تكاليف الاستغلال المصرفي وتكاليف خارج الإستغلال المصرفي والضرائب لإيرادات كل بنك.

الجدول (6.7)

مكونات هامش الربح (%)

BARA	CNEP	BDL	BAD	CPA	BNA	
26.5	**38 (80.7)**	**36.7**	**58**	**34**	**37.8 (39)**	نسبة م الاستغلال
54.2	**46 (127)**	**61**	**41.5**	**63.8**	**58.5 (62)**	نسبة م خ الاستغلال
1.9	**0.75**	**0.77**	**0.15**	**0.73**	**01.27**	نسبة الضرائب
17.4	**15.76 (−108.2)**	**1.36**	**0.30**	**1.55**	**2.82 (−1.06)**	نسبة هامش الربح

المصدر:محسوبة باستخدام بيانات الجدول (6.7.4) وباستعمال برنامج Excel

وتبين نتائج الجدول (6.7) أن البنوك صغيرة الحجم أكثر تحكما في تكاليف الإستغلال أما البنوك كبيرة الحجم، باستثناء بنك CPA الذي بلغت تكاليف الإستغلال فيه 34 % من الإيرادات وهي النسبة الأدنى في البنوك الكبيرة، أي أن مصاريف الإستغلال تستنفذ الجزء الأكبر من الإيرادات في البنوك كبيرة الحجم مقارنة بالبنوك صغيرة الحجم.

بلغت نسب مصاريف الإستغلال في هذه البنوك 58 % في BADR و (80.7) و 38% في CNEP و(39) 37.8 % في BNA و34 % في CPA؛ بينما بلغت هذه النسبة 26.5% في البركة و36.7 % في BDL مما يعكس أن البنوك صغيرة الحجم تحقق ربح بنكي صافي (PNB) أعلى مما تحققه البنوك كبيرة الحجم باستثناء بنك CPA الذي حقق نسبة منخفضة في مصاريف الإستغلال.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وتستنفذ مصاريف خارج الإستغلال جزءا متقاربا بين البنوك من الإيرادات بلغ أعلاه حوالي 64 % في CPA وأدناه 46 % في CNEP بدون إحتساب الخسائر.

أما نسبة الضرائب فجاءت مختلفة بلغ أعلاها بنك البركة 1.9 % وأدناها BADR 0.15 %.

تفسير النتائج

تدعم نتيجة مؤشر هامش الربح وتتوافق بشكل كبير مع نتائج الدراسة الإحصائية، وإذا ما حاولنا تفسير هذه النتائج ، نستطيع القول:

- لقد حقق بنك البركة نسبة هامش ربح مرتفعة جدا (17.4 %) مقارنة بالبنوك الأخرى وقد يعود هذا في نظرنا إلى أمرين:

1. توفره على شبكة استغلال صغيرة أو محدودة، حيث لم يتجاوز عدد وكالات البنك عشرة وكالات، وبالتالي حجم أقل في التكاليف الهيكلية، ومقدرة أعلى في إدارتها والتحكم فيها.
2. سياسة الحذر التي ينتهجها البنك في فتح فروع ووكالات جديدة.
3. يتمتع بنك البركة بميزة تنافسية عن بقية البنوك تتمثل في تقديمه لصيغ تمويل إسلامية تتميز بعوائد مرتفعة ومخاطر أقل.

بينما بقية البنوك وهي بنوك عمومية، فنتائجها متقاربة بالنسبة لهامش الربح باستثناء بنك البدر، الذي حقق نتيجة ضعيفة حوالي (0.35 %) وكذلك CNEP-B الذي حقق نتائج إيجابية بعد تحوله إلى بنك (15.76 %) بعد أن عانى من الخسائرخلال السنوات 1996 و 1997 و 1998.

وقد تعود نتائج البنوك العمومية إلى العوامل التالية:

– توسع شبكة الاستغلال لدى هذه البنوك لم يكن يخضع لإعتبارات اقتصادية مما أدى إلى زيادة حجم التكاليف الهيكلية، وعدم القدرة على إدارتها والتحكم فيها.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

- ضعف أداء الحافظة المصرفية الناتج عن ما ورثته معظم هذه البنوك من قروض و ديون متعثرة ناتجة عن سياسات التمويل الماضية.

- رغم إعادة هيكلة هذه الحقوق وإعادة رسملة هذه البنوك، إلا أنها لم تستطع تطبيق الاصلاحات الحقيقية، التي تعتمد الاعتبارات الاقتصادية في إتخاذ القرارات الإستيراتيجية، (بدليل تجربة حالة BADR في ماي 2006، حيث أقيل الرئيس المدير العام بسبب اقتراحه مشروع غلق الوكالات غير الكفأة).

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

3.VII مقاربة نتائج الدراسة بفرضيات البحث

ترتبط فرضيات البحث الثلاث فيما بينها، حيث تؤثر الفرضية الأولي، المتعلقة بتحكم البنوك الجزائرية ومراقبتها لتكاليفها، و بشكل مباشر في فرضيات البحث الثانية و الثالثة. أي أنه كلما كانت للبنوك الجزائرية القدرة في التحكم ومراقبة تكاليفها، سواء كانت تكاليف الاستغلال أو تكاليف خارج الاستغلال، سيؤدي ذلك إلى تمتع هذه البنوك بوفورات اقتصادية نتيجة الزيادة في حجم نشاطاتها، وكذلك تمتعها بوفورات إقتصادية نتيجة لتنويع منتجاتها.

ومن خلال الدراستين الإحصائية و المالية التي قمنا بها في هذه الرسالة، ومن خلال حجم عيينة الدراسة أي البنوك الستة (06) محل الدراسة، والتي نعتقد أن حجم نشاطها يمثل أكثر من 80% من حجم الصناعة المصرفية في الجزائر، نخلص إلى النتائج التالية:

1. تختلف وتتنوع البنوك الجزائرية من حيث حجم أصولها، حيث يمكن تقسيمها إلى بنوك صغيرة الحجم، وهي التي لم يبلغ حجم القروض والإستثمارات الأخرى فيها مبلغ (100 000 مليون دينار)؛ وبنوك كبيرة الحجم، وهي التي تجاوز مبلغ القروض و الإستثمارات الأخرى فيها المبلغ نفسه.

2. البنوك صغيرة الحجم أكثر قدرة على التحكم في تكاليفها – خاصة تكاليف الاستغلال– من البنوك كبيرة الحجم؛ وعليه فالبنوك صغيرة الحجم تتمتع بوفورات حجم موجبة، بينما البنوك كبيرة الحجم تتوفر على وفورات حجم معدومة أو سالبة.

3. يتحدد حجم النشاط الأمثل للصناعة المصرفية في الجزائر بـــ 260 000 مليون دينار جزائري، أي تستطيع البنوك صغيرة الحجم رفع حجم نشاطها (مزيدا من القروض والاستثمارات الأخرى) إلى مبلغ 260 000 مليون دينار جزائري، حيث تبلغ الحد الأدنى الكفء.

4. تنخفض وفورات الحجم كلما ارتفع حجم النشاط، وتصبح سالبة إذا زاد عن الحجم الأمثل، وعليه نجد أن هناك ارتباط بين اللاكفاءة في التكاليف والزيادة في حجم النشاط عن المستوى الأمثل.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

5. إعتمادا على النتيجة السابقة، فإن منحنى التكلفة المتوسطة للبنوك الجزائرية في المدى الطويل يأخذ شكل الحرف الأجنبي U ، أي أن الصناعة المصرفية في الجزائر أبعد ما تكون عن ما يعرف بالاحتكار الطبيعي.*

6. تتمتع جميع البنوك، صغيرها وكبيرها، بوفورات النطاق وتستطيع البنوك الجزائرية التنويع في منتجاتها.

* الاحتكار الطبيعي هو تفرد مؤسسة مصرفية واحدة بالحصة المطلقة في السوق نتيجة تطور العملية المصرفية تكنولوجيا لديها.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

القسم الأول

الدراسة النظرية: الكفاءة المصرفية وطرق قياسها

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

القسم الثاني

الدراسة التطبيقية:
دراسة حالة المؤسسات المصرفية في الجزائر
خلال الفترة:(1994 – 2003)

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

مدخل

تعتبر عملية تأهيل المؤسسات العمومية سواء كانت إقتصادية أم مصرفية، وسواء ظلت عمومية أم تمت خصخصتها، ضرورة داخلية وحتمية خارجية تقتضيها الإصلاحات والتوجهات الجديدة للجزائر، والهادفة للتخلي عن النظام الإقتصادي المركزي المخطط والإندماج في النظام الإقتصادي العالمي الجديد، المتمثل في إقتصاد السوق.

ولا شك أن عملية تأهيل المؤسسات المالية والمصرفيةتكتسب أهمية كبيرة لهذه الاصلاحات، فالقطاع المصرفي يمثل الركيزة الأساسية للإقتصاد وللدولة، فهو كالجهاز الدوري للإنسان كما ذكرنا في المقدمة، وأي خلل أو خطأ يقع في هذا القطاع يمتد أثره السلبي إلى باقي القطاعات، وأي إصلاح أونجاح فيه سيكون له أثره الإيجابي على باقي القطاعات الاقتصادية والإجتماعية.

سنتناول في هذا القسم من الدراسة جانبا من جوانب تأهيل المؤسسات المالية والمصرفية والذي نعتقد أنه الجانب الرئيس في عملية التاهيل ألا وهو مدى تحقيق الكفاءة في إدارة التكاليف في المؤسسات المصرفية الجزائرية.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

يعتمد كثير من الاقتصاديين والمحللين مؤشرات الكفاءة كمقياس لأداء المؤسسات المصرفية، وترتبط مؤشرات الكفاءة بمؤشرات اقتصادية هامة مثل مرونة الطلب السعرية ومرونة الاحلال بين عناصر الانتاج عند تحليل العملية الانتاجية، وترتبط بوفورات الحجم عند دراسة توسع المؤسسة المصرفية وزيادة حجم نشاطها، وكذلك ترتبط بوفورات النطاق في حالة دراسة إمكانية تنويع المنتجات.

وسنحاول في هذه المرحلة من قياس الكفاءة حساب مرونة الاحلال ومرونة الطلب السعرية لعناصر الانتاج، وقياس وفورات الحجم ووفورات النطاق، كمؤشرات اقتصادية تعكس كفاءة المؤسسات المصرفية الجزائرية، والتي توفرت بياناتها لدينا للفترة (*1994* – *2003*).

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

كما سنحاول حساب مؤشر هامش الربح كنسبة مالية تقيس مدى كفاءة البنوك في إدارة تكاليفها، وتحديد تأثير كل من تكاليف الاستغلال تكاليف خارج الاستغلال على هذا المؤشر، وذلك لنفس مجموعة البنوك وخلال نفس الفترة أي عشر سنوات.

وتجدر الإشارة أننا وجدنا صعوبات كثيرة في تحصيل وتجميع بيانات البنوك الجزائرية، إذ لايتوفر مصدر موحد للبيانات، في الوقت الذي يفترض أن يكون البنك المركزي مصدرا المعلومات عن أنشطة المؤسسات المالية والمصرفية في الدولة.
وقد تم تجميع حوالي 90% من بيانات الدراسة من مصادر رسمية كبيانات فعلية، والباقي تم الإعتماد فيه على البيانات التقديرية والبيانات الفعلية لسنة السابقة.

تقسم الدراسة التطبيقية إلى ثلاثة فصول:
نقدم في الفصل الأول عرضا شاملا وموجزا لنشأة وتطور المؤسسات المصرفية والمالية في الجزائر، منذ نشأتها في عهد الإستعمار إلى يومنا هذا، ونحاول أن نعرض أهم الخصائص التي تميز بها القطاع المصرفي في كل مرحلة من مراحل تطوره.

وفي الفصل الثاني نقوم بتحديد نموذج التقدير الإحصائي وتحديد متغيرات النموذج ومكونات كل متغير، ونقوم بمعالجة إحصائية للبيانات ونحاول معرفة أسباب الإختلاف والالتقاء بين بيانات ومعطيات البنوك محل الدراسة، ثم القيام بعملية تقدير النموذج بعد تحسينه وإدخال المتغيرات الصورية التي نرى لها تأثير على الإختلافات في البيانات وفي نتائج التقدير.

أما الفصل الثالث فيتم فيه عرض وتحليل ومحاولة تفسير نتائج الدراسة التطبيقية لكل من تقدير دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية، والتي يتم عن طريقها حساب مرونات الإحلال ومرونات الطلب وقياس وفورات الحجم ووفورات النطاق. وحساب مؤشر هامش الربح وتأثير تكاليف الاستغلال وتكاليف خارج الاستغلال على هذا المؤشر.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وفي الأخير، تتم عملية المقاربة بين نتائج الدراسة وفرضيات البحث التي تمت صياغتها في المقدمة.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الملحق الثالث

بيانات الدراسة الإحصائية

جدول رقم (5.6.3)

NAG	P3	P2	P1	Y2	Y1	TC	BNA
155	0.06	0.146	0.216	50722	48315	9012	**1994**
155	0.068	0.073	0.265	31096	104316	13293	**1995**
162	0.119	0.114	0.293	43488	149696	25664	**1996**
183	0.09	0.111	0.274	51869	140693	18849	**1997**
187	0.043	0.101	0.284	66588	175162	13240	**1998**
181	0.051	0.093	0.285	70710	218365	15464	**1999**
189	0.0569	0.079	0.283	67731	249590	17430	**2000**
190	0.039	0.124	0.34	78516	290501	15705	**2001**
188	0.032	0.074	0.383	89673	296788	13949	**2002**
188	***0.0359***	***0.099***	***0.388***	***84095***	***293645***	***13696***	**2003**

NAG	P3	P2	P1	Y2	Y1	TC	CPA
117	0.029	0.147	0.201	27276	224777	8943	**1994**
117	0.032	0.103	0.268	46717	247119	11420	**1995**
121	0.049	0.122	0.297	72958	239327	16283	**1996**
133	0.048	0.117	0.279	80967	200195	15270	**1997**
134	0.041	0.166	0.286	90456	201976	13449	**1998**
135	0.043	0.156	0.308	96065	201052	14178	**1999**
135	0.052	0.142	0.301	160278	133575	16740	**2000**
135	***0.044***	***0.103***	***0.305***	**150135**	**134098**	***14092***	**2001**
136	0.0322	0.082	0.308	139992	134620	*11442*	**2002**
136	0.0296	0.092	0.311	132239	153002	11667	**2003**

NAG	P3	P2	P1	Y2	Y1	TC	BADR
296	***0.068***	***0.085***	***0.356***	***94685***	***274624***	***23773***	**1994**
296	***0.072***	***0.067***	***0.349***	***89463***	***266475***	***24671***	**1995**
303	***0.078***	***0.069***	***0.352***	***100658***	***239456***	***25731***	**1996**
305	***0.074***	***0.074***	***0.375***	106311	262492	28002	**1997**
307	0.063	0.078	***0.357***	102818	255677	24147	**1998**
305	0.069	0.079	***0.349***	98757	288275	25606	**1999**
315	0.067	0.079	**0.368**	187283	161676	25749	**2000**
317	0.042	0.068	***0.402***	191266	167414	18236	**2001**
317	0.033	0.092	***0.47***	187801	198072	17780	**2002**
318	0.027	0.105	***0.48***	175114	233522	16258	**2003**

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

تابع للجدول رقم (5.6.3)

NAG	P3	P2	P1	Y2	Y1	TC	BDL
146	0.086	0.172	***0.31***	13209	35290	5072	**1994**
146	0.082	0.095	***0.291***	19401	43757	6574	**1995**
158	0.103	0.184	***0.287***	47764	43165	8847	**1996**
154	0.092	0.221	***0.284***	44704	35255	8095	**1997**
154	***0.087***	0.189	0.28	58629	40934	7539	**1998**
153	***0.094***	0.188	0.326	58987	40156	8418	**1999**
152	***0.091***	0.17	0.298	59723	44103	6630	**2000**
152	0.047	0.149	0.414	57882	37966	6311	**2001**
153	0.038	0.151	0.449	60933	45336	6028	**2002**
153	0.03	0.148	*0.527*	57143	54884	5719	**2003**

NAG	P3	P2	P1	Y2	Y1	TC	CNEP-B
	0.566	***0.079***	***0.263***	***78665***	***94346***	***9685***	**1994**
172	0.412	***0.089***	***0.249***	***98705***	***104882***	***15705***	**1995**
173	0.109	***0.088***	***0.364***	120033	137424	***24952***	**1996**
178	0.099	***0.089***	***0.337***	150761	172748	***27319***	**1997**
180	0.068	***0.09***	***0.271***	174227	195123	***22488***	**1998**
180	0.072	***0.085***	***0.31***	197331	224960	***26057***	**1999**
181	0.07	0.093	0.279	170503	193991	27520	**2000**
181	0.046	0.072	0.332	172182	240566	20418	**2001**
182	0.045	0.085	0.334	146348	276425	22382	**2002**
195	0.033	0.091	0.4358	192903	218038	19664	**2003**

NAG	P3	P2	P1	Y2	Y1	TC	BARAKA
4	0.34	0.25	0.176	1	2719	87	**1994**
5	0.028	0.2	0.237	1	3165	111	**1995**
5	0.034	0.28	0.326	4	3906	158	**1996**
5	0.045	0.234	0.339	4	6350	298	**1997**
5	0.021	0.31	0.357	6	8159	329	**1998**
5	0.019	0.073	0.315	102	8338	358	**1999**
5	0.019	0.075	0.48	102	9717	494	**2000**
8	0.031	0.074	0.539	144	12348	620	**2001**
10	0.026	0.099	0.599	134	18001	767	**2002**
10	0.025	0.1	0.63	1492	21377	949	**2003**

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

خاتمة

يتفلت مصطلح الكفاءة وينزلق من معنى إلى معنى ومن استمال إلى آخر، ولكنه يرتبط بشكل أساسي بكيفية تخصيص الموارد المحدودة أو النادرة.
ويهتم الاقتصاديون كثيرا بقياس الكفاءة في شتى المجالات سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى الوحدات الانتاجية أو الصناعات، أو على مستوى الاقتصاديات ككل.

يعتبر القطاع المصرفي أحد المجالات الحساسة والهامة لأي مجتمع، فهو الركيزة والقاعدة التي يستند لها نجاح أو فشل أي اقتصاد، ولذلك فقياس الكفاءة في استغلال موارد هذا القطاع، يعتبر عملا ضروريا لترشيد وتوجيه مسيرة الصناعة المصرفية لكل بلد.

ولجزائر كدولة " ناشئة " يواجه اقتصادها حاليا تحديات داخلية وخارجية تمثلت احداها في عملية تأهيل مؤسساتها الاقتصادية والمصرفية، بغرض مواكبة التطورات والتغيرات العامية الحاصلة.

لقد تناولت الدراسة جانبا من جوانب عملية تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية تمثلت في اختبار مدى قدرتها في التحكم ومراقبة تكاليفها، وبالتالي ماهي فرص حصول هذه المؤسسات على وفورات اقتصادية جراء التوسع في أنشطتها؟
وماهي فرص تمتعها بوفورات اقتصادية نتيجة تنويع منتجاتها؟

ولقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى قسمين رئيسين:
قسم نظري تظمن الإطار الفكري والمرجعي لمفهوم الكفاءة وأنواعها، ونشأة العمل المصرفي وتطوراته، ومقاييس الكفاءة بشكل عام والكفاءة المصرفية بشكل خاص.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

قائـــــــــــمة المراجـــــــــع

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

أولا: المراجع باللغة العربية

1) الكتب والمصادر:

1. إبن منظور موسوعة لسان العرب، قرص مكثف.
2. إبراهيم أحمد داود محاضرات في الاقتصاد الجزئي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984.
3. إدوين مانسفيلد الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال، ترجمة جورج فهمي رزق،المكتبة الأكاديمية، ط1، القاهرة 1999م.
4. جمال الدين عطية البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم، التقليد والاجتهاد، النظرية والتطبيق، كتاب الأمة، الطبعة الأولى، مطابع الدوحة الحديثة، 1986م.
5. حسين النوري بحوث قانونية في البنوك، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1974م.
6. دومينيك سالفاتور الإحصاء والاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983م.
7. دونالد س واتسون و ماري أ.هولمان نظرية السعر واستخداماتها، ترجمة ضياء مجيد الموسوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1991.
8. سعيد سيف النصر دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء، دراسة تطبيقية وتحليلية،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000م.
9. صلاح سالم رزنوقة العولمة والوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2002 م.
10. طارق عبد العال تقييم أداء البنوك التجارية، تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 1999 م.
11. طارق عبد العال التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003 م.
12. عبد المطلب عبد الحميد البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية 2000.
13. عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1993 م.
14. عبد الوهاب إبراهيم البطاقات البنكية الإقراضية والسحب المباشر من الرصيد، دار القلم، دمشق 1998 م.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

15. عصام فهد العربيد دراسات معاصرة في محاسبة البنوك التجاريةوالبورصات، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا 2001 م.

16. علاء الدين الزعتري الخدمات المصرفية وموقف الشريعة الإسلامية منها، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت 2000 م.

17. غريب الجمال المصارف والأعمال المصرفية في الشريعة الإسلامية والقانون. دار الشروق، القاهرة 1972 م.

18. فلاح الحسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري
إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر،
دار وائل للنشر، ط: 02 ، عمّان، الأردن 2003 م.

19. محمد صبحي أبو صالح وعدنان محمد عوض
مقدمة في الإحصاء، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984.

20. محمد كمال خليل الحمزاوي
إقتصاديات الإئتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية 1997 م.

21. يوسف كمال محمد فقه الإقتصاد النقدي، دار الصابوني، طبعة أولى.

2) المجلات والدوريات

22. عزت عبد الله " نحو نظام للمصارف الشاملة إطار وظوابط الإندماج المصرفي "
مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد الثامن، العدد الأول، مارس 2000 م.

23. نواف عبد الله أحمد " أنواع بطاقات الإئتمان وأشهر مصدريها "
مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 6، العدد 04، سنة 1998م.

24. جون ورايت " البطاقات الذكية: التحديات القانونية والرقابية "
مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 06، العدد الرابع 1998 م.

25. روجر كلارك " مقدمة في التبادل الإلكتروني للبيانات "
مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 09، العدد الرابع 2001 م.

26. روجر كريتمان " التمويل التجاري الجديد "
مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 10، العدد الأول 2002 م.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

27. عصام عبد الرحمن " الإستخدامات الإلكترونية في القطاع المصرفي "
مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد العاشر، العدد 02، 2002.
28. عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي ومحمود حمدان العصيمي
" تقدير دالة تكاليف البنوك الإسلامية والبنوك التجارية. دراسة مقارنة"
مجلة جامعة الملك عبد العزيز الإقتصاد الإسلامي، المجلد 7، 1995.
29. خليل الشماع " إندماجات وحيازات المصارف "
مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 12، العدد 03، 2004 م.
30. طارق علي عمر " الدول النامية وعولمة الإستثمار "
مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد الثامن، العدد 01، 2000.

3) قوانين ومراسيم:

31. قانون نظام البنوك والقرض (86 – 12) المؤرخ في 19 أوت 1986، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة (1986).

32. قانون (88 – 01) المتظمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الإقتصاديات المؤرخ في 12 جانفي 1988، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة (1988).

33. قانون النقد والقرض (90 – 10) المؤرخ في 14 أفريل 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، السنة (1990).

34. التعليمة المتعلقة بالقواعد الإحترازية رقم (94 – 74) المؤرخة في 29 نوفمبر 1994، بنك الجزائر 1994.

35. الأمر رقم (01 – 01) بتاريخ 27 فيفري 2001 المعدل والمتمم للقانون (90 – 10).

36. الأمر رقم (03 – 11) بتاريخ 26 أوت 2003، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، السنة 2003.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

37. ALY. H. Y, R. GRABOWSKI, Y. PASURK & N. RANGAAN
" Tecnecal, Scale and allocative efficiencies in USA banking ",
an empirical investigation , R. E. S, vol 72 , 1990.

38. ANTHONY M. SANTOMERO
" Money, Credit, and banking ", vol 16 , N=4 , nov 1984.

39. ASGHAR ZARDKOOHI & JAMES KOLARI
" Branche office economies of scale and scop evidence from saving
banks in Filand ", journal of banking and finance, vol 18. 1994.

40. BNA BANK
" Rapport d'Activité ": 1994, 1995, 1996, 1997, 1999, 2000, 2002.

41. BDL BANK
" Rapport d'Activité ": 1994, 1995, 1996, 2000, 2001, 2002, 2003.

42. BADR BANK
" Rapport d'Activité " : 2000.
BADR INFO : Plusieurs nombres.

43. BANK OF ALGERIA
" Rapport 20002 " Evolution Economique et Monétaire en Algérie2003.

44. BANK OF ALGERIA
" Le Système de paiement en Algérie ", (Etat des lieux). Dec 2001.

45. BERGER ALLEN, DIANA HANCOCK & DAVID B.HUMPHREY.
" Bank efficiency Derived From the prolit function "
Journal of banking and finance, vol 17, Apr 1993.

46. BERGER ALLEN & others.
" The efficiency of financial institution: Review and priview of
researche past, present and future ". J.B.F, vol 17, Apr 1993.

47. BERG. S. A, F. FORSED, L. HJALMARSON & M. SUNMIERER
" Banking efficiency in the Nordic countries ".
J.B.F, vol 17 , 1993.

48. BO CARLSSON
" The measurment of efficiency in production: an application to
Swedish manufacturing Industry ", S.J.E , 1982.

49. CNEP BANK
" Les 40 ans de la Cnep-bank (1964 – 2004) " , 2004.
" Rapport d'Activité ", 2000, 2001, 2002.

50. CPA BANK
" Rapport d'Activité ", 1994, 1995, 1996, 1997, 1998, 1999, 2000,
2002, 2003.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

51. C. W. SEALEY, JR & JAMES T. LINDLEY
" Inputs and a theory of production and cost at depository financial Institutions ", Journal of finance, vol 32 , N=4 , 1977.

52. DOMINIK SALVATORE
" Microéconomique cours et problèmes "
M_cGraw-Hill , Inc , Paris , 1978.

53. DAVID, C. W & PAUL. W. W
" Evaluating the Efficiency of comercial bank: Does our view of what banks do matter ? ", Federal Reserve Banks of Saint Louis Review, vol 77 , J/A 1995.

54. ELYAS EL YASIANY & SEYED MEHIDIAN
" The comparative efficiency performance of small and large US comercial banks in the pre-and post-deregulation eras ".
Applied Economics, 27 , 1995.

55. EROPEAN COMISSION
" Economies of scale ", The single Market Review, sub serie v , vol 4.

56. FARRELL. M. J
" The measurement of productive efficiency ",
JRSS , Series A , 120, 1957.

57. FORSUND F.R & HJALMARSON L
" Frontier production function and technical progress ".
A study of general milk processing in Swedish dairy plant.
Econometrica , 47 , 1997.

58. FERRIER. G & C. A. KNOX LOVELL
" Measuring cost efficiency in banking economitric & linear programing evidence ", Journal of economitrics. 49 , NH, 1990.

59. FRANKLIN ALLEN & ANTHONY M. SANTOMERO.
" What do financial Intermediaries do "
Journal of banking and finance, vol 25, N=2 , 2001

60. FREDRIC S. MISHKIN
" The economics of money banking , and financial markets ".
Fifth edition , Longman , Inc , NewYork , USA.

61. JACK REVELL
" Efficiency in the financial Sector ". 1983

62. JEFRREY A CLARK
" Estimation of economies of scale in banking using a Geueralized function form ", Journal of money, credit , and banking , vol 6 , N=1, Feb 1984.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

63. JOHN D. MARRAY & ROBERT W. WHITE
" Economies of scale and deposit-taking financial institutions in Canada ", Journal of money, credit, and banking vol 22 , N=1 , 1980.

64. INTERNATIONAL MONETARY FUND
" Financial Sector Reforms in Algeria, Moroco and Tunisia: A preliminary Assessment ", July 1997.

65. LEE S. FRIEDMAN
" The microeconomics of public policy analysis " , Part 1, Chapter 2.

66. LEIGH DRAKE
" Economies of scale and scop in UK building societis: an application of the translog multiproduct cost function ", A F E, vol 2, N=4, 1992.

67. LEIBENSTEIN. H
" Allocative efficiency vs X-efficiency ", AER , 56 , 1966.

68. MABROUK HOCINE
" Code monétaire et financier Algérien ",
Banque d'Algérie, Coso Bourse, trésor , Assurance.
Edition 01, 2003, Edition Houma. Alger.

69. MONA J.G & DIXI. L. M
" Managing Fiancial Institutions an Asset / Liability approach "
Part 04, Chapter 22, (performance Evaluation).

70. PATRICK PLANE
" Productive efficiency of public enterprise "
Applied Economics, vol 24, Nr.8 , Aug 1992.

71. PYLE. D. J
" Efficiency and effectiveness in the criminal justice system ".
(unpublished paper).

72. ROGER. L. M & DAVID. D. H
" Economies of scale and scope in depository institution, Does big mean bad In banking ? ".

73. R. L. HILLER & D. D. VAUTTOOS
" Modern Money and Banking ", 3rd ed, NewYork: M_cGrrawthil, 1993.

74. ROBERT. T
" Deferencer across first district banks in operational efficiency ".
New England Economie Review M/J 1995.

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

75. SHER. W & PINOLA. R
" Macro-economic theory a synthesis of classicall theory and the modern approach ". North Holland, 1981.

76. SHONE. R
" Application in intermediate macro-economic ".
Marter Rober , Oxford , 1981.

77. STEPHEN, M. M & ATHANASIOS. G. N
" The technical efficiency of large bank production ".
Journal of banking and finance , 20 , 1996.

78. STIGLER. G. J
" The Theory of Price ", Macmillon, New York, 1960.

79. THOMAS GILLIGAN , MICHEL SMIRLOK & WILLIAM MARCHEL
" Scale and Scope Economies In the Multi-product banking firm ".
Journal of Monetary Economies , vol 13, 1984.

80. WILLIAM A. LONGBRAKE & JOHN A. HASLEM
" Productive Efficiency in comercial banking ".
Journal of Money, Credit and banking.

81. WILLIAM C. HUNTER & STIPHEN G. TIMME
" Core deposits and phisical capital, A Reexamination of bank scale economices and efficiency with Quasi-fixed Inputs ",
J. M. C. B, vol 27, N=1 , Feb 1995.

82. WHEEL LOCK. D. C & WILSON. P. W
" Evaluating the efficiency of comercial banks…" ,
F R B of S-L Rover. Vol 77, 1995.

83. www. ubiques-reporting. com (COLLOQUE SENAT-CFCE SUR L'ALGERIE).

ثالثا: رسائل الماجستير والدكتوراه

84. عاطف وليم أندراوس
" دور السياسات المالية في تنمية سوق الأوراق المالية في الدول النامية خلال فترات التحول لإقتصاد السوق مع إشارة خاصة لمصر خلال الفترة (1981 – 1998)"
رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر 2004. (ملخص)

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

85. AGGARWAL. V
" Performance Analysis of Large Canadian Banks over Time Using DEA ".
University of Toronto (Canada), MASC, 1996, P: 212, (abstract)

86. BENMALEK RIAD
" La Reforme du Secteur Bancaire en Algérie ", Maîtrise en Sciences Economiques , Université des sciences sociales, Toulouse I, 1998-1999.

87. BISCEGLIO & ANTHONY. F
"Merger-related cost efficiency and economies of scale in comerciale banking"
Fordham University, PHD , 1995, P: 150 (abstract)

88. DJAMEL-EDDINE. GH
" Les condition de la rentabilité bancaire ".
Thèse de Magister, Université d'Oran , 1997.

89. JOHNSON. J. E
" A Fistful of Rubles: Institutional Change in The Russian Banking systems: 1987-1996 ", Princeton University, PHD, 1997, P: 307. (abstract)

90. KONDEAS. A. G
" Banking Efficiency in the European Union: 1989-1995 ".
Auburn University, PHD, 1998, P: 186. (abstract)

91. MUKHAJEE. K
" A Nonparametric Analysis of Efficiency and productivity in Large United State Banks (Deregulation) ".
The University of Connecticut, PHD, 1997, (abstract)

92. OZKAN-GUNAY & EMINE NUR
" Economies of Scale and Scop in the Turkish Banking Industry: The Effects of The Financial Liberalization Program ".
Vanderbilt University, PHD, 1995, P: 190. (abstract)

93. PASTOR. M & JOSE. M
" Productivity, Efficiency and Technical Change in The Spanish Banking System: 1986 – 1992 ".
University de Valencia (Spain), PHD, 1996, P: 363. (abstract)

94. REESE. D. N
" Application of Data Envelopment Analysis to Measure the Efficiency of Software Production in the Financiale Services ".
University of Toronto (Canada) , MASC, 1994, P:142. (abstract)

95. RIM. K. T
" International Comparison of Bank Efficiency: An Empirical Study of Large Comercial Banking in the United States and Japan ".

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

The Ohio State University, PHD, 1996, P: 113. (abstract)

96. SHIROTA. R
" Efficiency in Financial Intermediation: A Study of the Chilean Banking Industry ". The Ohio States University, PHD, 1996, P: 138.
.

97. SINGH. S
" Financial Deregulation, Interest Rates and the Banking Industry: The Cabse of Malaysia ". Vanderbilt University, PHD, 1997, P: 237. (abstract)

98. ULLERICH & STANTON. G
" Producyive efficiency in comercial banks (Banking Intermediation) ".
Purdue University, PHD, 1995, P: 192, (abstract)

99. VERSTER. R & ANNE. K
" An Empirical Analysis of the Efficiency of Dutch Bank Branches (Deregulation) ".
Virginia Commonwealth University, PHD, 1997, (abstract)

100. ZHANG. JING
" Measurement and Determinants of X-Efficiency, Technological Change and Ptofitability in Banking.
Temple University, PHD, 1996, P: 224. (abstract).

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com